Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الاقتصاديّة

تخصّص: تسير المالية العامة

بعنوان

تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

2019-1990

من إعـداد الطّالبة:

شنتوف خيرة

تحت إشراف:

أ.د.كرزابي عبد اللطيف

أعضاء لجنـــة المناقشـــــة:

اد بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أد كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أد بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د سنوسي قويدر	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
د شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د داودي محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السّنة الجامعيّة: 2020- 2021

شكر وتقدير

الحمد والشّكر لله عزّ وجلّ على النّعم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين سيّد المرسلين وإمام المتّقين صلاة زكيّة تؤدّي حقّه وتزلفه عند ربّه الذّي بسنّته أنار لنا الدّروب وهدانا إلى سبيل الحقّ.

أتقدّم بأسمى معاني الشّكر والاحترام والتّقدير

للأستاذ المحترم البروفيسور "**كرزابي عبد اللطيف**"

الذّي لم يبخل عليّ بالتّوجيهات والنّصائح القيّمة والذّي له الفضل في تبلور هذا البحث.

وكما أتوجّه بالشّكر البالغ الذّي لا تسعه الكلمات إلى كلّ من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني التّقدم بالشّكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة على قبولها مناقشة الرّسالة لزيادة إثرائها العلمي.

إهداء

إلهي لا يطيب اللّيل إلاّ بشكرك ولا يطيب النّهار إلاّ بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلاّ بعفوك ولا تطيب الجنّة إلا برؤيتك.

إلى من بلّغ الرّسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمّة إلى نبيّ الرّحمة ونور العالمين سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم.

أهدي هذا البحث في طبق من ذهب إلى من مهما قلت لن أوفّيهما في حقّهما، إلى من وضعت الجنّة تحت أقدامها وفي درب الحياة ساعدتني وبدعواتها أغرقتني ففجّرت من بين صخرات القنوط واليأس فرحة جرت بأوصالي وأزهرت الحياة بقلبي ....أمّي الغالية، وإلى من علّمني مبادئ الأخلاق والحياة وحثّني على طلب العلم والنّجاح إليك يا أبي.

إلى زوجي والى بيتي أسماء ونور الهدى. جميع أفراد عائلتي .

إلى كلّ موظّفي وأساتذة كلّيّة العلوم الاقتصاديّة، العلوم التّجارية وعلوم التّسيير بجامعات تلمسان.

شنتوف خيرة

فهرس
المحتويـــات

الفهرس

المحتويات	الصّفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الفهرس	I–X
قائمة الجداول	XI–XIV
قائمة الأشكال البيانيّة	XV–XVIII
قائمة الملاحق	XIX–XXI
المقدّمة العامّة	أ–ظ
الفصل الأوّل: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات.	
مقدمة الفصل الأول :	2
المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي	3
الفرع الأول : تعريف التنمية الاقتصادية	5
الفرع الثاني : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	6

فهرس المحتويات

المطلب الثاني :أنواع النمو الاقتصادي	7
الفرع الأول : النمو الطبيعي (التلقائي)	8
الفرع الثانيً: النمو العابر	8
الفرع الثالث: النمو المخطط	8
الفرع الرابع : النمو الاقتصادي الموسع	9
الفرع الخامس :النمو الاقتصادي المكثف	9
المطلب الثالث :عناصر النُّمو الاقتصادي	9
الفرع الأول : العمل	9
الفرع الثاني : رأس المال	10
الفرع الثالث : التقدم التقني أو التكنولوجي	10
المبحث الثاني: تقدير و قياس النمو الاقتصادي	10
المطلب الأول : قياس معدل النمو الاقتصادي	11
الفرع الأول :معدل النمو البسيط	10
الفرع الثاني : معدل النمو المركب	10
المطلب الثاني : طريقة القيمة المضافة	13
المطلب الثالث : طريقة الدخل	14
المطلب الثالث :طريقة الإنفاق	15
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية	17
المطلب الأول :النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين	17

فهرس المحتويات

الفرع الأول : نظرية النمو عند أدم سميث 1723-1790	17
الفرع الثاني : مفهوم دافيد ريكاردو	19
الفرع الثالث : نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766-1834)	20
الفرع الرابع : نظرية كارل ماركس لنمو الاقتصادي	20
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند كينز	24
المطلب الثالث : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك	25
المطلب الرابع :نموذج سولو SOLOW	25
المطلب الخامس :نظرية مراحل النمو	23
الفرع الأول :مرحلة المجتمع التقليدي	26
الفرع الثاني :مرحلة ما قبل الانطلاق	26
الفرع الثالث : مرحلة الانطلاق	26
الفرع الرابع: مرحلة السير نحو النضوج	27
الفرع الخامس :مرحلة الاستهلاك العالي	27
المطلب السادس : نموذج AK (Robilo)	28
المطلب السابع : نموذج بارو (BARRO) (1990)	31
المطلب الثامن : نموذج Peter Howitt و Philippe Aghion (1992)	32
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية	
مقدمة الفصل الثاني	38

فهرس المحتويات

المبحث الأول: السياسة المالية	39
المطلب الأول : تعريف السياسة المالية	39
المبحث الثاني : طبيعة السياسة المالية وتطورها التاريخي في المدارس الاقتصادية	41
المطلب الأول : أسس ومفهوم السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي التقليدي	42
الفرع الأول : قانون ساي للأسواق	42
الفرع الثاني : قانون اليد الخفية	43
المطلب الثاني : السياسة المالية في التحليل النقودي	46
المطلب الثالث : السياسة المالية في الفكر الحديث	47
الفرع الأول :السياسة المالية المحضرة	47
الفرع الثاني :السياسة المالية التعويضية (الوظيفية)	48
المبحث الثالث : أهداف ووظائف السياسة المالية	50
المطلب الأول : التوازن الاقتصادي	50
المطلب الثاني : التوازن العام	51
المطلب الثالث : تحقيق التنمية الاقتصادية	51
المطلب الثاني : التوازن الاقتصادي	51
المطلب الثالث : تحقيق التنمية الاقتصادية	51
المطلب الرابع : التوازن الاجتماعي	52
المطلب الخامس: تحقيق العدالة الاجتماعية	53
المطلب السادس : تحقيق العمالة الكاملة	53
المطلب السابع : إعادة التوزيع الأمثل للدخل	54

فهرس المحتويات

المبحث الرابع : أدوات السياسة المالية	55
المطلب الأوّل تعريف النفقة العامة	56
الفرع الأول : النّفقة في اللُّغة	57
الفرع الثاني : النفقة في الاصطلاح	57
الفرع الثالث :خصائص النّفقات العامّة	57
أولا :النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي	58
الفرع الثاني : النفقة العامة يقوم بها شخص عام (أي صدور النفقة عن هيئة عامة)	58
الفرع الثالث : النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام	60
المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة	62
الفرع الأول : التقسيم النظري	62
الفرع الثاني :تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها	65
الفرع الرابع : نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة	66
الفرع السابع :النفقات الاستثمارية	60
الفرع الثامن : نفقات التسيير	66
الفرع التاسع : تقسيم النفقات من حيث الهيئة التي تقوم بها	67
المطلب الثالث : ضوابط النفقة العامة	68
الفرع الأول : ظابط المنفعة	69
الفرع الثاني : ضابط العقلانية و الرشادة الإقتصادية	69
الفرع الثالث : ضابط المرونة	69
الفرع الرابع : ضابط الإنتاجية	70

الفرع الخامس : ضابط العدالة	70
المطلب الرابع : الأطروحات و النظريات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة	71
الفرع الأول :قانون فاجنر: A.Wagner 1982	71
المطلب الخامس : أسباب تزايد النفقات العامة	77
الفرع الأول : انخفاض قيمة النقود	78
الفرع الثاني : زيادة عدد السكان	79
الفرع الثالث :التطور والنمو الاقتصادي	79
الفرع الرابع : انتشار مبادئ الديمقراطية و المساواة	80
الفرع الخامس : زيادة نفقات العمل الدبلوماسي	81
الفرع السادس : تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية	81
المطلب الخامس : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	82
الفرع الأول : أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني	82
الفرع الثاني : الأثر على المستوى العام للأسعار	83
الفرع الثالث : الآثار للنفقات العامة على الاستهلاك القومي	84
الفرع الرابع :آثار النفقات العامة على مستوى المعيشة	84
الفرع الخامس : آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي	86
الفرع السادس : أثر النفقات العامة في الادخار القومي	86
الفرع السابع : اثر النفقات العامة على البطالة	86
المطلب السادس : أثر المضاعف	88
المطلب السابع : أثر المعجل	89
المبحث الخامس : الإيرادات العامة	91

المطلب الأول : الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)	92
الفرع الثاني : الدومين الخاص	92
المطلب الثاني : الإيرادات السيادية	95
المطلب الثالث : الإطار النظري للضريبة	96
الفرع الأول :خصائص الضريبة	98
الفرع الثاني : مبادئ الضريبة	101
المطلب الثالث : أهداف الضريبة	103
الفرع الأول :الأهداف المالية	103
الفرع الثاني :الأهداف الاقتصادية	104
الفرع الثالث : الأهداف الاجتماعية	105
المطلب الرابع :الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد)	106
الفرع الأول : الإصدار النقدي الجديد	106
الفرع الثاني : القروض العامة	108
المبحث السادس: مفهوم السياسة الضريبية	108
المطلب الأول :تعريف السياسة الضريبية	108
المطلب الثاني : السمات العامة للسياسة الضريبية	110
المبحث السابع: أدوات السياسة الجبائية	111
المطلب الأول :الإعفاء الضريبي	101
المطلب الثاني : التخفيضات الضريبية	112

المطلب الثالث :المعدلات التمييزية	113
المطلب الرابع : القرض الضريبي	114
المطلب الخامس : نظام ترحيل الخسائر	114
المبحث الثامن : الموازنة العامة	115
المطلب الأول : ماهية الموازنة العامة	115
المطلب الثاني : خصائص الموازنة العامة	117
الفرع الأول : الموازنة خطة مالية للدولة	117
الفرع الثالث :الموازنة هي إجازة من السلطة التشريعية	118
الفرع الرابع : الموازنة العامة هي برنامج الدولة المتمثل في أهدافها	118
المطلب الثالث : القواعد العامة للموازنة الدولة	118
الفرع الأول : مبدأ سنوية الميزانية	118
الفرع الثاني: مبدأ العمومية	119
الفرع الثالث:مبدأ التوازن	119
الفرع الرابع :مبدأ وحدة الميزانية	119
المبحث التاسع : عجز الموازنة العامة للدولة	119
المطلب الأول :مفهوم عجز الموازنة	120
الفرع الأول :العجز المفروض	120
الفرع الثاني :العجز المقصود	121
المطلب الثاني : أسباب عجز الموازنة العامة	122

المطلب الثالث : أهم آليات تمويل عجز الموازنة العامة	123
الفرع الأول : القروض الخارجية	123
الفرع الثاني : زيادة الضرائب	124
الفرع الثالث : الإصدار النقدي	124
خلاصة الفصل الثاني	125
الفصل الثالث:واقع النمو لاقتصادي من خلال السياسة المالية خلال الفترة(1975/ 2020)	
مقدمة الفصل الثالث :	128
المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1980 إلى2020	129
المطلب الأول : تطور إجمالي النفقات العامة	132
المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير	134
المطلب الثالث: تطور نفقات التجهيز	136
المبحث الثاني: تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1975-2020	139
المبحث الثالث: تطور رصيد الموازنة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1975-2020	152
المبحث الرابع : السياسة المالية و مخططات التنمية	161
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2004/2001	161
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	165

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي2010/ 2014	168
المطلب الرابع : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015	170
المبحث الخامس : توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)	171
المطلب الأول: تطور معدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-2020)	174
المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	175
المطلب الثلث : الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة	176
المطلب الرابع: الناتج المحلي الإجمالي من البناء	177
المطلب السادس:الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات	179
خلاصة الفصل الرابع	181
الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019.	
مقدمة الفصل الرابع	182
المبحث الأول: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019	183
1-1-الأدوات المستعملة في الدراسة	183
1-2-النتائج و المناقشة	187
1-2-1-نموذج الدراسة	187

1-2-2-اختبار الاستقرارية	188
1-2-3 اختبار جودة علاقة التكامل المشترك بالمدى الطويل	193
1-2-4-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	195
1-2-5-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	199
1-2-6-اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء	200
1-2-7-اختبار استقرار النموذج (Recursive Estimates) (Stability Test)	200
- 8 - 2 -اختبار السببية لGranger	201
خلاصة الفصل الرابع .	203
الخاتمة العامّة	205
قائمة المراجع	212
الملاحق	228

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الرّقم	عنوان الجدول	الصّفحة
.1	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	07
.2	تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1980إلى2020	128
.3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020	139
.4	يمثل هيكل وتطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (1997-2018)	149
.5	تطور رصيد الموازنة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020.	152
.6	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	162
.7	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو و الاعتمادات المرصودة له 2005-2009.	166
.8	مضمون البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014)	168
.9	توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي (1999-2017)	171
.10	اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستعمال (pp)	189
.11	درجة تكامل متغيرات النموذج محل الدراسة	191
.12	اختبارات الحدود	194
.13	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوا ت الزمنية الموزعة	195
.14	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	199
.15	اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء.	200

قائمة الأشكال البيانيّة

الرّقم	عنوان الشّكل البياني	الصّفحة
.1	الشكل رقم (01) :نموذج AK.	26
.2	ظاهرة تزايد النفقات العامة (قانون فاغنر)	65
.3	تطورات حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2020	132
.4	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2020/1980	133
.5	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2020/1980	137
.6	أعمدة بيانية لتطور الإيرادات العامة للجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020.	148
.7	أعمدة بيانية لتطور رصيد الموازنة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020.	159
.8	تطور معدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-2020)	174
.9	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	175
10	تطور الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة 2010-2020	176
11	تطور الناتج المحلي الإجمالي من البناء 2010-2020	178
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات 2010-2020	179
13	تطور الإيرادات العامة 1990 /2019	184
14	تطور النفقات العامة 1990-2019	185
15	تطور الناتج المحلي الاجمالي	186
16	تطور الانفاق الحكومي1990 -2019	187
17	اختبار CUSUM استقرار نموذج ARDL(4.3.4.3)	201

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرّقم	عنوان الملحق	الصّفحة
01	اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستعمال اختبار فيليبس بيرون)(PP)	201
02	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	202
03	اختبارBounds test	202
04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	203
05	اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء	203
06	اختبار السببية	203

مقـدّمة عامّــة

المقدّمة:

تعتبر عملية التنمية من المشاكل العويصة التي تواجه البلدان المتقدمة او النامية و تؤرقهم حيث يبقى النمو الاقتصادي الهدف الأساسي التي تسعى جميع حكومات الدول رغم اختلاف سياساتها على تحقيقه و البحث عن الوسائل و الآليات التي من شأنها الرفع من نصيب الفرد أو المجتمع ككل و الخروج من دائرة التخلف و محاربة الفقر اذ تعلق الآمر بالدول المتخلفة.

و بالتالي النمو الاقتصادي وسيلة رئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج الاجمالي و تحقيق ورفاهية المجتمع.

موضوع النمو الاقتصادي موضوع لقي اهتمام مختلف المدارس الفكرية عبر التاريخ هذا من جهة و من جهة اخرى، انعكس تطور دور الدولة على مفهوم السياسة المالية خاصة بعد ازمة الكساد سنة 1929 و بروز المدرسة الكينزية من اجل إيجاد حل لهذه الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي فدعت الى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات و فرض التوازنات للوصول الى الحالة المثالية للاقتصاد .

فدراسة العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي تشكل موضوعا مهما للباحثين على المستوى الدول النامية من اجل البحث عن كيفيات تمويل برامج و خطط التنمية .

الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنبيها الطرح الكينزي الذي يركز على تفعيل الطلب الفعال من خلال التدخل الحكومي عن طريق قانون الماليۃ من كل سنة اما بزيادة الانفاق العام او تخفيض الضرائب من اجل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي و الجزائر منذ فترة الاستقلال اطلقت مجموعة من الخطط و البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع نهاية سنة 1999 حيث ارتفعت اسعار البترول في السوق العالمية .

إنّ الإيرادات الناتجة من الصّادرات البترولیّة تلعب دورا قويّا بصفتها محرّك هامّ للنّموّ الاقتصادي، كما أنّ ارتفاع قيمتها يؤدّي إلى تحقيق استقرار وتوازن اقتصادي في الدول التي يكون اقتصادها ريعيّا، والتّي تعتبر الجزائر واحدة منها، حيث يشكّل النّفط حوالي 98% [1]من الصّادرات الخارجيّة أمّا مساهمته في النّاتج المحلّي الإجمالي فتشكّل حوالي 49%، كما أنّ الجباية البترولیّة تجاوزت لوحدها في السّنوات الأخيرة نسبة 60% من الإيرادات الكلّيّة للميزانيّة العامّة للدولة[2]. و مع تراجع اسعار البترول مع نهاية 2014 ادى بتبني سياسة مالية تقشفية.

[1] زروقي ابو بكر ، نمذجة قياسيّة لتأثير تقلّبات أسعار البترول على القطاعات الاقتصاديّة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2020/2019 ص 10 .

[2]:www.ons.dz,.

2- إشكالية الدراسة:

تلعب السياسة المالية دورا أساسيا في التأثير على أداء النمو الاقتصادي من خلال أدواتها ، الإنفاق العام الجباية الضريبية أو الموازنة العامة تؤثر ايجابيا آو سلبيا على معدلات النمو المحققة و لمعرفة واقع و أداء السياسة المالية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2019 نطرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر الساسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 و2019 ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية و المتمثلة في :

-ما هو واقع أدوات السياسة المالية بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟

-ما هو اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟

-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3-فرضيات الدراسة:

فرضية الدراسة يمكن صياغتها على الشكل التالي:

تؤثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل.

4- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدنها نظرية النمو، و تناولت الدراسة موضوعا كثيرا ما طرح للنقاش بتاء سياسة مالية فعالة و صحيحة لتأثير على معدلات النمو و زيادته ،و ما يُكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتُظهر مدى فعالية السياسة المالية التوسعية المنتهجة في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد و توفير مرجع علمي يمثل لبنة إضافية في حقل البحث العلمي تضاف إلى جهود من سبقونا في البحث في هذا الميدان الاقتصادي ، و تزداد أهمية البحث خصوصا لما عرفه العالم في هذه الفترة بسبب الجائحة التي أصابته (COVID 19) ما تسبب في الركود الاقتصادي بالنسبة لدول المتقدمة أما الجزائر فقد تأثرت من انخفاض كبير في مداخيلها جراء انهيار أسعار البترول و بتالي عرقلة برامج التنمية .

5-أهداف الدراسة :

تعتبر الدراسة موضوعا مهما الذي يشكل أحد أهم القضايا التي تسعى الدول المتقدمة أو النامية إلى تحقيقه و هو تسجيل معدلات نمو مرتفعة باستخدام أدوات السياسة المالية من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة بين متغيرات الدراسة و استنتاج نتائج و الخروج بتوصيات تضاف إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا، و إبراز توجهات السياسة المالية في الجزائر انطلاقا من البرامج و المخططات التنموية التي أطلقتها.

6-مبررات اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

أهمية الموضوع حيث تلعب السياسة المالية دورا كبيرا وواسعا لتحريك النشاط الاقتصادي فالسياسة المالية هي تلك القواعد و الإجراءات الخاصة التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية فهو المنهج الذي تسعى من خلاله الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية من تحقيق النمو الاقتصادي .

6-المنهج المستخدم:

في محاولة منا للإجابة على الإشكاليّة واختبار مدى صحّة الفرضيّات وبناءً على أهداف وأهمّيّة الدّراسة، استخدمنا مناهج مختلفة ومتعدّدة للوصول إلى المعلومات.

سيتم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يعتمد أساسا على الجمع بين المنهج الاستدلالي (النظري) المبني على دراسة الظاهرة تاريخيا ونظريا، والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد البحث .كما سبتم استخدام الأسلوب الكمي لبناء نموذج قياسي من أجل قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي .

وكان لا بد من الاعتماد على نوعين من الأدوات من أجل جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث قامت الباحثة بما يلي:

- إجراء عملية مسح للتراث الفكري أي للمراجع التي تتصل من قريب أو من بعيد بالبحث مع عرض الدراسات السابقة الأمر الذي يعتبر من الخطوات المنهجية الهامة لإثراء البحث والوصول إلى نتائجه المرجوة .
- جمع المعطيات التي بتطلبها البحث من مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية: البنك المركزي، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، نشرات المؤسسات المالية الدولية المكتوبة و المنشورة على مواقعها الالكترونية، ومن ثمّ سنستخدم المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 10.

7- خطة وهيكل البحث:

ومن هنا جاءت هيكلة هذه الدراسة من أربعة فصول موزعة كالآتي:

الفصل الاول خصص لدراسة الاطار النظري للنمو الاقتصادي مفهومه ،انواعه ، طرق قياسه ، تطور مفهومه في مختلف المدارس الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فتطرق الى الاطار النظري للسياسة المالية فالمبحث الاول تحدثنا فيه الى مفهوم السياسة المالية و المبحث الثاني تكلمنا فيه عن طبيعة السياسة المالية وتطورها التاريخي في المدارس الاقتصادية ثم في المبحث الثالث تطرقنا عن أهداف

ووظائف السياسة المالية اما في المباحث المتبقية فخصصناها إلى أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام السياسة الجبائية و الموازنة العامة للدولة .

و في الفصل الثالث قمنا بإجراء دراسة تحليلية عن بواقع النمو لاقتصادي من خلال السياسة المالية خلال الفترة (1975/ 2020) .

و اخيرا الفصل الرابع فهو متعلّق بالجانب التّطبيقي والمتمثّل في الدّراسة القياسيّة لتأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حلال الفترة ما بين 2019/1990 .

8-تحديد إطار الدّراسة:

- **الإطار المكاني:**

إن هذه الدّراسة تخصّ دولة الجزائر باعتبارها من الدول التّي تسعى جاهدة إلى تحسين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التّنميّة الاقتصاديّة.

- **الإطار الزّماني:**

تتجلّى فترة الدّراسة التّي تمّ تحديدها في الفترة الممتدّة ما بين (1975-2020) محاولين أخذ أكبر فترة دراسة ممكنة في ظلّ المعطيات المتاحة والتّي تتزامن مع التّقلّبات الدّوريّة والفجائيّة لأسعار البترول باعتباره المموّل الرّئيسي لسياسة الانفاق في الجزائر.

الفصل الأوّل:

النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

مقدمة الفصل الأول :

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي ولقد كان مفهوم النمو الاقتصادي يشمل مظاهر الرفاهة و الإزهار و التطور، فأصبحت يشار إلى قوة الدول والأمم بقوة نموها الاقتصادي ومدى قدرتها على زيادة معدلاته، وعلى هذا المعيار قسم العالم الراهن إلى قسمين دول متطورة لها معدلات نمو كبيرة ودول ضعيفة لها معدلات نمو ضعيفة.

على الصعيد الاقتصادي ، يعتبر مؤشر النمو مؤشرا على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة و يأتي هذا الفصل لتبيان و شرح بعض الأسس و المفاهيم حول ظاهرة النمو ، ولقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تقدير و قياس النمو الاقتصادي .

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي:

يحتل النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن تم تحسين الأداء الاقتصادي و النمو الاقتصادي ، فهو يعتبر المرأة العاكسة لاقتصاد أي بلد كان ، و المؤشر الذي يبين لنا مسار الاقتصاد ، نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع النمو الاقتصادي سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى تعريفه واظهار طرق قياسه و التعرف على أهم النظريات التي تحدثت عنه .

المطلب الاول : تعريف النمو الاقتصادي

ان مصطلح النمو الاقتصادي ظهرا حديثا بسبب تطور الوسائل التي تتبعها الدول و كذلك توفر الإمكانيات لذلك ، اذ اعتبر بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني ،و البعض اعتبره الزيادة في حجم السلع و الخدمات . من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض بعض المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي و إظهار الفرق بين بعض المصطلحات المشابهة له.

✓ حسبFrançois Perroux يمثل النمو الاقتصادي" الزيادة المستمرة خلال فترة طويلة لمؤشر الإنتاج لبلد ما (الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية) "[1]

[1]Paul Massé ; "Histoire économique et sociale du mondede l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1;Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 ; P. 357

✓ و يعرفه Domenic Salvatore:" العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية "[1]

✓ يعني النمو الاقتصادي" حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان[2]."و يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي ، هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع و الخدمات التي يطلبها الفرد خلال فترة معينة ، نتيجة ما يحققه من زيادة في دخله الحقيقي .

✓ النمو الاقتصادي هو الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يتعافى الاقتصاد من الكساد ،فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة ومن ثم لا يعد ذلك نمواً اقتصادياً "[3]

إذا النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم[4]إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معين. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة

---

[1]Dominick Salvatore ; " DevelopmentEconomics" ; Schaum'sOutlineSeries ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ;P.4

[2]. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، اتجاهات حديثة فيالتنمية ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003،ص11

[3]– مايكل إبدجمان ،الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر،الرياض،1999، ص455.

[4]

لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[1].

الفرع الأول : تعريف التنمية الاقتصادية : إن تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، إلا انه في هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

بان" التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن ، ."

كما يعرفها كذلك" التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل و المساواة[2] ."

أ و هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي [3] او الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترتين او ارتفاع معدل الدخل الفردي أيضا .و هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل فالتنمية هي عملية مقصودة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد و ذلك عن طريق الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي . و تهتم التنمية بالطبقة الفقيرة خاصة.[4]

[1] يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية). مداخلة في ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة * جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م.

[2] اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية و النمو استاراتيجيات التنمية دار هومة الطبعة الثانية الجزائر ص 50.

[3] محمد مدحت مصطفي سهير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية التخطيط و النمية الاقتصادية مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية مصر 1999 ص 39.

[4] بناي فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة نظرية مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2008-2009 ، ص 4

الفرع الثاني : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

يستخدم الكثير من الاقتصاديين إلى استعمال مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما وإن كانت هناك فروق جوهرية و جزئية في معنييهما.

ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتين البلدان النامية والمتقدمة، بلدان متقدمة أي محققة لنسب معقولة في النمو و بلدان نامية سائرة لتحقيق التنمية ويمكن التمييز بين المفهومين المختلفين على أساس ما يلي :

"التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي[1]"

إن التنمية الاقتصادية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية أما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج مستقبلاً دون أن يهتم بالتوزيع وآثار الجانبية الأخرى.[2]

إذن فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية أو اجتماعية ،أما التنمية فهي عملية مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية .

---

[1] مدحت القرشي :التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)ط 1 دار وائل للنشر، عمان 2007 ص122

[2]–سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،الطبعة الثانية، 1999، ص22–23.

الجدول رقم (01) : يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1]

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر : بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009، ص: 4.

في الأخير يمكننا القول أن النمو الاقتصادي ما هو إلا العنصر الكمي والأهم في الجانب الاقتصادي لعملية التنمية اذ يشر الخبير الاقتصادي Amartya Sen [2] الى أن " النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية "

المطلب الثاني :أنواع النمو الاقتصادي :

هناك ثلاث أنواع للنمو وهي النمو الطبيعي، أو التلقائي،والنمو العابر، والنمو المخطط.[1]

[1] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009، ص: 4.

2 أمارتيا كومار سن (بالبنغالية) ولد 3نوفمبر 1933 هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية .حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام لعمله عن اقتصاد الرفاه.

الفرع الأول : النمو الطبيعي (التلقائي) : ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي،بشكل عفوي في إقتصاد البلد دون تخطيط علمي مسبق ويحدث عادة بشكل بطيء وتدريجي في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تعاقب عمليات التاريخ الطبيعي وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء برغم تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت بعض الدول على هذا النوع من النمو، وهذا النوع من النمو يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع لآخر[2].

الفرع الثانيً: **النمو العابر**:كما هو واضح من اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية،ولا تلبث أن تنتهي وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات المواتية في تجارتها الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات بالنسبة لدول المنتجة للبترول و الغاز الذي يسود الدول النامية و الدول العربية على وجه الخصوص إلا أن أثره يكون محدوداً بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

---

[1]–محمود يونس محمد ، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، (بدون سنة نشر) ، ص 403–.

[2] حبيب كميل والبني حازم ،دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997 ،ص 17 –.

الفرع الثالث: النمو المخطط :وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط علمي شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع،ولذا ترتبط فاعليته ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وواقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الشعب في عملية التخطيط على كافة و جميع مستوياته.

والجدير بالذكر أن النمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي في حين أن النمو العابر غير ذاتي الحركة كما أن النمو الذاتي إذ استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد.

وهناك تصنيف آخرين للنمو الاقتصادي [1]

الفرع الرابع: النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون النمو يعادل نمو السكان وعليه فأن الدخل الفردي ساكن .

الفرع الخامس : النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان و بالتالي زيادة الدخل الفردي، عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الانقلاب و ذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

المطلب الثالث : عناصر النُّمو الاقتصادي:هناك العديد من العناصر للنمو الاقتصادي نذكر منها :

الفرع الأول : العمل: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"، وإن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار و التجديد من جهة، و القدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة من

[1] أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ،دار الراية للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان الأردن ،2013 ، ص 65

جهة أخرى، و بالتالي نجد أنفسنا أمام مشكلتين. المشكلة الأولى تتمثل في كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة و هذه تقاس بسهولة أما المشكلة الثانية تتمثل في مهارة اليد العاملة وكثافتها و نمط تنظيمها[1].

الفرع الثاني : رأس المال: يتمثل في مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين ، كما يمكن اعتباره على أنه مجموع الأصول المالية وغير المالية التي يمتلكها اقتصاد ما في لحظة زمنية معينة، ويعد تراكم رأس المال عن طريق الاستثمار المتتالي عامل مهم في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في العملية الإنتاجية [2].

وهو "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

الفرع الثالث : التقدم التقني أو التكنولوجي : يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[3]، أي إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عناصر الإنتاج، أو بطريقة جديدة مبتكرة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها.ويرتبط التقدم التقني بالتقدم العلمي، لذلك فالدول التي لها استثمارات كبيرة في مجال البحث العلمي لها إمكانية كبيرة في تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر، و الملاحظ أنها دائما تكون في الريادة (في المراتب الأولى) .

---

[1] عزوز علي" الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ، 2004 – 1994 رسالة ماجستير جامعة الشلف 2007 – 2006 ص 57 .

[2] برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي ترجمة عبد الأمير إبرهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989، ص451 .

[3] طالب محمد عوض ن مدخل الى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2006 ، ص 183

المبحث الثاني:تقدير و قياس النمو الاقتصادي:

تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي في كونه يعبر عن الأداء الاقتصادي في بلد ما،يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن طبيعة أداء الاقتصادي و من خلاله نستطيع التعرف على محققه المجتمع من نمو اقتصادي و بما ان النمو هو الزيادة المحققة في الناتج الحقيقي فان عملية قياسه تكون بقياس المؤشرات المكونة له .

المطلب الأول : قياس معدل النمو الاقتصادي : يمكن التمييز ما بين طريقتين لقياس النمو الاقتصادي ، و ذلك من خلال:

الفرع الأول : معدل النمو البسيط :يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى و يعطى بالصيغة التالية[1] :

$$CMs = \frac{Yt - Yt-1}{Yt-1}$$

حيث أن:

CMs : معدل النمو البسيط

Yt : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

Yt−1 : متوسط الدخل الحقيقي في السنةt−1

[1] DIEMER « Economie Générale » IUFM,Auvergne, sans date,p95

ثانيا – معدل النمو المركب :

يقيس هذا المعدل متوسط النمو السنوى للدخل خلال فترة زمنية طويلة نسبيا و توجد طريقتان لحسابه ، طريقة النقطتين و طريقة الإنحدار. وفقا لطريقة النقطتين تعطى بالصيغة التالية :

$$YN=(1+CMc)N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

CMc: معدل النمو المركب .

N : فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة في الفترة.

Y0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

YN: الدخل الحقيقي لآخر الفترة N

أما طريقة الإنحدار فتعطى بالصيغة التالية:

$$Ln\ Yt= A + CMct \rightarrow CMct = Ln\ Yt - A$$

حيث أن:

Ln Yt : اللوغاريتم النبيري للدخل في السنةt

A : ثابت.

CMct : معدل النمو المركب في السنةt

و تقدير النمو الاقتصادي هو انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد فهو التغير النسبي الملاحظ في حجم الناتج كما اشرنا له سابقا و من هنا تبرز لنا الطرق لتقدير النمو هي كأتي :

المطلب الثاني : طريقة القيمة المضافة :

تعرف على انها ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج ، و هي الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية[1]. و يمكن التعبير عليها حسابيا كما يلي :

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

حيث أن :المنتجات النهائية هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل الأسر(العائلات) أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات و تجهيزات .

[1] رفاه شهاب الحمداني ،نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنش، عمان، الأردن، 2014،ص 46

المنتجات الوسيطية و هي المنتجات المستهلكة عند إستخدمها في عمليات الإنتاج ويمكن اعتبار هذه الطريقة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، وبالتالي وحسب هذه الطريقة يكون: **الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي**

هذا يعني أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي لأن ذلك سوف يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في ساعة نهائية أخرى ومنه ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنِّب من مشكلة إزدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام[1].

المطلب الثالث : طريقة الدخل:

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي وهو اجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، ومنه نستنتج أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

الناتج الداخلي الخام :مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني :مجموع الأجور +مجموع الفوائد +مجموع الأرباح + مجموع الريوع وللحصول على تقدير إجمالي

الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

---

[1] بودخدخ كريم ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة 2001-2009 رسالة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009، ص 75 .

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة +قيمة الاستهلاك .

المطلب الثالث : طريقة الإنفاق :

تساوي إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أشراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، ينتج عمها بالضرورة دخل للطرف الأخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل وبما ان الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن[1]:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي(1).....$Y=C+I+G+(X-M)$:

Y يمثل الدخل الوطني

C يمثل إنفاق القطاع العائلي(الاستهلاك)

I يمثل إنفاق قطاع الأعمال(الاستثمار الخاص)

G إنفاق القطاع الحكومي

$(X-M)$ يمثل إنفاق القطاع الخارجي

كما يمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي حسب بعض الاقتصاديين كالآتي :

[1] حجيلة اسماء ، مرجع سابق ، ص 108 .

أ. **كمية و نوعية الموارد البشرية :**يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي ،الذي هو عبارة عمن مجموع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان ، حيث كان معدل الناتج القومي الإجمالي اكبر من معدل السكان يكون معدل النمو أكبر.[1]

ب. **تراكم رأس المال :**على المجتمع التخلي عن جزء من الاستهلاك الجاري للإنتاج السلع الرأسمالية كالمرافق العامة و الجسور ، المدارس ،و الطرق و غيرها ، لأن تراكم رأس المال مبني على الادخار بشكل مباشر من أجل الرفع من معدل النمو .

ت. **معدل التقدم النقدي :** و يقصد به مجموعة من الابتكارات و الاختراعات التي تؤدي الى تطوير و تحديث منتجات جديدة مساهمة في الإنتاج [2]

ث. **عوامل بيئية :** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة ، سواء من الجانب السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي أو الثقافي ، أي لابد من توفير أوضاع مناسبة تحفز على النمو الاقتصادي ، لا تعيق المشاريع و الاستثمارات .

- هناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس النمو الاقتصادي:[3]

أ. **الناتج الإجمالي الحقيقي:** يشير إلى الكميات الفعلية من السلع و الخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة ، و هو أساس قياس معدل النمو الاقتصادي .[4]

---

[1] عبد الرحمن اسماعيل ، حربس عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 ، ص 282

[2] طالب محمد عوض ، مدخل الى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2006 ، ص 183

[3] الهام وحيد دحام ، فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ،المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الاولى ،2013 ، ص 58-59

[4] محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة مصر ، 2001 ، ص 22

ب. **الدخل القومي الكلي المتوقع** : يتم قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة ، و تتوفر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا

ت. **متوسط الدخل الحقيقي للفرد** : يعتبر الأكثر استخدام لقياس النمو الاقتصادي ، و يمكن قياسه يقصد به أن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد، إذ أن الزيادة في الناتج القومي تؤدي إلى الزيادة في متوسط دخل الفرد ، و بالتالي الزيادة في معدلات النمو .

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية:

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع " النمو الاقتصادي " من حيث رؤيتها للظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار المدارس و النظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية .ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين:

تضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

الفرع الأول : نظرية النمو عند أدم سميث 1723-1790 :

يعتبر أدم سميث أحد أهم المساهمين، الذين وضعوا الأسس و القواعد الأساسية النظرية النمو الاقتصادي فعلى الرغم من أنه لم يقم بتطوير نظرية النمو على المدى الطويل، إلا أن الآراء التي جاء بها في كتابه : " طبيعة وأسباب ثروة الأمم سنة 1776 تمثل بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، حيث أشار إلى أهمية كل من :

أ. **تقسيم العمل** : حيث ناد آدم سميث بمبدأ التخصص وتقسيم العمل، داخل كل وحدة إنتاجية وهذا ما يعني أن العمال يجب عليهم أن يتخصصوا في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة تجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهاد المبدول أبي بتعبير آخر زيادة الإنتاجية .

ب . تراكم رأس المال :رأى آدم سميث أن الأرباح تلعب دورا مهما في تكوين رأس المال، ومن خلال نظريته حول الدخل و عوامل الإنتاج يؤكد آدم سميث أن الأرباح هي العامل الرئيسي في تكوين المدخرات وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي، بحيث أي زيادة في الأجور سوف تكون على حساب الأرباح وبالتالي تقل المدخرات وتقل معها معادلات النمو الرأسمالي في حلقة دائرية انكماشية.

ووفقا لهذه النظرة يرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر سوق كافي فإن تقسيم العمل والتخصص يتمخض عنه تزايد الدخول مما يترتب عنه زيادة في حجم السوق فضلا عن تزايد المدخرات و الاستثمار حيث يسمح لتجدد عملية التنمية .

يمثل تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية A Smith للنمو الاقتصادية، فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، و التي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج أو الدخل القومي، و هذا ما يعني النمو الاقتصادية [1]

الفرع الثاني : مفهوم دافيد ريكاردو :يقوم "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب ريكاردو فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.[2]

---

[1] Duncan K. Foley, Thomas R. Michl ; " The Classical Theory of Growth and Distribution" ; in Mark Setterfield
(eds.) ; Handbook of Alternative Theories of Economic Growth ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham, UK
and Northampton, MA. ; USA ; 2010 ; p. 50

[2] طالب دليلة ، الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1980/2013) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان ص 63 .

والنمو الاقتصادي وفقاً ل ريكاردو يخضع أساسا لقرارات الرأسماليين والذين بدورهم يحتكمون إلى منطق الربح فقط، وهذا من شأنه أن يولد من بعد رأس مال إضافي يسمى بالتراكم الرأسمالي، هذه العملية عملية التراكم الرأسمالي هي التي من شأنها أن تقود مسار التنمية الاقتصادية الرأسمالية.

ولتعريف قانون التنمية الاقتصادية الرأسمالية، فإن ريكاردو قسم الإنتاج الكلي أو الدخل الخام إلى قسمين، الأجور والدخل الصافي، حيث يعرف هذا الأخير على أنه مجموع مداخيل الأرباح ولقد اعتبر ريكاردو أن عملية التنمية عملية متجددة ذاتية، ولكي تبدأ عملية التنمية فإن ذلك يتطلب أن يكون معدل الربح موجبة، حيث يتمخض ذلك عن حفز الرأسماليين إلى ادخار جزء من دخولهم، ويجدر بالذكر هنا أن أصحاب الأراضي والعمال يستهلكون طبقاً ل ريكاردو كل دخولهم، ومن ثم فإن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عملية الإنماء ، فيحاول الرأسماليون التوسع في الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية وذلك بتشغيل عدد أكبر من العمال وبشراء معدات إضافية، وسيتمخض ذلك عن طريق رفع الأجور الحقيقية على المستوى الطبيعي على الأقل في فترة قصيرة وهذا الأخير بدوره يعمل على خفض معدلات الوفيات مما يؤدي بدوره إلى توسيع القوى العاملة، وذلك بالطبع بعد مرور فترة من الزمن [1].

الفرع الثالث : نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766-1834) :يحتل Malthus مكانة كبيرة بين الاقتصاديين و المعروف بنظريته السكان التي يوضح أن السكان يتزايدون بنسبة تقرب من المتوالية الهندسية(2،4،6،8،16، 64..) بينما لا تزيد موارد الثروة إلا بنسبة المتوالية

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها الدار الجامعية مصر سنة 2013 ، ص 74 .

العددية،(1،2،3،4،5،6،7..) ومن هنا فإن الفقر والتخلف سيكونان النتيجة الحتمية في حالة إذا كان تزايد السكان يفوق الزيادة في موارد الثروة و يرى ان النمو السكاني يحبط مساعي النمو الاقتصادي.

و لقد تطرق في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي. حيث قال في هذا الصدد: "ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر، من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان"

يرى Malthus أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة.

ولقد قسم Malthus الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى Malthus أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي). حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه. في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني. لذلك فهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن. كما يركز Malthus على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره. حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (أي الادخار=الاستثمار). لكن

Malthus أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادي بالميل الأمثل للادخار[1]

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا. فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال، إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات. أي يسري قانون تناقص الغلة الذي يتغلب على التقدم الفني ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود

وفي الأخير يمكن ملاحظة أن Malthus قد أغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم ماله من أهمية في رفع معدلات النمو، والذي لا يمكن إغفاله هو أن Malthus أكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة وفي هذا يقول: إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتي يوجد بها قطاع صناعي وتجاري فتي، ويتوافر بها عدد ملائم من السكان في كل قطاع هي الدول التي ستسير قدما في طريق النمو دون أن تخشى شيئا".[2]

الفرع الرابع : نظرية كارل ماركس لنمو الاقتصادي :انتقاد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا ،وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى

---

[1] لنابي فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة نظرية مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس الجزائر 2008، ص 15.

[2] ثابت محمد ناصر العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي دار المناهج لنشر و التوزيع الاردن 2001، ص 60.

سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي.

يمكن وضع تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة التالية: توجد طبقتان في هذا النظام وهما (الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال)، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع. ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن. ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ريح قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه. وكما كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فان النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، وهذا السبب سيؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الماركسي. حيث من طبيعة التقدم التكنولوجي أن يكون منافسا للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة اسماها ماركس بالبطالة التكنولوجية، و اطلق عليهم تسمية الجيش الاحتياطي (العمال الذين يدخلون في بطالة نتيجة التقدم التكنلوجي) وبذلك تنخفض الأجور للطبقة العاملة وترتفع نسب البطالة وهذا ما يحدث أزمات اقتصادية [1], و تنبأ ماركس انهيار النظام الرأسمالي ، بل وفر التقدم التكنولوجي ظروف عمل جيدة لعمال و زاد من فرص عمل بسبب انتعاش القطاع الصناعي.

[1] ضيف احمد اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012 1989) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص 35 .

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند كينز :

بعد أزمة الكساد (1929-1933)شهد العالم بطالة حادة ، فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتشغيل الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور ، حيث أوضح التحليل الكينيزي أنه يمكن تحقيق التوازن عند مستوى أقل من المستوى التشغيل الكامل . اعتمد على النظرية الديناميكية و على العلاقة الموجودة بين الادخار و الاستثمار و الناتج ، و يوضح النموذج العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية خاصة الدول النامية . اذ توصل للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضعف التشغيل الكامل ، لابد ان ينمو الدخل الحقيقي و الانتاج بنفس المعدل لزيادة رأس المال. [1]

1 -رفض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

2 -معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل[2].

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2007 ، ص 74

[2] عبلة عبدالحميد بخاري ، مرجع سابق ، ص 35

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في وقت الذي شهد النمو بفضل الثورة الصناعية ، التي نتج عنها الزيادة في المشاريع من حيث الحجم و النوع و التطور التكنلوجي[1]. اذ ركز بعض الاقتصاديون في هذه الفترة على دور السكان و الادخار و تراكم رأس المال، اضافة الى أسعار الفائدة التي اعتبرت أساس النمو الاقتصادي. بينما البعض أنسبوا سبب النمو الى الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي و الابتكار مع ادراج تقنيات جديدة للإنتاج .

المطلب الرابع : نموذج **سولو SOLOW** :

لقد طور الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو النموذج النيوكلاسيكس للنمو و كانت إحدى أهم نتائج هذا النموذج هي أن معدل النمو الاقتصادي الطويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني الذي يتحدد بقوى خارجية عن نطاق النموذج الاقتصادي ففي هدا النموذج لا يوجد تأثير للسياسات في معدل النمو الطويل المدى [2].

تفسر نظرية سولو كذلك انه في حالة وجود بلدين لهما نفس نسبة الادخار لكن مستوى راس المال مختلف فان البلاد الفقيرة من رأس المال سوف تعرف نموا اكبر مقارنة بالبلاد الغنية . لان الانتاجية الحدية لرأسمالها في ظرف يتسم بحرية تنقل رؤوس الأموال فان ادخار البلاد الغنية سيقع استثماره في البلاد الفقيرة على مدى معين يجب على البلدان الفقيرة يرأس المال اللحاق بالبلدان الغنية .[3]

---

[1] محمد ثابث هاشم ، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص 108

[2] اطوانزحلان و اخرون،النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ، ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2013، ص 28

[3] Michael Albert,Comment retrouver croissance et emploi ?edition publisud,pris 2008,p 37

المطلب الخامس :نظرية مراحل النمو :

قدمت من طرف الاقتصادي" والت ويتمان روستو سنة 1960 في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي " ، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يمنع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تتبعها للوصول إلى التقدم خص هذه الخطوات في خمسة مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص التي تميزها عن بقية المراحل التالية [1]:

الفرع الأول : مرحلة المجتمع التقليدي :يتميز فيها الهيكل الاجتماعي للمجتمعات بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا، وتتصف بوجود سقف محدود من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة ، وأن ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.

الفرع الثاني : مرحلة ما قبل الانطلاق :حيث تتهيأ ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة مختلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها، وتتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعة، النقل، الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد "روستو "أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.

الفرع الثالث: مرحلة الانطلاق :وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية

1 كبداني سدي احمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2012 ص 71 .

واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من ادخار واستثمار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية .ويشترط " Rostow " ثلاثة شروط أساسية و مهمة :

-أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل تتراوح بين 5% و 10% من الدخل الكلي، وأن تكون نسبة الزيادة في الدخل تفوق معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء القطاعات القائدة.

-إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.

-يرافق هذا الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يعمل على عصرنه الاقتصاد و دعمه .

الفرع الرابع: مرحلة السير نحو النضوج :هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

الفرع الخامس : مرحلة الاستهلاك العالي :في هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير .وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية آنذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تيسّ ر لها ذلك بفضل

عاملين؛ أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالم أكل والملبس والمسكن.

المطلب السادس: نموذج (Robilo) AK:

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرّق الاقتصاديين النيوكلاسيك

وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض " Rebelo,1991 " في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية، أي (=1)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي

وعليه فان دالة الانتاج في النموذج AK تأخذ الشكل التالي [1]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

إن هذه الدالة تقودنا إلى وضع ثبات العائد ،وتراكمرأس المال يكتب على الشكل الموجود في نموذج سولو أي :

$$K * = sy - \delta k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

بافتراض ثبات عدد السكان :

$$L = nL = 0$$

يمكن استخراج معادلة النمو التالية من المعادلة 1 و المعادلة 2:

[1]– كبداني سدي احمد ، مرجع سابق، ص 54 .

$$\frac{Y*}{Y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

$$\frac{K*}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

$$\frac{K*}{K} = S\frac{Y}{K} = \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

يمثل Y: حجم الإنتاج

K:رأس المال الموسع أيرأس المال العيني (الآلات و المعدات) +رأس المال البشري (العمالة)

S: معدل الادخار

A:متغير ثابت موجل يعبر عن التقدم التقني

بالعودة إلى نموذج سولو و بفرضية نموذج AK سوف يكون لدينا الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (01): نموذج AK

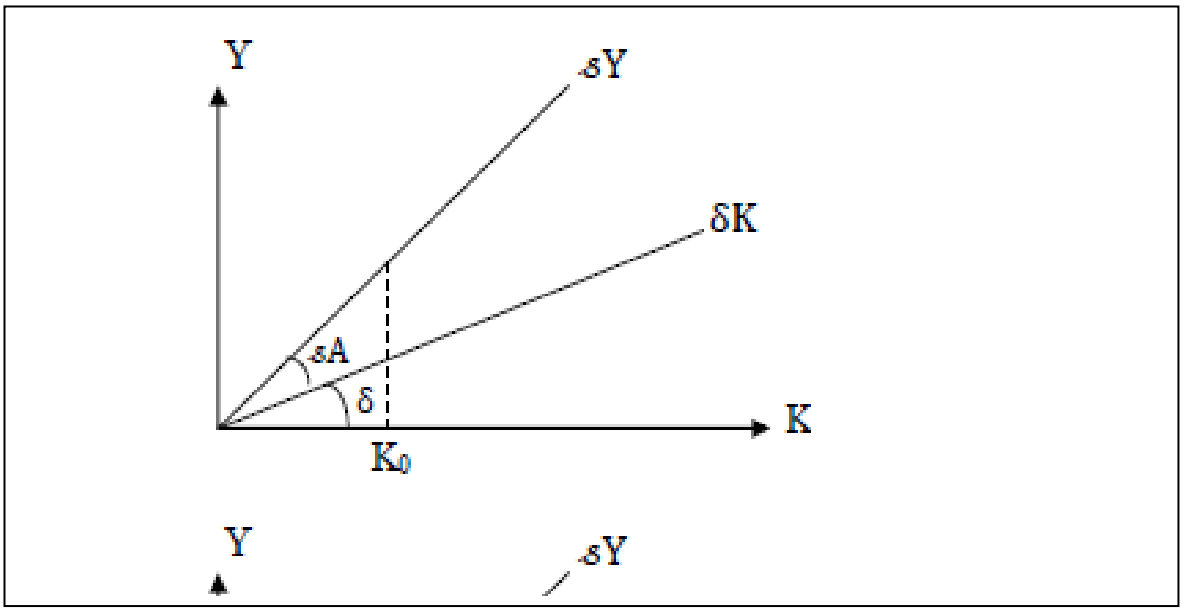

المصدر : كبداني سدي احمد ، مرجع سابق، ص 54

الخط sK هو مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض الاستثمار المهتلك .

أما المنحنى sY يدل على الاستثمار بدلالة رأس المال

بما أنy في هذا النموذج خطي في K فان المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم و هي احد خصائص نموذج AK .

لو فرضا لدينا اقتصاد يبدأ من النقطة K_0 فلو اعتمدنا على نموذج سولو فان تراكم رأس المال خاضع لمردودية متناقصة أي$(\alpha < 1)$بمعنى ان كل وحدة من راس المال تقل انتاجيتها عن سابقتها فالاستثمار الكلي ينتهي عند الوصول الى مستوى δو يتوقف تراكم راس المال الفردي K

أما في نموذج AKو بفرضية تراكم رأس المال بمردودية ثابتة فان الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال تساوي سابقتها و تساوي A

حيث:

$A = \frac{Y}{K}$و

$\frac{K}{K} = \frac{sY}{K} - \delta$: و بالتالي

$$\frac{Y*}{Y} = sA - \delta = gy$$

من المعادلة 3 و 4 نستنتج أن معدل نمو رأس المال = معدل نمو الإنتاج و أنgy للاقتصاد هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار و الادخار .[1]

المطلب السابع : نموذج بارو (BARRO) (1990) :

يقوم هذا النموذج على إعطاء أهمية بالغة لدور الدولة في الأنشطة الإقتصادية، إذ يعتبرها مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض "أن الدولة تشترى جزءا من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها لأجل عرض الخدمات العمومية المجانية لفائدة المواطنين و المنتجين الخواص"[2]، وباستعمال هذه السلع فإن

[1] لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017) رسالة دكتوراه نظام ل.م.د في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية العامة ، جامعة تلمسان ، 2020 ، ص 96 .

[2] R.J .BARRO " Government Spending in a simple model of endogenous growth", Journal of Political economy, vol 98, n°5,1990, pp. 103-125

المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود[1]

كما يفترض أن المشتريات المتعلقة بالسلع G ليست وحيدة و ليس لها منافسين.

و يؤكد Barro على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة ،كما تستعمل دالة الإنتاج التي تأخذ الشكل الرياضي التالي :

$$Y_i = A\,(L_i)^{1-\alpha}\,(K_i)^{\alpha}\,G^{1-\alpha} \quad ; \quad 0 \le \alpha \le 1$$

كما يفترض أن الحكومة تعتمد على موازنة ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت (i)

،ومنه فإن: $G = i\,Y$

و من خلال تحليل Barro الذي بين على أن الحكومة لها أثرين الأول سلبي على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة و الثاني إيجابي على الخدمات العمومية .[2]

المطلب الثامن : نموذج Peter Howitt و Philippe Aghion (1992) :

قدم P. Howitt و P. Aghion نموذجا للنمو الاقتصادي اعتمادا على فكرة Schumpeter للتدمير الخلاق " عن طريق نمذجة عملية الابتكار كما في الدراسة التي قام بها 1988(tirole) و Reinganum1989 ، يعتمد معدل النمو الاقتصادي المتوقع على كمية واسعة من البحوث التي تجرى على مستوى الاقتصاد، فالنمو ينتج أساسا عن التقدم التكنولوجي، و الذي بدوره ينتج عن المنافسة بين مؤسسات البحث التي تولد الابتكارات و بشكل خاص، يفترض هذا النموذج، تبعا ل

[1] ضيف محمد ، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989—2012) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ، 2014 ، ص 85 .

[2] قريجيج بن علي ،جدلية العلاقة بين النمو الإقتصادي و العمالة في الجزائر، *نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ*أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم الإقتصادية جامعة وهران 02 ، 2018/2017 ص 66 .

،

Schumpeter للتدمير الخلاق ان الابتكارات الفردية مهمة جدا من أجل التأثير على الاقتصاد بأكمله،حيث يتألف كل ابتكار من سلعة وسيطة جديدة و التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع النهائية بشكل أكثر كفاءة .يتم تحفيز مؤسسات البحث بواسطة الإيجارات الاحتكارية المحتملة التي يمكن التقاطها عندما يتم منح براءة اختراع لابتكار ناجح، و لكن تلك الإيجارات بدورها سيتم تدميرها من قبل الابتكار المقبل، و الذي سيجعل السلعة الوسيطة الحالية متقادمة[1].

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، و تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة .وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين

أساسيين هما:

قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالصيغة التالية : (L= Ly + LA)

حيث (Ly) تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد .

التي: (LA) تمثل حجم العمالة تعمل في مجال البحث والتطوير.

وعليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير و مدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، والدعم، والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد[2].

[1] معط الله امال ، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2014 ص 193 .

[2] ضيف محمد ، مرجع سابق ، ص 90 .

خلاصة الفصل الأول :

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي و الذي تبين لنا انه يحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد فهو المؤشر عن الأداء، و توصلنا كتعريف شامل للنمو الاقتصادي ، هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع و الخدمات التي يطلبها الفرد خلال فترة معينة و من خلال هذا الفصل تمكنا من التفرقة بين النمو و التنمية الاقتصادية ، نتيجة ما يحققه من زيادة في دخله الحقيقي و من أهم مؤشرات عن الأداء الاقتصاد .و هو ظاهرة اقتصادية محل جدل بين العديد من المدارس الاقتصادية انطلاقا من التفسير الكلاسيكي الذي يعبر عن التحليل النظري للنمو ، أما النظرية الكينزية تميزت بالتحليل الكلي و ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و غيرهم بالمدارس التي فسرت و عبرت عن ظاهرة النمو حسب الوقت التي عاشته و حسب روادها .

الفصل الثّاني:

الإطار النظري للسياسة المالية

مقدمة الفصل الثاني:

تسعى الدول من خلال سياساتها الاقتصادية إلى تحقيق من الأهداف الاقتصادية و المتمثلة في إشباع الحاجات المتزايدة للأفراد المجتمع في ظل شح الموارد الاقتصادية و تظهر السياسة المالية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية بشكل عام التي تحتل مكانة هامة و المتتبع لتطور لسياسة المالية عبر مختلف الرواد الاقتصاديين و المدارس يخرج بمفهوم أن السياسة المالية هي الإجراءات و القرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتوجيه النشاط المالي للدولة و أيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي المتمثلة في النفقات العامة ، الإيرادات العامة و الموازنة العامة وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول: السياسة المالية.**
- **المبحث الثاني: طبيعة السياسة المالية وتطورها التاريخي في المدارس الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: أهداف ووظائف السياسة المالية**
- **المبحث الرابع: أدوات السياسة المالية.**
- **المبحث الخامس: الإيرادات العامة.**
- **المبحث السادس: مفهوم السياسة الضريبية.**
- **المبحث السابع: أدوات السياسة الجبائية.**
- **المبحث الثامن: الموازنة العامة.**
- **المبحث التاسع: عجز الموازنة العامة للدولة.**

المبحث الأول: السياسة المالية:

للإحاطة بموضوع السياسة المالية وجب علينا تعريف هذا المصطلح الاقتصادي لغويا واصطلاحيا للإعطاء تعريف وواضح وشامل.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية:

المفهوم اللغوي للسياسة :تستخدم السياسة في اللغة؛ مصدرة لساس يسوس سياسة، وساس القوم : أي تولى قيادتهم وعني بأمورهم، وساس الأمر أي قام به ودبره ، وسست الرعية سياسة : أي أمرتها ونهيتها ، و سيس الرجل أمور الناس إذا ملك أمرهم، وفي الحديث كان بنو إسرائيل يوهم أنبياؤهم أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه.[1]

وبناء على ما سبق تكون كلمة " السياسة " كلمة عربية أصيلة لا معربة

أما المفهوم اللغوي للمال :المال في اللغة : هو كل ما يتمول وتميل إليه النفس المال عند فقهاء الشريعة الإسلامية : هو كل ما يمكن حيازته ويمكن الانتفاع به على الوجه المعتاد شرعا , ويلاحظ من هذا التعريف شموليته لكل أصناف الأموال, حيث لا يقتصر مفهوم المال على العملات النقدية فحسب كما هو السائد في عصرنا ، و يستخدم المال في اللغة؛ لكل ما يملك من الأشياء، كالمواشي والنقود ونحوها، وجمعه أموال، يقال : " خرج فلان إلى ماله " أي إلى ضياعه وجماله، وملته بالضم : أي أعطيته المال، وقال

[1] معجم اللغة العربية المعاصرة.

ابن الأثير، المال في الأصل : ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم، ويلت بعدنا مال وملت وتموت كله : أي كثر مالكك.[1]

و تعرف اصطلاحا: ،يرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية " **Fisc** "ويقصد بها حافظة النقود أو الخزانة[2] ،ولقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيرا جذريا، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إلى السياسة المالية نظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية[3] ، فهي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكمي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها يا على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية .

وتعرف السياسة المالية أيضا على أنها هي تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإراداتها لإنشاء أثار مرغوبة وتجنب أثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج

[1] فاطمة محمد راشد علي ، السياسة المالية: ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعى مصر ، 2020 ، ص 26 .

[2].طارق لحاج ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2999 ،ص73

[3] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص97 .

والتوظيف، وبعبارة مختصرة استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات والموازنة العامة في التنمية والاستقرار الاقتصادي[1].

❖ **السياسة المالية في الإسلامية** :إن السياسة المالية الإسلامية هي تلك السياسة التي تهتم بتدبير مصالح الدولة الإسلامية من الوجهة المالية وما يجب أن يقوم بها لحاكم لتحقيق هذه المصالح من الحاجات العامة المفروضة عليهأ ولتي يضطر إلى القيام بها لعدم وجود من يقوم بها على وجه الخصوص[2]

أو هي جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه، سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهادا منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة[3]

المبحث الثاني : طبيعة السياسة المالية وتطورها التاريخي في المدارس الاقتصادية :

لمعرفة طبيعة السياسة المالية و جب علينا دراية تطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية المختلفة.

[1]–السيد عطية عبد الواحد،" دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص62.

[2]وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي ،مرجع سابق ،ص144

[3] شعبان فهمي عبد العزيز ، السياسة المانية ودورها في إصلاح الاقتصاد الإسلامي ، المؤتمر الدولي حول التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري ، القاهرة: يوليو 1995م

المطلب الأول : أسس ومفهوم السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي التقليدي :[1]

– ذهب علماء المدرسة الكلاسيكية التقليدية، أمثال : ديفيد ريكاردو، وجون استيوارت ميل، والفريد مارشال : إلى الإيمان بمبدأ " حيادة السياسة المالية " وفلسفة " الحرية الاقتصادية ويعني هذا المبدأ وتلك الفلسفة؛ الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يقتصر دورها على مجرد الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي)، ومن ثم زيادة في حرية التجارة وحرية العمل و حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، معتمدين في ذلك على الشعار الذي رفعته المدرسة الكلاسيكية (دعه يعمل دعه يمر) في وجه التدخل الحكومي إيمانا منها بالدافع الفردي وقدرته في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفاه المجتمع .

– ومن هنا ظهرت عدة قوانين تدعم جميعها هذا الفكر التقليدي، منها ما يلي :

الفرع الأول : قانون ساي للأسواق : والذي ينص على أن "كل عرض سلعي يخلق مباشرة الطلب المساوي له"، وتفسير هذا القانون، افتراض وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل فقط، فليس هناك مبرر الاحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائية زيادة معادلة لها في

[1] فاطمة محمد راشد علي ، مرجع سابق، ص 250 .

الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، ومن ثم تستمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بلا انقطاع .

الفرع الثاني : قانون اليد الخفية : لآدم سميث : والذي ينص على وجود يد خفية تحرك شئون المجتمع وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن، فهناك توافق موجود بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة تحققه تلك اليد الخفية، فالفرد حينما يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية فإنه يحقق دون أن يدري مصلحة الجماعة، فمثلا حينما يحصل المستهلك على الخبز من الخباز والفواكه من الفلاح، لا يفعل ذلك بدافع المصلحة العامة، وإنما تتحقق المصلحة العامة من خلال سعي هؤلاء لتحقيق مصالحهم الشخصية)، فمصلحة المجتمع في نظره ما هي إلا مجموع مصالح أفراده.

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية ان اليد الخفية لسوق تضمن اوتوماتيكيا التوازن بين العرض و الطلب فأي سلعة تطرح في السوق كعرض سوف تجد الطلب عليها فالفكر الكلاسيكي يبني سياسته المالية على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و يقتصر تدخلها من خلال الإنفاق على الأمن و العدالة و النظام فقط .

وقد اعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية العامة سنويا يمكن أن يضمن قاعدة الحياد المالي بإعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد لتحويل الأموال من

مجموعة من الأفراد في المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها إلى مجموعة أخرى من نفس أفراد المجتمع في صورة إنفاق عام.[1]

ونتيجة لمبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط المالي ووجوب عدم تأثيره على أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة وضرورة إحتفاظ الدولة بميزانية سنوية، فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية التقليدية الإنفاق العام ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع لذلك يجب أن لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية وعلى الدولة أن تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب[2]

التوسع في الإنفاق العام يعني التوسع في تحصيل المزيد من الضرائب، أي تحمل أفراد المجتمع لعبء ضريبي أكبر، إذ أن ذلك يؤثر على استهلاكهم و مدخراتهم .

لم يدم عزل دور الدولة بشكل مستمر، إذ إن تعاقب الأزمات في النظام الرأسمالي دفعت بالعديد من الاقتصاديين بالدعوة إلى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، اتجهت أنظار الاقتصاديين إلى البحث عن تفسير الظاهرة الكساد، وتعد في هذا المجال إستجابة جون مايناردكينز لهذه الكارثة ووضع العلاجات المناسبة لها من الأفكار المميزة حينذاك، إذ قال في هذا الصدد " إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الإنتظار لقوى السوق وإن تفعل ذلك خلال الأمد الطويل، لأننا موتي جميعا خلال هذا

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 35

[2] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 92.

المدى "،[1]وهناك عدة عوامل ساعدت على حدوث هذا التطور أهمها:

أولا- أزمة الكساد الكبير لعام 1929: واجهت النظرية الكلاسيكية بحلول عام 1929 امتحانها الكبير إذ حدثت الأزمة الإقتصادية والمالية التي زعزعت دعائم الإقتصاد الرأسمالي وحطمت وسائل الإنتاج وأدت إلى انتشار البطالة. ووقفت النظرية الكلاسيكية عاجزة عن معالجة تلك الأزمة إذ لم يتحقق التوازن التلقائي الذي إدعاه الكلاسيك رغم حياد الدولة وعدم تدخلها، فأدى إلى سقوطها وهو ما أعطى مبررا لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

ثانيا – **التطور السياسي و الإقتصادي :** جاء بسبب التدخل المتزايد للدولة سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية ففي الظروف العادية زاد تدخل الدولة كثيرا عن ذي قبل لتصبح بمثابة الضامن للحياة وعليها أن تهيئ كل شيء لأفرادها. وكذلك الأمر في الظروف الاستثنائية كالحروب ومتطلباتها التي حتمت تدخل الدولة لمواجهتها وإصلاح آثارها.

ثالثا- التطور التكنولوجي : بعض القطاعات التكنولوجية المتقدمة ينبغي أن تقوم بها الدولة لأنها تنطوي على استثمارات ضخمة ولا تدر عائدا مباشرا، لذلك يجب على الدولة

[1]نزار كاظم الخيكاني حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ،دار اليازوري لنشر و التوزيع ،عمان الاردن ، 2015 ص 54 .

أن تنهض بها مثل إعداد التجهيزات الفنية، المستشفيات وهي جد مكلفة، وقد اعتمد تدخل الدولة داخل الإقتصاد في هذا الفكر على ركائز نظرية الكينزية .

ونتيجة لهذا التطور في الفكر وما واكب ذلك من أحداث توسع نشاط الدولة، وأصبح تدخلها في النشاط الاقتصادي أمرا مقبولا، بل وأصبح لزاما عليها القيام بخدمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى قيامها بوظائفها الأساسية، إذ أشار كينز إلى أهمية السياسة المالية في الحد من البطالة والكساد، وأنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى من الطلب الكلي الفعّال في الاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، بل إن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يرفع الطلب الكلي الفعّال إلى مستوى التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات والمتمثلة بخفض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي، ودافع كينز عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في فترات الكساد.

المطلب الثاني : السياسة المالية في التحليل النقودي:

ترتبط هذه المدرسة باسم المفكر الاقتصادي (Milton Friedman) [1]، وتنطلق من أن الاقتصاد في استقرار دائم وللنقود دور هام في ذلك، وبالتالي فإنه يجب تجنب أي سياسة

[1] **ميلتن فريدمان (1912)** اقتصادي أمريكي أستاذ بجامعة شيكاغو، رائد الفكر النيوليبرلي المعاصر وزعيم المدرسة النقدوية المشهورة، عضو جمعية "مونت برلان" وترأسها سنة 1970، مستشار الرئيس نيكسون (1968) ثم ريغان (1980)، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1976، من أهم مؤلفاته: "دراسات في النظرية الكمية للنقود" (1953)، و "التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية" (1963)، ، و"التضخم والأنظمة النقدية"(1968)، وكذلك "الرأسمالية والحرية"(1962).

تدخلية للدولة وأحرزت وجهة نظر النقوديين نفوذاً واسعاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي، إذ اعتقد النقوديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعّالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في النشاط الاقتصادي انطلاقاً من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر وأن اليد الخفية يمكن أن تعود من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وأن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص.[1]

المطلب الثالث : السياسة المالية في الفكر الحديث :

وقد مر تطور السياسة المالية في الفكر الحديث (الدولة المتدخلة في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة ما يعرف ب :

الفرع الأول :السياسة المالية المحضرة :وتعرف بنظرية" سقي المضخة "وتقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش[2]و يستنتج أن حجم معين من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له أثر وضع الاقتصاد على الطريق نحو

[1] سحاب الصمادي* أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016، ص207 .

[2] السيد عطيه عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر،ص60 .

الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية و بدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي ، و المطلب الرئيسي لهذه السياسة هو أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة ، وفي معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر و هي أكثر توسعا في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى.

غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج أن مهمتها تقتصر على دفع للاقتصاد في حالة الانكماش حيث بإمكانه السير ذاتيا أي مهما كان المبلغ المطلوب عاجلا أو آجلا أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، وتوقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط و سيكمل بقوته الذاتية.[1]

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة :

الفرع الثاني :السياسة المالية التعويضية (الوظيفية) : تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تياري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل

[1] شيبي عبد الرحيم":الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام : حالة الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تلمسان،2013 ، ص 9 .

إلى توازن اقتصادي كلي[1] و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع و الخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، و أهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني و استقرار الأسعار[2].

وقد أدت هذه السياسة المالية إلى المساهمة في معالجة أزمة الكساد الكبير والتضخم الذي حدث عقب الحروب العالمية ونجحت هذه السياسة وأدت نتائج طيبة عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المقدمة ، ولكن عند تطبيقها في إقتصاديات الدول المتخلفة والنامية لم تحقق أهداف التنمية الإقتصادية في هذه الدول ولم تأتي النتائج كما هو مرجو فقد اهتمت السياسية بالعمل على زيادة حجم الطلب الفعال ليؤدي ذلك إلى دفع عجلة التنمية الإقتصادية للإمام ، ويما أن الإدخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ولكن ذلك أدى إلى انتشار موجات من التضخم وارتفاع الأسعار ولم تتحقق التنمية الإقتصادية المعدلات المرجوة وذلك لتجاهل منحنى العرض

[1] – باهر محمد غتلم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، 1998، القاهرة، ص614.

[2] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990– 2004 ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص 57.

الكلى في هذه الدول ولطبيعة إقتصادياتها وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وثنائية هيكلها الاقتصادي[1].

المبحث الثالث : أهداف ووظائف السياسة المالية :

تساهم السياسة المالية مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تسعى في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل الوطني كما تساهم أيضا في دعم النمو والاستقرار الاقتصاديين مختلف الأهداف و الوظائف الرئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي :

المطلب الأول : التوازن الاقتصادي :التوازن الاقتصادي هو النقطة التي تصل فيها جميع العوامل الاقتصادية داخل منتج معيّن أو صناعة أو السوق ككل إلى تحقيق التوازن الأمثل بين العرض والطلب، أما على مستوى الكلي و هو يتحقق عن طريق التوازن بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام أي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهنا يتعين على الحكومة أن توازن بين القطاعين للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وتقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده

[1] عبد الحميد محمد الثاني، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادى – دار الجامعات المصرية 1989 ص499 .

الأقصى، أي أنه يتحقق التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقطعها الحكومة بتحصيل إيرادات من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل[1]،و بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما تكون المنافع الحدية للنشاط الإقتصادي للدولة متعادلة مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد.[2]

المطلب الثاني : التوازن العام: أي أنه يجب أن يكون هناك توازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الإستهلاك و الإستثمار و النفقات الحكومية) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الدولة للوصول إلى هذا الهدف كثيرة ومتنوعة أهمها: الضرائب و القروض و الإعانات و الإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين الشركات و غيرها .[3]

المطلب الثالث : تحقيق التنمية الاقتصادية :نعتبر وظيفة الضريبة الابرز هي الوظيفة المالية التقليدية التي تنحصر في تمويل إيرادات العامة للدولة ، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية

[1] فوزية خلوط ، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير جامعة بسكرة ،2005، ص:22.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000،ص427

[3] محمد العربي ساكر، الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 118.

المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة في الوقت المعاصر تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية[1].

المطلب الرابع : التوازن الاجتماعي: و يقصد به أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق المساواة الإقتصادية، حيث أنه في كافة البلدان الرأسمالية يوجد تفاوت في توزيع الثروة و الدخل، كما يوجد تمركز للقوة الإقتصادية في أيدي قليلة والنتيجة الطبيعية هي تعاسة الجماهير والإحباط العام بين الأفراد، وكل الدول المتقدمة تسعى لتقليل هذا التفاوت حتى تعم الرفاهية الإقتصادية ويحظى الجميع بفرص متساوية.[2]

بحيث يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانياته و قدراته ، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية و بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترب هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات من الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مستوى معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة، ويستلزم ذلك تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام أدوات السياسة المالية

[1] السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص: 12.

[2] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 304.

المطلب الخامس: تحقيق العدالة الاجتماعية: ركزت الأفكار والنظريات الاجتماعية منذ فجر التاريخ على العدالة الاجتماعية، لكن الممارسات العملية و الحكام كانوا يصدرون القوانين و الأحكام التي تحقق مصالح مجموعة صغيرة من الأفراد، و بذلك كانت العدالة شبه غائبة في أكثر المجتمعات، فالعدالة في المفهوم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي تعني مساواة الناس أمام القانون و الاستفادة من الخبرات العامة و تحقيق التكافل بين الأغنياء و الفقراء و إزالة مظاهر التمييز كلها بين الأفراد بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الجنس.

إن العدالة الاجتماعية أو المساواة كما يعدها البعض إنما تعني أن يتمتع الجميع بالحقوق و الحريات دون تمييزا.[1]

المطلب السادس : تحقيق العمالة الكاملة: اهتمت المؤسسات الدولية بهذا الموضوع، جاء في ميثاق الأمم المتحدة في المادتين (55.56)إن تحقيق الاستخدام الكامل والمحافظة عليه هو أحد الأهداف الرئيسة يعتبر القضاء على البطالة وتحقيق الاستخدام الكامل الهدف الأساس الذي ترمي كل السياسات الاقتصادية إلى بلوغه و يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة المستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور

[1] تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاني للنشر، عمان 2004، ص 198.

السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من اجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى أن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة .

المطلب السابع : إعادة التوزيع الأمثل للدخل: تأتي أهميّة دراسة توزيع الدخل من كون هذه القضيّة إحدى القضايا الأساسيّة التي تحكم علاقات المجتمع وتطوّره، ولما لهذه القضيّة من تأثير كبير على استقرار المجتمع وتماسكه الاجتماعيّ، فالتقارب أو الاختلاف في نظرة الأفراد والدول لهذه القضيّة يحدّد بشكل كبير مدى تماسك المجتمع ووحدته أو تناقضه وانقسامه إلى طبقتين، واحدة غنيّة قادرة على إشباع حاجاتها المختلفة بسبب تركز الثروة والدخول لديها، وطبقة أخرى فقيرة تعجز عن إشباع الحدّ الأدنى الممكن لحاجاتها، الأمر الذي قد يؤدّي إلى حدوث اضطرابات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة تؤثّر على تطوّر المجتمع ونموه[1].

[1] حسين عليّ سلطان، دور السياسة الماليّة في التقليل من حدّة التفاوت في توزيع الدخل) أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصريّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، 2002.

تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الإنفاق العام لإقامة وإن شاء المنشأة الخدماتية و تقديم الإعانات بمختلف أنواعها ومن جهة أخرى تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب من خفضة او تعفيهم على ذوى الرواتب والأجور المتدنية [1]

وبالتالي نلاحظ أن الدولة تعطي أهمية كبيرة لتوزيع الدخول وتؤثر على هذه العملية بواسطة استخدام سياسة المالية من أجل تحقيق أكبر عدالة في توزيع الدخول، حيث تعتبر الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير فيتوزيع الدخول [2] وتقوم بفرض نسب من خفضة على ذوي الدخول المنخفضة و تفرض نسب مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة من أجل تقليل الفوارق و التوزيع العادل للدخول بين مختلف أفراد المجتمع، ويرى الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر أن الضريبة أهم ركيزة منظمة لتوزيع الدخل الوطني ولها دور فعال وهام في تحقيق العدالة في توزيع الدخول[3].

المبحث الرابع : أدوات السياسة المالية :

تتمثل أدوات السياسة المالية في الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة، و بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من أدوات الجباية و من أدوات الإنفاق العام و غيرها التي يمكن أن تؤثر

[1] علي كنعان،" اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية "،دار المعارف، دمشق ،دونسنة النشر،ص168 .

[2] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ،2014/2013 ص 06 .

[3] خضر عباس المهر،" التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية"،عمادة المكتبات، الرياض، 1981 ،ص1

على حالة النشاط الاقتصادي و تؤدي لتحقيق الأهداف العامة [1].و يكشف نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة الإجتماعية عن طريق ما تقوم به في صورة نفقات عامة، وترجع أهمية هذه الأخيرة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام و إعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم، من جهة أخرى يتطلب قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بتحقيق الإشباع العام أن تعمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وتستمد الدولة ما هي في حاجة إليه من خلال ما يسمى ب " الإيرادات العامة "، كذلك يقتضي حسن إدارة مالية الدولة أن يكون هناك تقابل وتنسيق بين الإنفاق العام والإيراد العام في شكل ما يسمى ب" ميزانية الدولة ".[2]واستنادا لذلك فإن أدوات السياسة المالية تتمثل في :

المطلب الأوّل تعريف النفقة العامة:

تعدّدت التّعريف المتعلّقة بالنّفقات العامّة واختلف تب اختلاف المذاهب الاقتصاديّة، وهذا التّبايُن جعلها تكتسي جملة من الخصائص التّي ميّزْتها عن العديد من المفاهيم الأخرى

[1] بلوافي محمد ،اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2011/1970 اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان ،2012-2013 ، ص 69 .

[2] مناصرية خولة ، اثر السياسة المالية على اداء الاسواق المالية دراسة حالة الاردن (خلال الفترة 1990-2014) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015-2016 ص 29 .

الفرع الأول : النّفقة في اللُّغة :مُشتقّة من كلمة" نفق"،وهي تدلُّ على انقطاع الشّيء وذهابه، ومنهن فق ت الدّابة أي ماتت، ونفق البيع أيراج ، وذلك أنّ هي مضيف لاي كسد ولا يقف ، وسمُّيت النّفقة لأنّها تمضي لوجهها، و يُقال أنفق الرّجل ،أيذهبما عنده، ورجل من فاق أي كثير النّفقة[1].

الفرع الثاني : النفقة في الاصطلاح : النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي[2]، تعرف النفقات العمومية بصورة رئيسية بأنها":كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة .[3].

النفقة العامة هي كم قابل لتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع الحاجات العامة [4]

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عام [5].

الفرع الثالث : خصائص النّفقات العامّة :من خلال التعريف السابق لنفقة العامة يمكن استخراج الخصائص التالية :

[1]باسم أحمد عامر ،نظريّة الإنفاق في ضوء القرآن الكريم،) الأردن :دار النّفائس للنّشر و التّوزيع، 2010 ص25 .

[2] عادل احمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 63 .

[3] فلح حسين خلف المالية العامة الطبعة الأولى عالم الكتاب الحديث جدار للكتاب العلمي الأردن 2008 ص 89 .

[4] حامد المجيد درازا ، مبادئ المالية العامة ، ، مصر 2000، ص378 .

[5]حسين مصطفى حسين، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ،الجزائر ،طبعة 2001 ص11

أولا :النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي :تقوم الدولة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرفق العام، وتقوم بالإنفاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية ،إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات والإعانات المختلفة، وتكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها ،واستخدامها حسابيا ،وجاء اتخاذ النفقة شكل النقدي نتيجة ،الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ،والذي تتم فى هم عظم المعاملات و المبادلات بواسطة النقود،[1]وطالما أن المعاملات والمبادلات الإقتصادية تتم عن طريق النقود في ظل نظام إقتصادي نقدي، والنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد، وسواء في ظل نظريات التضامن الإجتماعي فإن الإيرادات هي مصدر الإنفاق وهي نقدية بالضرورة، لكل ذلك أخذت النفقة العامة شكل نقود [2].

و يتخذ الإنفاق الحكومي بطبيعة الحال الصورة النقدية مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات التي تحتاج إليها، و هذا يسهل على السلطة التشريعية ان تراقب و تتبع الانفاق النقدي .

[1]أعاد علي حمود،" المالية و التشريع المالي"،كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد ،بدون سنة النشر،ص32 .

[2]الطاهر جنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، بدون سنة نشر، ص 17

الفرع الثاني : النفقة العامة يقوم بها شخص عام (أي صدور النفقة عن هيئة عامة) :

من أجل اعتبار النفقة نفقة عامة لابد من صدورها من قبل شخص عام كأحد الهيئات العامة الإدارية مثل الدولة والمجالس المحلية والتي تتم تعب شخصية إدارية وذمة مالية مستقلة ،ولكن إن صدرت النفقة عن أفراد فهي ليست نفقة عامة حتى ولوكان القصد منها النفع العام ،و يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها : جمهورية أو ملكية أو رئاسية والحكومات المركزية والمحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة الداخلة في الاقتصاد العام ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص.

فالشرط الأساسي لكي تعتبر النفقة نفقة عامة هو أن تكون صادرة من شخص معنوي عام يمتلك الصفة الآمرة[1].

و يعتم في الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة و الخاصة :[2]

أ- **المعيار القانوني** : حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام مثل الدولة ، الوزارات ، الإدارات المركزية و المحلية العامة المؤسسات العامة ، اذ طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة

[1]. اعاد علي حمود،" موجز في المالية العامة و التشريع المالي"،مطابع جامعة الموصول ،العراق، 1989 ،ص33 .

[2] سوزي عدلي ناشد ، المالية العام ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006 ، ص 29

أشخاص القانون الخاص بهم ، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة بإعتماده على القوانين و القرارات الإدارية ، بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص ، و بالتالي نقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق .

ب- المعيار الموضوعي أو الوظيفي : و يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها [1]، إذا التطورات العديدة في كافة الدول و بغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخذ بمفهوم معاصر لدور الدولة إذا اتسع الحاجات العامة و تطور مفهومها بدرجة اتسعت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع .وعليه فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة ، بل تعتبر نفقات عامة ما يصدر عن أشخاص خاصة سواء ذو الشخصية المعنوية الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من طرف الدولة أو إحدى سلطاتها .[2]

الفرع الثالث : النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:ينبغي أن تصدر النفقات العامة و موجهة بالأساس لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على أمرين :أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود

[1] طارق الحاج المالية العامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع الأردن 1999 ص 24 .

[2] عباس عبد الحفيظ ، تاثير الانفاق العام على معدلات البطالة دراسة اقتصادية قياسية لفترة الممتدة مابين 2015-1975 اطروحة دكتوراه جامعة تلمسان -2018-2017 ص 57 .

حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلا أن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا[1]،وتعرف الحاجة العامة بأنها" الحاجة الجماعية التي يقوم النشاط العام بإشباعها ويترتب على إشباعها منفعة جماعية."وتقسم الحاجات من حيث إشباعها إلى قسمين : قسم يقوم بإشباعه النشاط الخاص وهو ما يعرف بالحاجات الخاصة أو الفردية كالحاجة إلى الغذاء والكساء والمأوى... الخ، وقسم يقوم بإشباعه النشاط العام وهو ما يعرف بالحاجات العامة أو الجماعية كالحاجة إلى العدالة والأمن والدفاع... الخ ، ويشعر بها الناس مجتمعين، ويمكن ملاحظة أنه لا توجد فروق جوهرية بين الحاجات الخاصة والعامة، باستثناء بعض الحاجات الجماعية الأساسية التي لا يمكن بطبيعتها أن يقوم بأدائها غير الهيآت العامة، فإن جميع الحاجات الأخرى، وتشكل الغالبية العظمى، ليست

[1] سوزي عدل يناشد،" الوجيز في المالية العامة"،الدار الجامعية لحديثة للنشر،الإسكندرية، 2000 ،ص33 .

لها مميزات خاصة تجعل إشباع بعضها متوقفًا على الهيآت العامة وإشباع البعض الآخر قاصرًا على جهود الأفراد[1].

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة :

من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة ،لذلك نجد أن المؤلفين الماليين نأسه موافي التقسيمات النظرية للنفقات العمومية ،في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلاؤم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: التقسيم النظري: تنقسم إلى:

1 **النفقات العادية** : يقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية، وتستعمل لتسيير المرفق العام كالرواتب وأجور المستخدمين ،اللوازم الضرورية لتسيير المرفق العام ،ونفقات تحصيل الضرائب ،والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها ولكن تكرر نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها و حجمها من وقت لآخر[2].

2 **النفقات الغير عادية** :وهذه النفقات لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة ولكن الحاجة تدعو إليها، ومثالها نفقات مكافحة مرض طارئ كجائحة ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو حروب...إلخ.

[1] محمد خالد المهايني ،محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية ، 2013، ص 6

[2] ناشد، سوزي عدلي .مرجع سابق ص62

و هناك عدة معايير للتمييز بين النفقة العادية و النفقة غير عادية : [1]

أ. إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية ،أما إذا لتتم بانتظام فهي غير عادية .

ب. إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية في نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.

ت. معيار الإنتاجية :إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية، وإذا كان تغير منتجة فهي نفقة عادية.

ث. معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تعتبر النفقة عادية إذا لمتساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية ،وتعتبر نفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين رؤوس الأموال العينية.

الفرع الثاني : تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها :إن الهدف من قيام الدولة بالانفاق هو تحقيق العديد من الأهداف ،قد تكون أهداف إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو عسكرية ،واستناداً لهذه الأهداف تقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى [2]

[1] نعمت عبداللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الإسلامية و والوضعية .القاهرة :مطبعة العمرانية، .1988 ،ص 236.

[2] محمد طاقة،" إقتصاديات المالية العامة "،دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ،ص 54 .

1-النفقات الإدارية :وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرفق العام ،فهي بالأساس نفقات تتعلق بتسيير المرفق العام والضرورية لقيام الدولة وتشمل الرواتب والأجور و المكافآت...الخ.

والنفقات الإدارية لا تتضمن أي تحويل في رأس المال وتسمى أيضا بنفقات التسيير.

2-نفقات عسكرية : وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة و التجهيزات العسكرية ،فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم للقوات العسكرية بجميع متطلباتها.

3- **نفقات اقتصادية** :وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويقصد بها تلك النفقات الاستثمارية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وإنشاء رؤوس أموال جديدة ، وتشمل هذه النفقات كل ما يخص مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري وغيرها، وخاصة في البلدان النامية لأنها تعد مرافق البنية الأساسية و التي تظهر على شكل برامج التنمية .

4-النفقات المالية :وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

5-النفقات الاجتماعية :وهي تلك النفقات التي تستهدف في الأساس النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالبا عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد

المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص ،و تشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات إعانات البطالة ، إعانات المسنين لمعوقين ، ...الخ

كما تشمل الإعانات الاجتماعية تلك الإعانات المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان، و تعد نفقات التعليم والصحة من أهم النفقات الاجتماعية، فبها مؤشر يستخدم لقياس درجة تقدم المجتمع، كما أن هذه النفقات تعد في الغالب من أهم النفقات.

الفرع الرابع : نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة: وهي :

-1-**النفقات العامة المنتجة** :هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الإنفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة فهذه المشاريع يترتب عليها في مستقبل ايرادات تدخل لميزانية الدولة .

الفرع الخامس : النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية :وهي :

-**1**-**النفقات الحقيقية** : هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم ،وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية[1]

[1]محمد حلمي مراد ،مالية الدولة ،كتب دار المعرفة،ص33 .

-2-**النفقات التحويلية:** هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى .وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجل هو نذكرها [1]:

-3-**النفقات التحويلية الاجتماعية** :هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد الفقيرة من المجتمع وفئاته.الهشة مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أول أصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

-4-**النفقات التحويلية الاقتصادية** :وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة .

مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة كإعفائهم من الضرائب أودع م أسعار بعض السلع الضرورية شائعة الاستهلاك للمواطنين.

-5-**النفقات العامة غير المنتجة** :هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصولا لدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة إعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.[2]

الفرع السابع : النفقات الاستثمارية :وتسمى أيضا" نفقات التجهيز "وكذلك" النفقات الرأسمالية."وهي نفقات رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية

[1] سعيد على العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة دار دجلة اشرون و موزعون ، الطبعة الأولى، 2011 ،ص 64 .

[2] صلاح نجيب العمر ،اقتصاديات المالية العامة ،جامعة بغداد ،مطبعة العاني، 1982 ،ص: 177 .

،فهو بذلك يشمل النفقات على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذاك لما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص[1].

الفرع الثامن : نفقات التسيير : "تعُنى بتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة ،وتشمل النفقات الجارية كل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية[2].

الفرع التاسع : تقسيم النفقات من حيث الهيئة التي تقوم بها:

أو ما يطلق عليه التقسيم الإداري، و بناءا عليه يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوحدات والأجهزة الإدارية الحكومية والرئيسية والتي تباشر الإنفاق الحكومي وبعبارة أخرى تبعا لمدى الاستفادة من هذه النفقات على النطاق القومي المتمثل في أفراد المجتمع كله، أو على النطاق المحلي المتمثل في أفراد منطقة، أو وحدة إدارية معينة، وهو ما يعرف بالنفقات المركزية والنفقات اللامركزية.[3]

-1- النفقات المركزية: تقوم بها السلطات الحكومية المركزية، كالوزارات وأقسامه وذلك بالنسبة للخدمات العامة، وعلى نطاق الوطن كله، ومختلف قطاعاته ومحافظاته، وخاصة

[1] بودخدخ كريم، " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– حالة الجزائر"– ،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، .2011– 2010 –،ص40 .

[2] .سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخلت حليلي معاصر، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008 ،ص474 .

[3] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان – دار البيارق – جامعة جرش (1419هـ – 1998 م) ص196

المتعلقة بنفقات المرافق العامة للدولة كنفقات الأمن الداخلي والخارجي والعدالة والصحة والتربية والتعليم والتمثيل الدبلوماسي، ويتحمل عبء هذه النفقات جميع رعايا الدولة وبما يدفعونه من ضرائب وهم المنتفعون بها أيضا.

-2- **النفقات اللامركزية:** وهي التي تجريها السلطات الحكومية اللامركزية المحلية كالمحافظات والولايات ومجالس المقاطعات، ومجالس المدن، ومجالس القرى، وهي المتعلقة بنفقات هذه الوحدات الإدارية اللامركزية وعلى نطاقها المحلي فقط ويتحمل سكانها أعباؤها وهم المنتفعون بخدماتها أيضا، ويبدو هذا التقسيم أكثر قبولا من التقسيم الدوري، إلا أنه يبقى غير كافي، ويثير بعض الصعوبات الفنية نظرا لتعقد الأجهزة الإدارية وتشابكها مع بعضها البعض، إلا أنه يتيح للسلطتين التنفيذية والتشريعية فرصة الرقابة الإدارية المركزية واللامركزية مما يساعد على ضبطها وتوجيهها نحو قنواتها الإنفاقية السليمة.

المطلب الثالث : ضوابط النفقة العامة :

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة من همن إشباع للحاجات العامة ،فان هذا يستلزم تحقيق شروط في غاية الأهمية،والتي تتمثل بشكل رئيسي في:[1]

[1]سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، ص 55.

الفرع الأول : ضابط المنفعة: ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الإقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الاختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

الفرع الثاني : ضابط العقلانية و الرشادة الإقتصادية: ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية و العمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

الفرع الثالث : ضابط المرونة: ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الإقتصادي، بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الإقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.[1]

[1] هشام مصطفى الجمل ،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلام يوال نظام المالي المعاصر ،دار الفكر الجامعي، ط1 ،الإسكندرية، 2007 ،ص86 .

الفرع الرابع : ضابط الإنتاجية: ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الإقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الإقتصادي.

الفرع الخامس : ضابط العدالة: ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الإقتصادي.[1]

المطلب الرابع : الاطروحات و النظريات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة :

من بين الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين ظاهرة تزايد النفقات العامة ،إلا أن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أيي ترت بعليها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة ،كما قد تكون هذه الزيادة ظاهرية فقط ناتجة عن زيادة رقم النفقات العامة دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبء التكاليف العامة، ويمكن تصنيف الأسباب التي تؤدي إلى هذي نال نوعين من تزايد الإنفاق العام كما يلي:

[1] فلح حسي نخلف، المالية العامة ،ط1 ،عالم الكتاب الحديث جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008 ،ص117

الفرع الأول :قانون فاجنر: A.Wagner 1982 :

أقيمت هذه الدراسة بناءا على تطورات النفقات العمومية في الدول الأوروبية خلال القرن 19 ، ومن أهم ماجاء في هذا القانون " :إذا حقق مجتمع ما معدلات من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع[1] ويفسر ذلك استنادا إلى أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في زيادة تدخل الدولة .وفي نفس الإطار فقد فرق A.Wagner بين ثلاث وظائف للدولة:

-الوظيفة التقليدية :المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة، وأرجع تزايد الإنفاق العام إلى اتجاه الدولة إلى

مركزية الإدارة والى التوسع في استخدام الآلات وتطور الحياة الاقتصادية كذلك.

[1]شليحي الطاهر ، غربي يسين سي لاخضر ظاهرة ازدياد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة2000 - 2018 مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة المجلد 10 العدد 01 ، الصفحة 53.

-الوظيفة الإنتاجية :تزايد النفقات العامة نظرا لزيادة المؤسسات وبالتالي توسع نشاطها الاقتصادي ووظائفها الإنتاجية.

-الوظيفة الاجتماعية :زيادة النفقات العامة بغرض الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي و الشكل التالي يوضح قانون فاجنر :

الشكل رقم (02) : ظاهرة تزايد النفقات العامة (قانون فاغنر)

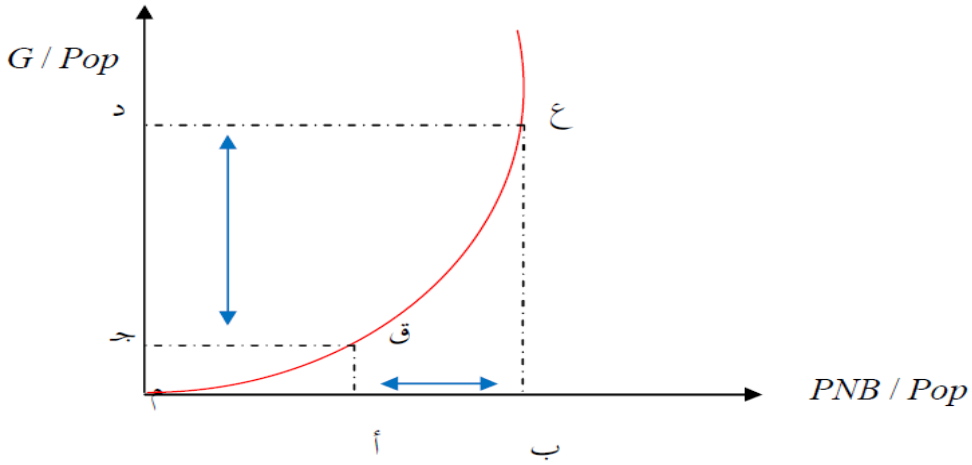

المصدر : علي لطفي ، المالية العامة دراسة تحليلية مكتبة عين شمس /مصر 1995،ص 45 .

PNB/Pop : **نصيب الفرد من الدخل الوطني و يساوي** $\frac{\text{الناتج الاجمالي الخام}}{\text{عدد السكان}}$

G/Pop : **متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة و يساوي** $\frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{G}{Y} = F\left(\frac{Y}{N}\right)$$

حيث :

G: يمثل الإنفاق العام

Y: يمثل الدخل القومي

N: عدد السكان .

و تعليقا على الشكل السابق : تمثل النقطة (ق) العلاقة بين متوسط الفرد من الدخل الوطني و متوسط نصيبه من النفقات الحقيقية في سنة معينة و لتكن السنة (ن) ، بينما تمثل النقطة (ع) هذه العلاقة بعد فترة معينة و لتكن السنة (ن+4) و يتضح من الشكل ان العلاقة بين الممتغييرين كانت "م أ –م ج " و أصبحت خلال السنة (ن+4) " م ب – م د" و يظهر جليا أن المسافة "**ج د**" < "**أ ب** " ما يعني ان معدل متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزيد بنسبة أكبر من نصيبه في الدخل الوطني الإجمالي .[1]

2–نظرية مرض التكاليف :هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الأمريكي William – Baumolبمساعدة من William Bowenعام . 1965 ومن أهم ما جاء فيها، هو ارتفاع الرواتب في الوظائف التي لم تشهد زيادة أو انخفاضًا في إنتاجية العمالة ، استجابة لارتفاع الرواتب في وظائف أخرى شهدت نموًا في إنتاجية العمل. يبدو أن هذا

[1] عباس عبد الحفيظ ، مرجع سابق ص 64.

النمط يتعارض مع النظرية في الاقتصاد الكلاسيكي حيث يرتبط نمو الأجور الحقيقية ارتباطًا وثيقًا بتغيرات إنتاجية العمل.[1]

هناك مراكز أو قطاعات تتسم بالركود، وليست لديها مكاسب إنتاجية وإيراداتها قليلة، تشهد ارتفاعا في تكاليف التشغيل وهذا ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

ونظرا لارتفاع حجم المنافسة من القطاع الخاص وارتفاع أسعار منتجات تلك القطاعات العمومية نظرا لزيادة تكلفة التشغيل، فإنه يصعب تسويق منتجاتها مما يؤدي بالدولة إلى دعمها وهو ما يتسبب في ارتفاع مستوى النفقات العمومية.

3- تحليل Colum:[2] يفسر "Colum" ظاهرة زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الايرادات العامة. ويتم قياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة النفقات ، عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة والتي تعرف على أنها :"معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الايرادات العامة ، ويتم التعبير عنها بالشكل التالي :

$$\frac{\text{التغير النسبي للنفقات العامة}}{\text{التغير النسبي للإيرادات العامة}} = \frac{\text{النمو السنوي للنفقات العامة معدل}}{\text{النمو السنوي للإيرادات العامة معدل}}$$

1 Baumol, William J.; Bowen, William G. (1966). Performing Arts, The Economic Dilemma: a study of problems common to theater, opera, music, and dance. Cambridge, Mass.: M.I.T. Press. ISBN 0262520117.

[2] بن عزة محمد، مرجع سابق ، ص 52 .

4- أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح و التكاليف : نقطة الانطلاق في ذالك هي ان الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان

دون غيرهم،وبما ان تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فان جماعات

للضغط سوف تتكون وتنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

ويجب الإشارة إلى ان السكان الذين لا يستفيدون من تلك النفقات ويتحملون أعبائها،لا يشكلون تنظيما لمقاومة الضغوط والدفع بالدولة إلى رفضها لإنتاج تلك المنتجات التي تخص

حاجيات فئات معينة ويرجع ذالك إلى:

-صعوبة الانتظام بين الممولين لضخامة عددهم من جهة وتعرض المصالح من جهة أخرى.

-انتماء بعض الممولين نفسهم إلى بعض جماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا إلى

منتجات معينة،ومن ثم يغضون الطرف عن منتجات لا يهتمون بها لتكون ذريعة في وقت ما

لضغطهم على الدولة لتوفير منتجات يحتاجونها[1].

ومن خلال ذالك نجد ان النفقات العامة تتزايد نتيجة تزايد وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع انعدام أي حاجز يحول منع زيادتها[2].

-**نظرية الركود** :حسب كينز فإنه من اجل الوصول إلى توازن اقتصادي يشترط أن يكون العرض الكلي يساوي الطلب الكلي$Y= C+I+G$

ففي حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقيY ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار

I /Y فان الميل المتوسط للإنفاق الحكومي G/Y يجب أن يزيد لكي يوازي انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك C/Y لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي[3].

قانون باركنسون : إن طبيعة القطاع العام باعتباره محتكر في مجال تقديم الخدمات العامة وما يتمتع به من ميل إلى التوسع والتضخم لذا يزداد عدد المؤسسات الحكومية

---

[1] بيداري محمد ،العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (2010/1991) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران ،2014، ص 80 .

[2] عبد المجيد قدي ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ، دراسة تحليلية تقييميه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.،ص 17 .

[3] شليحي الطاهر ، غربي يسين سي لاخضر ، مرجع سابق ص54 .

والعاملين وخاصة في العمل الإداري، أي زيادة النفقات التشغيلية ولاسيما رواتب وأجور الموظفين، بصرف النظر عن زيادة الإنتاج أي ارتفاع أهمية عنصر العمل في الإنتاج مقارنة بعنصر رأس المال بمعنى آخر استخدام أساليب قديمة في العمل من اجل تشغيل المزيد من الموظفين الأمر الذي يجعله يتسع ويئر هل، ويعني ذلك انخفاض كفاءة الموارد المستخدمة لتحقيق أفضل منفعة اجتماعية من ورائها، وهي خاصية يتميز بها القطاع العام هو هيمنة على جهاز الدولة وحصوله على أكبر قدر ممكن من الريوع والمنافع لأغراض المصالح الذاتية [1].

المطلب الخامس: أسباب تزايد النفقات العامة:

هنالك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية او ظاهرية في النفقات العامة

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الأنفاق تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عددية، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها

وبعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي

[1] . محمد غالي راهي الحسيني ، التوسع المالي وإتجاهات السياسة المالية :: دراسة تحليلية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2018 ، ص 31 .

زيادة حسابية رقمية في الإنفاق [1] ، أما الأسباب الحقيقية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات من أجل تحقيق الدولة أهدافها وإلى زيادة كمية الخدمات والبضائع التي تؤدي بالتالي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في هذه الخدمات والبضائع [2]. ومن أهم هذه الأسباب:

الفرع الأول : انخفاض قيمة النقود :انتشرت هذه الظاهرة بعدما تخلت الدول على نظام التغطية الكامل، فالقوة الشرائية لقيمة العملة تنخفض بشكل كبير عندما ترتفع نسب التضخم، وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات التي كانت تقدمها للأفراد قبل انخفاض قيمة النقود، وعليه نلاحظ أن انخفاض القدرة الشرائية سببه هو ارتفاع الأسعار وذلك ما يجعل الدولة تزيد من إنفاقها على نفس حجم السلع والخدمات كلما انخفضت القيمة الحقيقية للنقود، وهنا يتبين لنا أن الزيادة ليست زيادة حقيقية بل زيادة ظاهرية سببها هو انخفاض وتدهور القيمة الحقيقة للنقود، ومنه نلاحظ أن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على

[1] أعاد حمود القيسى ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة لنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2015 ، 53 .

[2] أعاد حمود القيسى ، مرجع سابق ص 55 .

السلع والخدمات اللازمة لها حتى ولو اقتصرت على تامين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقا ومنه لا تعتبر الزيادة في الإنفاق العام زيادة حقيقية[1]

الفرع الثاني : زيادة عدد السكان :إن زيادة حجم السكان يؤدي إلى ارتفاع ظاهري في النفقات العامة إذا كانت

الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد .لكن من جهة أخرى يمكن اعتبر هذا العامل من الأسباب الحقيقية عندما تؤدي زيادة حجم السكان إلى زيادة الطلب على مختلف الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، النقل .وهو ما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام لتلبية هذه المتطلبات التي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

الفرع الثالث :التطور والنمو الاقتصادي :لقد مر تطور الدولة بمراحل مختلفة ومتعددة حيث تطور دور الدولة وازداد نشاطها في مختلف الميادين مما أدى بطبيعة الحال إلى ازدياد أعبائها وبالتالي نفقاتها فقد أصبحت الدولة تولي التعليم العام والرعاية الصحية اهتماما متزايدة ولجأت الدولة إلى تقديم وتوسيع وتحديث البنى التحتية و ادى ظهور المشكلات الاقتصادية إلى زيادة تدخل الدولة بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني كما أن زيادة تدخل الدولة في تقديم الحماية الاجتماعية وتأمينات البطالة قد زاد من حجم الإنفاق الحقيقي. لقد أدى تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهها النظام الرأسمالي إلى تخلي

[1] لحسن الدردوري ، الاخضر لفليطي ، اساسيات المالية العامة ، دار حميد لنشر و التوزيع / مصر 2019 ، ص 75 .

الدول عن حيادها التقليدي الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر، و التجأت الدولة إلى إتباع سياسة جديدة قائمة على التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها بهدف رفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل أي بهدف زيادة الدخل القومي" كما يلعب النمو الاقتصادي دورة في الزيادة الحقيقية في النفقات العامة حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة حقيقية على دخل الفرد وتؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وحيث أن السلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات وبالتالي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها [1].

الفرع الرابع : انتشار مبادئ الديمقراطية و المساواة :إن وصول الشعب إلى البرلمان عن طريق ممثليه المنتخبين بعدما انتشرت بشكل واسع مبادئ الديمقراطية أدى إلى سن هؤلاء الممثلين القوانين دائمة للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل بتقديم بعض الخدمات المجانية والإعانات بأشكالها المختلفة ، إضافة إلى ذلك دعم أسعار بعض السلع الأساسية، وهو ما تطلب من الدولة زيادة كبيرة في الإنفاق العام، فترتب عليه انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية واهتمام الدولة بالطبقات المحرومة بشتى الأشكال سواء

[1] محمد الخصاونة المالية العامة: النظرية والتطبيق دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2014 ص63 .

عن طريق دعم الأسعار أو تقديم الخدمات بالمجان، وكل ذلك أدى إلى زيادة في النفقات العامة . [1]

الفرع الخامس: زيادة نفقات العمل الدبلوماسي: بتزايد التمثيل الدبلوماسي وزيادة طلبات العضوية في المنظمات الدولية، وتطور العلاقات الدولية ذات

المصالح الاقتصادية والسياسية وتنامي توسع الدور الدولي ، أدى ذلك إلى تزايد الإنفاق العام، عن طريق توجيه نفقات معتبرة لتغطية كل هذه الالتزامات حيث شهد هذا النوع من النفقات العامة تزايد معتبر بتزايد درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي.

الفرع السادس : تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية :

يعتبر تعدد التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية من الأسباب السياسية المؤدية لتزايد الإنفاق العام، فهذه الأحزاب تقوم بممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات فتطالبهم بتقديم الدعم للخدمات والسلع الأساسية و رفع الأجور وطلب مجانية بعض الخدمات فتسعى هذه الأحزاب الحاكمة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل كسب رضا أنصارها.

[1] غازي عناية ، "المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار السيارق ، بدون بلد النشر ،1998 ، ص 203.

المطلب الخامس : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

تترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية في غاية الأهمية، فاستعمال النفقات العامة يكون من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من خلال السياسة المالية المقررة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه، فالهدف من دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة هو التعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق، وهيكله على المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي نذكرها :

الفرع الأول : أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني :تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، فتحدد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة ، ومنه نلاحظ أن الدولة تؤثر في توزيع الدخل بواسطة تدخلها في تحديد الأمان أو مكافأة عوامل الإنتاج، ويكون ذلك بطريقة مباشرة من خلال تحديد الأجور، تحديد الفائدة : تحديد الإيجارات، وتحديد الأرباح والسماح بتوزيع نسبة منها، أما الطريقة غير المباشرة فتكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة.[1]

فالإنفاق العام يؤثر على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، فهذا الهيكل يوضح لنا الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كما أشرنا إليه سابقا، ويمكن إظهار أثر النفقات العامة على توزيع الدخل

[1] على كنعان ، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية ، دار المعارف ، سوريا ، بدون سنة النسر ، ص 167 .

الوطني من خلال تتبع أثر نوع النفقة العامة، فمثلا نلاحظ في النفقات العامة الحقيقية يكون تأثيرها من خلال التوزيع الأولي للدخل الوطني بالتأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في الدولة [1].

الفرع الثاني : الأثر على المستوى العام للأسعار : لا تتحد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق يفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر . فيكون أثر الإنفاق العام على الأسعار محدودا إذا دخلت الحكومة مشترية لبعض السلع والخدمات من الأفراد، ويكون أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار تفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 197 .

[2] عبد الجليل شليق ، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة 2012/2011 ص 31 .

الفرع الثالث : الآثار للنفقات العامة على الاستهلاك القومي :[1]تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك القومي وذلك من خلال :

أولا: شراء الدولة السلع الاستهلاكية : الغرض القيام بواجباتها تحتاج الدولة إلى شراء سلع استهلاكية كثيرة ومتنوعة مثل الأثاث والسيارات والمواد الغذائية... الخ. فالدولة مستهلك كبير في الاقتصاد لذلك يكون للنفقات العامة تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.

ثانيا: قيام الدولة بتوزيع الدخول :تدفع الدولة الدخول لمن تشتري خدماتهم كالموظفين والعمال وكذلك تدفع رواتب تقاعدية وإعانات أن جزءا كبيرا من هذه الدخول يذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع مستوى القومي[2].

الفرع الرابع :آثار النفقات العامة على مستوى المعيشة :يساهم الإنفاق العام بدور هام في تحقيق الرفاهية الإجتماعية ورفع مستوى المعيشة عن طريق الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والغذائية والسكنية المجانية التي تقدم لأفراد المجتمع .

فمثلا إتاحة فرصة التعليم المجاني لجميع الفئات يساعد على اكتشاف القدرات والمواهب التي كان يعوقها ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة لدخولهم. وهنا يعتبر الإنفاق على تلك الخدمات بمثابة الاستثمار البشري المنتج حيث أنه لم يعد ينظر إلى ذلك الإنفاق على أنه

[1] نوزاد الهيتي، مقدمة في المالية العامة، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس، 1997، ص 71 .

[2] سعيد علي محمد العبيدي إقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان، ط1 2011 ، ص 95 .

غير منتج . لأن هذا الاستثمار البشري يؤدي لزيادة والخدمات الصحية ، حيث أنها تعمل على الاحتفاظ بالنشاط والقوة للأفراد بحيث يمكنهم أداء عملهم بنشاط موفور وترتفع فيه معدلات الأداء .[1]

إن تحسين مستوى المعيشة للأفراد عن طريق زيادة الإنفاق العام يعتبر أحد الوسائل التي يؤدي للحد من الفوارق بين الطبقات المختلفة ،وقد أصبحت النفقات العامة على هذه الخدمات الاجتماعية تشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام باعتبار ذلك مسئولية قومية وأحد أهداف التنمية و هذا حتى بسبب تصاعد المطالب الشعبية .

الفرع الخامس : آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي :

من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار

وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية

على الطلب الفعلي؛ أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات

العامة جزءًا هامًا من الطلب الفعلي، يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة،[2] ،ومن هنا يختلف أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي باختلاف حجم الإنفاق ها و نوعه أي فيما كانت حقيقية أو تحويلية، فالنفقات الحقيقية تشكل طلبا إضافيا على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي و الدخل الوطني، أما النفقات التحويلية، فإن إثرها

[1] خديجة الأعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، 2016 ص 103 .

[2] رفعت المحجوب، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1971 ، ص 175 .

يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، فإذا استخدمت لشراء سلع و خدمات من داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تزيد من مستوى الطلب الفعلي، أما الجزء الذي يستخدم في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات لدول و هيئات خارجية و في تسديد ثمن الواردات، أو ما يتم اكتنازه، فهذا يشكل تسربا من دورة الدخل ولا يؤدي إلى أي زيادة في الطلب الفعلي[1].

الفرع السادس : أثر النفقات العامة في الادخار القومي: يتوقف هذا الأثر على حالة الدخل القومي، إذا ما كانت في حالة ثبات أم في حالة زيادة فإذا كانت في حالة ثبات، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الادخار، ومن ثم انخفاض الاستثمار، مما يؤثر سلبا في الدخل القومي.

– وإذا كانت في حالة زيادة، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام تؤدي إلى النتيجة السابقة إذا كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك القومي أعلى من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو إذا كان الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات العامة، فإن أثرها سيكون سالبة في الادخار القومي في هذه الحالة أيضا.[2]

الفرع السابع : اثر النفقات العامة على البطالة :يختلف أثر النفقات العامة في الحد من البطالة باختلاف نوعها، فمن المعروف أن هناك أنواعا متباينة من البطالة وأن العوامل

[1] مقراني حميد ، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر 1988-2012 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس ، 2014-2015 ص 31 .

[2] لعمرية لعجال، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري1970-2014 اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2017/2016 ، ص 61 .

المتسببة في وجود كل منها مختلفة، ونظريا يلعب أثر النفقات العامة دورا فعالا في الحد من البطالة ،حيث تعتبر النفقات العامة المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها, وهذا يعني أن العلاقة بين النفقات العامة والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها, كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها(بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية, لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية, كما أن مضاعفات السياسة المالية أكثر قوة من مضاعف السياسة النقدية وبالتالي فهي أكثر تأثيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج قومي وعمالة وغيرها[1].

لا يقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وإنما تشمل أيضًا الآثار

الاقتصادية غير المباشرة، التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل ،فتحدث النفقات العامة آثارًا غير مباشرة في الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف أو الضارب ،كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير

[1] أحمد زكان ، رابح بلعباس ، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر – (1973 – 2008) ، مداخلة في ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة .

مباشرة من الإنتاج القومي ،من خلال الاستثمار المولد ،أي من خلال مايعرف بأثر المعجل أو المسارع.

المطلب السادس : أثر المضاعف: أثر المضاعف:

يعد" كاهن "أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة

الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل؛ أي أن مفهوم المضاعف عند" كاهن" هو مضاعف التشغيل .أما الاقتصادي" كينز " فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل، أو الذاتي في الدخل القومي، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، بإضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل القومي مضاعف الانفاق الحكومي هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق العام. وتكون العلاقة كالتالي؛ الزيادة في الإنفاق الحكومي تشكل زيادة في الدخل ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادات متلاحقة في الاستهلاك ، والتي تشكل كذلك زيادة في الدخل. نقوم بحسابه من خلال قسمة التغير في الدخل القومي على التغير في الإنفاق الحكومي وفق المعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الانفاق الحكومي} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في الانفاق الحكومي}}$$

هو ما يعني أن الآثار غير المباشرة للنفقات العامة، لا تتوقف فقط على الحجم الكلي للنفقات العامة؛ بل تتوقف أيضًا على الغرض منها، وعلى نوع المستفيدين منها.[1]،

مضاعف الانفاق الحكومي هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق العام. وتكون العلاقة كالتالي؛ الزيادة في الإنفاق الحكومي تشكل زيادة في الدخل ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادات متلاحقة في الاستهلاك ، والتي تشكل كذلك زيادة في الدخل. نقوم بحسابه من خلال قسمة التغير في الدخل القومي على التغير في الإنفاق الحكومي وفق المعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الانفاق الحكومي} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في الانفاق الحكومي}}$$

هو ما يعني أن الآثار غير المباشرة للنفقات العامة، لا تتوقف فقط على الحجم الكلي للنفقات العامة؛ بل تتوقف أيضًا على الغرض منها، وعلى نوع المستفيدين منها.

المطلب السابع : أثر المعجل :

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل.

[1] محم دخالد المهايني ، مرجع سابق ، ص 31 .

فالمسارع يبين اثر التغيير في الاستهلاك على الاستثمار و يمكن التعبير عن ذلك في العلاقة التالية:

$$\text{المسارع} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \frac{\Delta c}{\Delta I}$$

وفي الأخير نشير إلى أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل و والاستهلاك والاستثمار ، التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأولى.

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسيطر ووضع سياستها المالية، وذلك للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، لذلك تحاول الدول التنويع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن النفقات العامة [1]،

[1] لحسن الدردوري ، الاخضر لفليطي ، اساسيات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 95 .

المبحث الخامس : الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية، لذلك تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسيطر ووضع سياستها المالية، وذلك للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة، لذلك تحاول الدول التنويع من إيراداتها العامة من أجل تغطية أكبر قدر ممكن النفقات العامة [1]،

فالإيرادات العامة هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة، فتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية ، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة ، وتقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية

المطلب الاول : الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين) :الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين) مصطلح دومين هو فرنسي الأصل ويستعمل للتعبير عن أسلاك الدولة ، ويقصد بالدومين كل أملاك الدولة العقارية والمنقولة التجارية أو الصناعية التي تمتلكها

[1] لحسن الدردوري ، الاخضر لفليطي ، اساسيات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 95 .

الدولة، حيث تدور إيرادا ماليا يحول للخزينة العمومية وقد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية خاصة أو ملكية عامة ، لذلك تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسيين وهما الإيرادات من الدومين العام والإيرادات من الدومين الخاص.[1]

الفرع الأول: الدومين العام :يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة، والتي تكون خاضعة الأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومثال هذه الممتلكات الموانئ والحدائق العامة والطرق ...الخ، والقاعدة التي تحكم الدومين العام هي مجانية الانتفاع ، ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات[2]، والهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات ، وليس الهدف من ذلك الحصول على إيراد، ومنه يمكن القول أن الدومين العام ليس مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة للدولة.

الفرع الثاني : الدومين الخاص :ويقصد بالدومين الخاص للدولة الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع لأحكام القانون الخاص شأن ملكية أشخاص هذا القانون، مثل الأراضي الزراعية والغابات وهذه الأموال تولد إيرادات وفيرة للدولة تزيد عن

[1] إبراهيم علي عبد الله،أنور العجارمة ، مبادئ المالية العامة ،دار الصفاء للطباعة ، عمان،2000، ص 122 .
[2] عناية غازي ، مرجع سابق ، ص 48 .

نفقاتها. ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع هي الدومين الزراعى– الدومين التجاري والصناعي – الدومين المالى .[1]

أ– **الدومين الزراعي** : ويشمل هذا النوع من الدومين الأراضي الزراعية والغابات والمباني والمناجم والمحاجر . وقد كان الدومين الزراعي أهم أنواع الدومين الخاص لهذا فإنه يشكل ما يعرف بالدومين التقليدي. وكانت تحقق الدولة دخلا من الأراضي التي تمتلكها وتستغلها بنفسها أو تؤجرها للأفراد. وقد بدأ هذا النوع من الدومين يفقد أهميته منذ نهاية القرن ال 18 و فى العصر الحديث وأصبح يمثل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة لاتجاه الدولة للتخلي عن أراضيها وتمليكها للمواطنين لأن مصلحة الأفراد الخاصة تدفعهم للعناية بما يمتلكونه من الأراضي فتزداد خصوبتها مع الوقت ويزداد تبعا لذلك الدخل القومي .

وتحتفظ الدولة ببعض أراضيها بصفة عامة في حالتين الأولى هي حالة الرغبة في استغلالها في غرس أشجار الغابات التي لا يقدم أصحاب المشروعات الخاصة على أدائها نظرا لاستغلال رؤوس الأموال في هذا النشاط لفترات طويلة بلا عائد .[2]

ب– الدومين الصناعي والتجاري:[1]يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيهة بنشاط

[811]خديجة الأعسر ، مرجع سابق 127 .

الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية .

وقد تستهدف الدولة احتكار بعض أنواع من الصناعات، كصناعة الدخان، و كإحتكار الماء والكهرباء وغيرها من المشروعات الصناعية والتجارية التي تحتاج الرؤوس أموال ضخمة، يعجز الأفراد عن توفيرها، أو كأن تقوم الدولة باحتكار إنتاج بعض البضائع الغذائية، بقصد بيعها بأثمان زهيدة أو إنتاج بعض البضائع كالشاي والقهوة .

عموما إن احتكار الدولة لنفسها إنتاج أو بيع أو توزيع بضائع أو خدمات معينة بقصد استغلال هذه البضائع أما لتخفيض أسعارها أو لزيادة أثمانها، إن تدخل الدولة هنا هو الحماية الأفراد، وتسهيل استهلاكهم خشية من الضرر الذي قد يلحق بهم إذا ماترك إلى فرد أو شركة خاصة..

وقد تقوم الدولة بإدارة الدومين التجاري والصناعي أما بشكل مباشر من قبلها أو عن طريق أحد مرافقها، أو أن تمنح امتياز أو ترخيص لأحدى الشركات الخاصة بان تقوم ببيع البضائع أو الخدمات لأجل معين.

ج- الدومين المالي: يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية أي ما تملكه من الأسهم و السندات الحكومية وأذونات الخزينة (محفظة الأوراق المالية)، و تدر

[1] أعاد محمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، 2015 ، ص 65 .

هذه الأخيرة أرباحا و فوائد تدخل ضمن أملاك الدولة ، بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

المطلب الثاني : الإيرادات السيادية :

تشمل الإيرادات السيادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا (الإكراه) من الأفراد لمالها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي يفرضها القانون السائر للدولة وتذهب هذه المداخيل إلى خزينة العمومية، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وسوف نقتصر في دراستنا على الضرائب والرسوم.

الفرع الأول : الرسوم : تشكل الرسوم موردا مهما من الإيرادات العامة والتي تدخل إلى الخزينة العمومية بصفة دورية و بإنتظام فالرسم هو مبلغ من المال تتحصل عليه أحد المرافق العامة جبرا من الفرد مقابل خدمة خاصة يستفيد منها .

من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي:

أ -**الصفة النقدية للرسم:** عند حصول الفرد على خدمة يقوم بدفع مبلغ نقدي مقابل حصوله على الخدمة المعروضة عليه و للفرد حرية الاختيار في طلب خدمة معينة

ب –**الصفة الإجبارية:** يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدى به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله.[1]

ت – المقابل في الرسم :ويتمثل ذلك بان يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة تقدمها أحدى الهيئات العامة. فالنفع الخاص الذي يحصل عليه القرد يقترن بنفع عام. فمثلا عندما يدفع الفرد الرسوم القضائية مقابل حصوله على خدمات مرفق القضاء فيتحقق هنا نفع خام لطالب الخدمة والمتمثل باستقرار الحقوق له عن طريق القضاء وكذلك بتحقيق النفع العام في توفير العدالة لأفراد المجتمع. ويقال ذات الشيء عندما يدفع الفرد رسوم التسجيل العقاري للحفاظ على حقوقه في تثبيت الملكية العائدة له في سجلات التسجيل العقاري فهو نفع خاص بينما يتحقق النفع العام في ضمان واستقرار الملكية في المجتمع[2] ،

فيتحقق النفع الخاص إلى جانب النفع العام .

[1]– زين العابدين ناصر،علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1971، ص 135.

[2] أعاد القيسي ،المالية العامة والتشريع الضريبي ، مرجع سابق ، ص 66 .

المطلب الثالث : الإطار النظري للضريبة :

تشكل الضرائب السند الأساسي لأي سياسة حكومية لما مشكله من أداة لتنظيم المسار المالي والاقتصادي للدول فهي و كل إحدى أهم مصادر إيرادات الدولة وتتحكم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تختلف باختلاف السياسة الضريبية التي تعتمدها الدولة .

تعريف الضريبة "Impot":"فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أوإحدى الهيآت العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[1]

يمكن أن تعرف الضريبة على أنها: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل مائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"[2].

هي "اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفية بطريقة نهائية بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة "[3]

[1] سوزي عدلي باشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، 2000، ص:11 .

[2]– محمد عباس محرزي: اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2008، ص 13.

[3]خالد شحادة الحليب، أسس المالية العامة، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص 146.

فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق القانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها [1]

كما تعرف أيضا على أنهما: "فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية أو المحلية بصفة مائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة"[2].

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف لضريبة بأنها "مبلغ نقدي تفرضها الدولة أو هيئات حكومية على الأفراد، يدفعونها جبراً وبلا مقابل أو على حصولهم على مصلحة مباشرة ، مساهمة منهم في نفقات الدولة لتتمكن من تحقيق أهدافها المختلفة .

الفرع الأول :خصائص الضريبة :من تعريف السابق يمكن استخراج خصائص الضريبة و هي :

1) **الصفة النقدية لضريبة:** كانت الضريبة في بداية ظهورها تدفع في شكل نقدى أو عيني ولكن مع تطور النظام الاقتصادي وتحوله من نظام قائم على المبادلة إلى اقتصاد نقدي أصبحت كل المعاملات المالية ومنها نفقات الحكومة و إيرادتها تتم في صورة نقدية

[1] دعيس، فائز عبد الله ناجي، دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، 2008، ص 22.

[2] حمودي القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008،ص126

وأصبح الأفراد لزاما عليهم دفع الضرائب في شكل نقدي ، ورغم هذا التطور فمازال حتى الآن توجد بعض الأشكال العينية في سداد الضريبة مثل توريد جزء من المحاصيل الزراعية (التسليم الجبري) . كذلك يمكن العمل ساعات معينة في حفظ الطرق المحلية وصيانتها كما هو الحال في فرنسا و للمول الاختيار إما العمل وإما دفع الضريبة نقدا[1]

2) **الضريبة لها طابع إجباري** :تعتبر الضريبة مظهرا من مظاهر سيادة الدولة فهي توضع ثم يتم تحصيلها في اطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة و نعني الإجبار إلزام المكلفين بأدائها الإلزامية هي فرض الإجبارية و الضريبة هي عمل من أعمال السلطة العمومية .

ويتم تقييم هذه الضريبة والتي تم جمعها من قبل السلطة. الطبيعة الإلزامية للضرائب يعني ببساطة أن دافعي الضرائب ملزمة بالامتثال، هو يقوم به، في معظم الأحيان وبشكل عفوي، من دون تهديد من الإكراه من جانب الدولة. من جانبها، يحد على الدولة قوة الإكراه لدافعي الضرائب الذين هم مخالفين للإلزام ،و يؤدي إلى تطبيق عقوبات على دافعي الضرائب الذين لا يوفون بالتزاماتهم الجبائية .[2]

[1] خديجة الأعسر ، مرجع سابق ، ص 136 .

2 رضا خلاصي ، شذرات النظرية الجبائية ،دار هومة للطباعة والنشر الجزائر،2014 ص45 .

3)**الصفة النهائية للضريبة** : يتم دفع الضريبة بصفة النهائية. وغير قابلة للاسترداد إلا إذا دفعت الضريبية بشكل الخطأ، أو تكون ضريبة قابلة للاسترداد، فهذه الخاصية تعني أن الفرد دفعه للضريبة لا يكون له الحق في استرداد قيمتها من الدولة .

4) **الضريبة فريضة بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة التجزئة.

فقد يستفيد الأفراد من الخدمات التي تقدمها الدولة، كما أنهم قد لا يستفيدون من تلك الخدمات، إن المقصود من كون الضريبة فريضة بدون مقابل مباشر هو أن الدولة ضرورة اجتماعية واقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، هذه الأهداف يصعب تحديد المنافع المتحصل عنها من طرف كل فرد، مما يتطلب على الأفراد التضامن من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة وبالتالي تصبح الضريبة فريضة يجمعها التضامن الاجتماعي والانتساب والمثول للدولة.[1]

5) تحقيق المنفعة العامة : مع التطور الاقتصادي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي ، أصبحت الضريبة هي أحد أدوات الإصلاح الاجتماعي والتوجيه الاقتصادي وتعبئة الموارد من أجل تنمية عامة وشاملة. فلم يعد دورها يقتصر على الوظيفة المالية في تمويل أوجه الإنفاق العام وإنما بجانب ذلك أصبحت تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية أو

[1] وإسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص82.

حماية المنتجات المحلية ، أو قياس الاستهلاك والعمل على توزيع الموارد الإنتاجية بين فروع النشاط الإنتاجي المختلفة لتحقيق أهداف موضوعةيراد تحقيقها[1].

الفرع الثاني : مبادئ الضريبة: هناك أربع مبادئ للضريبة و التي أطلقها ادم سميت وهي كما يلي:

1) **العدالة (Justice):** أول مفهوم للعدالة قدمه Adam Smith ويقضي بمساهمة كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة حسب المقدرة النسبية "نسبة من الدخل " (T=txR)، والدافع وراء ذلك تغطية النفقات في الوقت الراهن تأخذ فكرة العدالة منحى يختلف عما أتت عليه في الأصل، فسنفي الوقت الراهن تأخذ فكرة العدالة منحى يختلف عما أتت عليه في الأصل، فسن القوانين الضريبية بات يراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

فمن العدالة أمام الضريبة (أي تحمل الأفراد الأعباء ضريبية متساوية انتقلنا إلى العدالة في فرض الضريبة أو العدالة بالضريبة (حتى ولو كان ذلك باللجوء إلىالتمييز في المعاملة الضريبية) و ذلك بالاعتماد على نظرية المقدرة التكليفية بدل المساواة في التضحية او الحد منها .[2]

[1] حمودي القيسي ، مرجع سابق ، ص 137 .

[2] عبد الله الحرتسي حميد ، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي ، دار زهران لنشر و التوزيع ،عمان ، 2012 ص26 .

2) **قاعدة الملائمة في الدفع:** ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلاؤم ظروف المكلفين بما وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته.

وتهدف هذه القاعدة، في حقيقة الأمر، إلى تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات التصفية والتحصيل. وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها، من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة.

وقد نتج عن هذه القاعدة قاعدة "الاقتطاع عند المنبع" والخاصة بالضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر ملائمة وسهولة بالنسبة للمكلف بالضريبة وإدارة الضرائب في نفس الوقت.[1]

3) **مبدأ اليقين** :ويعني هذا المبدأ أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محدودة على سبيل اليقين ودون غموض أو اجتهاد شخصي، بحيث يكون ميعاد دفع الضريبة، وطريق الدفع، والمبلغ الواجب دفعه واضحة ومعلومة للمكلف، والهدف من ذلك هو حماية

[1] عباس محرزي ، مالية العامة مرجع سابق ص 180 .

المكلف من التعسف، ويتطلب هذا المبدأ وضع تشريعات قانونية تتميز بالاستقرار النسبي والوضوح في النصوص التشريعية.[1]

4)**قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:** ويكون ذلك من خلال تطبيق الضريبة وتحصيلها بطريقة لا ترهق المكلف ولا تتطلب نفقات كبيرة على السلطة مقابل حصرها وتحصيلها، بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن، في العصر الحديث، أصبحت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي (مراقبة الممولين)، ولهذا لم تفرض ضرائب على الدخل الزراعي في كثير من الدول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.[2]

المطلب الثالث : أهداف الضريبة :

من الناحية التاريخية كان للضريبة إلى بداية القرن العشرين هدف واحد وهو الهدف المالي، وبالتالي استخدمت السلطات العامة الضريبة لحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة[3] ، ولكن مع التطور ظهر للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية

---

[1] محمد الخصاونة ، المالية العامة: النظرية والتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، إعمان (الأردن) ، 2014، ص 92 .

[2] عادل أحمد حشيش،مرجع سابق، ص –160

[3] خرابشه عبد الحميد، الطاقة والعبء الضريبي، دراسة تحليله مع التطبيق على الاردن ، مجلة دراسات / العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 24، العدد 1997،01 ، ص 100 .

وسياسية بالإضافة إلى هدفها الماليفالضريبة تصبو في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها كالآتي:

الفرع الأول :الأهداف المالية: ويقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات، وشق الطرق....الخ).[1]فالهدف هو زيادة إيرادات الدولة و زيادة في حصيلتها مع تنميتها و العمل على استقرارها .

الفرع الثاني : الأهداف الاقتصادية: ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو بالانكماش، وأصبحت في إطار الدولة الحديثة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالضرائب تستخدم كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كانت أسباب عدم الاستقرار داخلية مثل حدوث تضخم أو كساد فتستخدم الضريبة للحد من التضخم أو تنشيط الاستهلاك ، أو كانت الأسباب خارجية فتفرض الضرائب على حجم الواردات أو الصادرات ، و تخصيص الموارد فمن الممكن استخدام الضرائب كأداة للتوجيه

[1] **حامد نور الدين ، أثر إصلاح النظام الضريبي ، دار زهران لنشر و التوزيع ، الاردن ،2017 ، ص 18 .**

الاقتصادي و إعادة تخصيص الموارد ، فإن فرض ضرائب عالية على أحد الأنشطة الاقتصادية سيدفع المنتجين للتحول عن هذا النشاط الارتفاع تكاليفه بعد فرض الضرائب الجديدة، ومن ثم انخفاض أرباحه.[1]

الفرع الثالث : الأهداف الاجتماعية: يمكن للضريبة أن تحقق بعض المتطلبات الاجتماعية، ولعل من أبرزها[2]:

أ. **التأثير في نمط الاستهلاك** : حيث يؤدي فرض الضرائب على السلع الكمالية أو الضارة للحد من الاستهلاك منها فمثلا فرض الضرائب على المشروبات الكحولية و الملاهي والسجائر بنسبة مرتفعة يعمل على الحد من استهلاكها، وقد يكون ذلك وسيلة لزيادة حصيلة الضريبة في حالة تميز هذه السلع بعدم مرونة الطلب النسبية عليها .

ب. **التأثير في حجم الاستهلاك** : إن فرض ضريبة على سلع معينة بودى لخفض حجم الاستهلاك منها وتوجيه الموارد المخصصة لإنتاجها إلى إنتاج سلع أخرى . فمثلا فرض ضرائب على المنسوجات الحريرية أو القطنية و عدم فرضها على المنسوجات ذات الألياف الصناعية يؤدي التشجيع تحول الاستهلاك منها إلى منسوجات الألياف الصناعية ويتوقف ذلك على مرونة الطلب والعرض .. وبشكل عام فإن فرض ضريبة عامة على

[11] خديجة الأعسر ، مرجع سابق 141 .

الاستهلاك يعمل على خفض الحجم الكلى للإنفاق الاستهلاكى وتحويل هذا الخفض إلى الادخار ومن ثم توفير الأموال اللازمة .

في القضاء على مشكلة السكن، و ذلك من خلال فرض ضرائب منخفضة على مواد البناء، أو إيجار المساكن [1]

المطلب الرابع :الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد):

تعتبر القروض العامة أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية – من أهم المصادر للدولة؛ حيث تلجأ إليها الدولة حين يكون هناك شح في المصادر الأخرى التي تعجز عن تغطية نفقاتها العامة، وأيضا من بين المنافذ الأساسية للدولة التغطية نفقاتها المتزايدة نجد الإصدار النقدي قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين الأولى حينما تصل الضرائب إلى حالها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل

[1] فاروق عبد الحليم الغندور ، مدى حاجاتنا للضرائب في ظل الزكاة ، المجلة العلمية للتجارة الازهر، العدد 05 ، جوان 1982 ، مصر ،ص 14 .

الضريبي حجمه الأقصى. أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين .[1]

الفرع الأول : الإصدار النقدي الجديد: تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها العامة، إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى " التمويل بالتضخم"

يعتبر التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز عملية إصدار كمية إضافية من النقود الورقية من طرف

السلطة النقدية غالبا ما تكون البنك المركزي تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العامة و مواجهة بعض الأزمات في السيولة النقدية بصفة مؤقتة[2].

عندما تتزايد النفقات العامة عن الايرادات العامة فان الدولة و عنطريق البنك المركزي تلجأ الى الاصدار النقدي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الإتمان بزيادة النقود المصرفية

[1] شليل عبد الجليل ،التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،2019/2018 ، ص 17

[2] عرفان تقي الحسيني , التمويل الدولي , دار مجدلاوي للنشر , عمان , 2002 , ص4 .

بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي. وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية ويعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب[1].

الفرع الثاني : القروض العامة : هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمجابهة عجز حقيقي يرجع إلى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة، وهي أداة مهمة لتحقيق أهداف الدولة لزيادة الدخل واستقراره، وحسن توزيعه ، فيستخدم القرض لدرء الأزمات [2]

المبحث السادس: مفهوم السياسة الضريبية :

إن البحث في مفهوم السياسة الضريبية يقتضي منا التطرق أولا إلى تعريف السياسة الضريبية ثم بيان السمات العامة لها ، فالسياسة الضريبية هي الخطة التي تسير عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية ، غير أننا ننبه هنا إلى أنه من المتصور إخفاق السياسة الضريبية في بعض

[1] عادل عامر ، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي و في ظل الاقتصاد الحر ، دار حروف منثورة لنشر الالكتروني 2016 ،ص 160

[2]– عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الشراري: الاقتصاد المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص 33.

الأحوال عن تحقيق أهدافها وذلك الأسباب قد تعود لقصور في الكيان الضريبي وعيوبه أو لقصور وعيوب في السياسة الضريبية نفسها .[1]

المطلب الأول :تعريف السياسة الضريبية :

تعريف السياسة الضريبية عرفت السياسة الضريبية بأنها (تكيفا كميا لحجم الإيرادات الضريبية وكذلك تكيفا نوعيا لمصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرصة المتكافئة بجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع وخفض التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات)[2].

جزء من أجزاء السياسة المالية وهي مجموعة التدابير المتخذة من ظرف السلطة العامة، بغرض إدارة الشؤون العامة في ظروف اقتصادية ومالية من خلال القوانين و الأنظمة المالية والضريبية "[3].

وهي مجموع القرارات و الإجراءات و التدابير المتخذة بهدف تأسيس و تنظيم القطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية [1]

---

[1] عبد الباسط على جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2013، ص 41 .

[2] عبد المنعم فوزي ، النظم الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1973 ،ص 133 .

[3] اعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص85

مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة في ذلك كافة مصادرها الجبائية المحتملة والفعلية لإحداث أثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية مرجوة وتجنب أثار أخرى بغية تحقيق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية [2].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتوجيه ضرائبها لتحقيق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .

المطلب الثاني : السمات العامة للسياسة الضريبية :يتضح مما سلف ذكره السمات العامة لسياسة الضريبية التالية :

1)تعد جزءا هاما و فعالا بطبيعة الحال من السياسة المالية للدولة التي تنبثق عن السياسة الاقتصادية العامة و التي تسعى إلى تحقيق أهدافها .

2) مجموعة متكاملة ومترابطة من البرامج، ذلك تصميم مكونات السياسة الضريبية يتم في ضوء علاقات التناسق و الترابط بين أجزائها بحيث لا يتم النظر إلى مكون على حدا بل ينظر إليه على انه جزء من مكونات السياسة الضريبية .[3]

3)ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أن نطاقها يمتد ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية

---

[1]G.Tournier,la politique fiscale dans la 5 Eme république ;Privat,1985, p14.

رضا خلاصي ، شذرات النظرية الجبائية ، مرجع سابق ن ص489 .

[2]مرسي السيد الحجازي، الضريبة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطباعة والنشر، مصر ،1998، ص198 .

[3] بوعون بحباوب نصيرة ، الضرائب الوطنية و الدولية ، دروس و تطبيقات محلولة ،الجزائر 2010 ، ص 60 .

التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها وذلك على اعتبار أن هذه الحوافز هي إيرادات ضريبية محتملة مضحي بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة، [1]وهناك مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تقييم مدى نجاح السياسة الضريبية ،أهمها:[2]

- **مؤشرات تقنية:** تمس قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في النفقة، و هذا بتبسط الإجراءات المتعلقة بتحديد الوعاء والربط والتحصيل الضريبي، ومدى ارتفاع كفاءة موظفي الإدارة الضريبة ودرجة مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

- **مؤشرات مالية:** وتنحصر في درجة توفر الموارد المالية للدولة بشكل متتالي. ومتناسب مع المقدرة التكليفية للإفراد.

- **مؤشرات اقتصادية** : كمدى نجاعة التدابير والإجراءات الضريبية في حماية بعض الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، والمساهمة في تحقيق التوازن الجهوي لمحو الفوارق في مستويات المعيشة بين مختلف مناطق الدولة الواحدة.

- **مؤشرات اجتماعية:** وتكمن في الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في التخفيف من حدة العبء الضريبي على فئات ذات الدخل المنخفض، والحد من التفاوت الكبير في الدخول والثروات.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 15 .

[2] عبد الكريم بريشي ، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1988-2011 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2014/2013 ، ص 129 .

المبحث السابع : أدوات السياسة الجبائية :

تعتمد السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات التي سوف نكتشفها من خلال الخمس المطالب التالية :

المطلب الأول :الإعفاء الضريبي:

و تعني تحديد المداخيل التي لا تخضع كلية للضريبة او بشكل جزئي مثل المكاسب الرأسمالية المحققة من طرف المقيمين الأصليين أو الأشخاص (أفراد أو مؤسسات المعفيين مثل المنظمات غير الربحية والنقابات "[1]. وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة، فالإعفاءات الدائمة تعني تنازل الدولة عن حقوقها الضريبية طوال مدة حياة المشروع، أما الإعفاءات المؤقتة فتعني تنازل الدولة عن حقوقها الضريبية لمدة معينة إلى أن يدخل النشاط المراد تشجيعه في مرحلة النشاط والإنتاج[2]

وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة لاعتبارات تقدرها بنفسها بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالإعفاءات الضريبية هي دخول بكل معنى الكلمة، تخضع للضريبة أصلاً، لكن قرر المشرع استثناءها من الضريبة ليس باعتبارها من تكاليف إنتاج الدخل، وإنما لاعتبارات أخرى، وعليه فالإعفاء الضريبي ميزة قانونية تقررها التشريعات،

[1] Gouvernement du Québec, dépenses fiscales, Bibliothèque et Archives nationales du Québec, Mars 2016, p. 09

[2] مولود مليكاوي. الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة دراسات جبائية ،المجلد 04، العدد 02 ،2015،ص 218 .

إما بنص عام أو خاص، وهذه الميزة تعطي منافعها المالية والاقتصادية إلى الدولة عن طريق تطوير الصناعة وتشجيع التجارة [1].

المطلب الثاني التخفيضات الضريبية :

وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبية مقابل الالتزام للعض الشروط ، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها او التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم ، و العمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب[2].

المطلب الثالث : المعدلات التمييزية[3] :ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح

تأخذ معدلات التمييز الضريبي الأشكال التالية:

- تحديد معدل عام للضريبة وتخفيضه بالنسبة للأنشطة أو المناطق المستهدفة بالتحفيز؛

[1] عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل :دراسة مقارنة، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2008 ، ص43

[2] رضا خلاصي ، مرجع سابق ، ص 501 .

[3] بللعما اسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ادرار ، 2018/2017 ، ص 84 .

•تحديد معدل مخفض للضريبة لمختلف الأنشطة والمناطق قصد تشجيع الاستثمار بوجه عام، ليبدأ هذا

المعدل بالت ا زيد بالنسبة للقطاعات والمناطق المراد تثبيط الاستثمار بها؛

•تطبيق تخفيضات على مقدار الضريبة ثم إخضاعها للمعدل العام؛

•تطبيق تخفيضات على الأوعية الضريبة المحسوبة أساساً على المعدل العام؛

المطلب الرابع : القرض الضريبي:

تعتبر القروض العامة حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى تمس القروض العانة، فانه من الممولين من تتوفر فيهم شروط خاصة فالقرض الضريبي لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة وإنما على تخفيض القيمة المستحقة من الضريبة[1]، يتم تحقيق قيمة القرض الضريبي من الضريبة المستحقة إذا كانت قيمة القرض اقل من قيمة الضريبة أما إذا كانت قيمة القرض أكبر من قيمة الضريبة المستحقة هنا يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع [2].

المطلب الخامس : نظام ترحيل الخسائر: وهو نموذج لمشاركة المشروع فشله في مقابل اقتطاع جزء من أرباحه في شكل ضريبة في فترات الرواج وتحقيق الربح ، ويساعد ترحيل الخسائر على تشجيع الاستثمار وتوجيهه، كما يحد من الآثار السلبية للضريبة على قرار

[1] لحول ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 40 .

[2] عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، دراريز للنشر والتوزيع، الجزائر ،2011، ص 120

الاستثمار الخاص، فضلا عما يحققه من العدالة الضريبية في المدى الطويل ، وكلما زادت السنوات التي يسمح بترحيل الخسائر في حدودها زاد الحافز لدي المستثمرين ، وقد يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام لتعويض المشروع عن خسائره، سواء تم هذا الترحيل بشكل مطلق إلى أن تستنفذ الخسائر بشكل كامل (كما في المملكة المتحدة)، [1]

المبحث الثامن : الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و مع اتساع دور الدولة و ازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية فلا نستطيع أن نقول أن الميزانية خارج هذه السياسة العامة بل أصبحت احد اقوي أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الحكومات من اجل تحقيق أهدافها المختلفة .

المطلب الأول : ماهية الموازنة العامة :

تعرف لغتا : الموازنة مأخوذة في اللغة من فعل و ولقد جاءت على صيغة مفاعلة من الفعل وازن، ونقول وزنت الشيء وزنا وقام ميزان النهر أي انتصف.[2]

توازنَ يتوازن، توازُنًا، فهو مُتوازِن توازن الشَّيئان: اتّزنا، تعادلا، تساويا في الوزن "توازنت الأحمال– توازن اقتصاديّ– توازن القوى[3]

[1] احمد عبد الصور الدلجاوي ، دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث ، مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 07، ديسمبر 2018 ، ص 103 .

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين بيروت، ط2 1979ص: 213

[3] معجم اللغة العربية المعاصرة .

أما اصطلاحا :فمصطلح الموازنة العامة (العربي) يقابله في اللغة الانجليزية كلمة (Budget)التي اشتقت أصلا من الكلمة الفرنسية القديمة(Bougette) ، وهو ما يعني محفظة صغيرة ، وقد استخدم هذا التعبير في انجلترا لوصف الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير المالية عند ذهابه للبرلمان. وتحفظ فيها كشوف احتياجات الحكومة من إنفاق و موارد مالية كما استخدمت هذه الكلمة أيضا للتعبير عن المستندات التي تحفظ في هذه الحقيبة، وهي تحوي الخطة المالية التي تعرض على الهيئة التشريعية للتصديق عليها ثم شاع استخدامها بعد ذلك كتعبير عن الذمة المالية للدولة أو موازنة الدولة.[1]

و موازنة الدولة هي عبارة عن بيان تقديري، لنفقات، وإيرادات الدولة، عن مدة مقبلة، تقدر عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية [2].

وهي جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات والإيرادات العامة لسنة مقبلة، وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة [3]

---

[1] خبابة عبد الله ، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر ،2009، ص 181.

[2] زكرياء محمد بيومي ، مبادئ المالية العامة ، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي ، القاهرة ،مصر ، 1978 ،ص 586

[3] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، ط 2 ، 2010 ، ص22.

الميزانية وثيقة تحتوي على بيان تعدادي مقارن لنفقات و إيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة ، تقدر عادة بسنة، فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية[1]."

"خلاصة القول تعرف الموازنة العامة بأنها، خطة مالية للدولة، تتضمن جميع تقديرات النفقات، والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية ، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها .

المطلب الثاني : خصائص الموازنة العامة :

من خلال تعريف الموازنة العامة يتضح لنا بان الموازنة لها أربع خصائص أساسية :

1) **الفرع الأول : الموازنة خطة مالية للدولة** تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة في النفقات العامة)، فهي تشمل جميع أوجه الإنفاق العام للدولة على مختلف الخدمات والبرامج التي تنوي القيام بها وكيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.[2]

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سابق 181 .

[2] خصاونة ,جهاد سعيد ,علم المالية العامة والتشريع الضريبي, بين النظرية و التطبيق العلمي،دار وائل ، الاردن ، 2010،ص31

الفرع الثاني : الموازنة العامة وثيقة تقديرية : إن جداول النفقات، وجداول الإيرادات، التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة، ما هي إلا أرقام تقريبية ، و تقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.[1]

الفرع الثالث :الموازنة هي إجازة من السلطة التشريعية : من اهمم الخصائص التي تميز الموازنة العامة عن الموازنات الأخرى هي إجازتها من السلطة التشريعية ، فرغم العمل الذي تقوم به السلطة التنفيذية في إعداد تقديرات النفقات و الإيرادات و إذ لم تكتسب هذه الوثيقة صفة المشروعية التي تأتي بعد الموافقة السلطة التشريعية فهي غير قابلة للتنفيذ و تبقى معلقة .

الفرع الرابع : الموازنة العامة هي برنامج الدولة المتمثل في أهدافها : للموازنة العامة أثار اقتصادية و اجتماعية ن فهي البرنامج العام للدولة و الذي يعكس سياستها المنتهجة و الأهداف المسطرة فهي تحويل السياسة المالية إلى أرقام محققة على ارض الواقع .

المطلب الثالث : القواعد العامة للموازنة الدولة :

تخضع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد والمبادئ العامة من بينها[2]:

الفرع الأول : مبدأ سنوية الميزانية: تساعد الحياة المالية للدولة (السنة المالية على تمكين البرلمان من مراقبة الحكومة، ومبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقة، بل ترد عليها

[1] محمد شاكر عصفور ، مرجع سابق ، ص 17 .

[2]محمد سلمان سلامة ،الإدارة المالية العامة ، المعتز للنشر و التوزيع ، 2015 ،عمان ، الأردن ، ص 134

استثناءات من بينها الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات وتختلف بداية السنة المالية من دولة الأخرى.

الفرع الثاني :مبدأ العمومية: يعني أن تتضمن الميزانية قسمين أولهما خاص بالإيرادات ،والثاني بالنفقات، مما يسهل مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية.

الفرع الثالث :مبدأ التوازن: يقصد به تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وإلا اعتبرت الميزانية غير محققة لمبدأ التوازن، وإذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية

الفرع الرابع : مبدأ وحدة الميزانية: يقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة، حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وتتمكن أجهزة الرقابة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية، كما وافقت عليها السلطة التشريعية ويترتب على مبدأ وحدة الميزانية قاعدة أخرى هي عدم تخصيص الإيرادات أي عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة.

المبحث التاسع: عجز الموازنة العامة للدولة :

إن التوازن والاختلال في الموازنة العامة محل جدل كبير في علم المالية العامة ، إذ يختلف هذا المفهوم بحسب الفكر الاقتصادي السائد فالكلاسيك اعتقدوا أن توازن الموازنة

أمر واقع لا بد منه في كافة الأحوال ، أما الفكر الكينزي فيعتقد أن حدوث اختلال سواء كان فائض أو عجز أمر اعتيادي وغير خطير لأنه قد يكون السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحاصلة في الاقتصاد ، فعندما تزداد الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها خلال سنة مالية يكون هناك فائض في الموازنة أما عجز الموازنة يحدث عندما تزداد نفقات الدولة على إيراداتها . أما إذا تساوى كل من النفقات والإيرادات تكون الموازنة في حالة توازن ، واحتدم الجدل وتباينت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة ويصدق ذلك على صعيد كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فجميع الدول تقريبا تعاني عجزا في موازنتها العامة وأن كانت بدرجات متفاوتة.[1]

المطلب الأول :مفهوم عجز الموازنة :

عجز الموازنة العامة للدولة هو تلك الظاهرة الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي يكون الإنفاق العام اكبر من الإيرادات المحققة و بالتالي عدم توازن الموازنة العامة "[2]، أي أنه يعبر عن زيادة النفقات العامة للدولة أو عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة[3]

[1] حسين ماجد ثامر الفتلاوي ، السياسة المالية و اثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014) رسالة الماجستار في العلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، العراق ،2017 ص 23 .

[2] عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، "الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة "، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد 22، العد 87، الإمارات العربية، 2001، ص52.

[3] هالة فهد عبد الله عبد العزيز :عجز الموازنة العامة في دولة الكوي والسياسات المالية لمواجهتها، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بجامعة عين شمس،- القاهرة، 2002 ، ص3 .

كما يمكن تقسيم **العجز الموازني إلى نوعين رئيسيين** حسب مدى مساهمة الدولة فيه:[1]

الفرع الأول :العجز المفروض :إن الميزة الأساسية للنفقات العامة هي الزيادة مستمرة من سنة لأخرى ولمواجهة هذه الزيادة في الأعباء تسعى مختلف الحكومات إلى زيادة الإيرادات، وتعتبر الزيادة في النفقات ظاهرة عادية يمكن توقعها وحسابها و بالتالي معالجتها إلا ان الأعباء .التي تطرأ على الدولة في فترات الازمات والكوارث هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية

الفرع الثاني :العجز المقصود:يعد العجز المقصود من أهم أشكال العجز ، وهو إجراء تقوم به الحكومة عند تعرض الإقتصاد إلى أزمة ، وعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي الفعال ، وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات عند ذلك تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات ، أما تعمل على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا واللذان يؤديان بدورهما إلى زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي الفعال والإنتاج و الإستخدام ومن ثم زيادة الدخل مرة أخرى[2] ، وذلك عن طريق العجز المالي المقصود في سبيل الوصول (المعتمد) في الميزانية عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى اقتصادها من الشلل ومن اجل ذلك فهي تخفض الضرائب وتزيد في الإنفاق حتى تزيد الاستثمارات وتنشأ

[1] عبد القادر شلالي ، محمد هاني ، العجز ألموازيني كآلية لتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2000-2015 ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،جامعة جيجل ، العدد 03 جوان 2018 ، ص 111

[2] علي العربي ، و عبد المعطي عساف ، مقدمة لدراسة الادارة المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع عمان الاردن ، 1999 ،ص 348 .

مناصب شغل كبيرة.وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتنعش المشاريع الكاسدة.الامر الذي بسبب عجز في الميزانية الا انه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى الى تخطي الازمة بسلام وتحقيق الرفاهية للمجتمع نتيجة لهذا فقد استعملت الدول المختلفة سواء النامية او المتقدمة، تمويل التنمية عن طريق تكوين تغطية هذا العجز في اغلب الحالات الا انه يشترط في هذه الطريقة ان يستخدم لفترة مؤقتة لتنشيط الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي [1] .

المطلب الثاني : أسباب عجز الموازنة العامة: يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية فيما يلي[2]:

- التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام وذلك من خلال زيادة الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية.

- ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة.

- اتباع سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في المجتمع عن طريق الاقتراض من البنوك.

- جمود الأنظمة الضريبية نتيجة عدم قدرتها على الاستجابة وتقديم السياسات الملائمة الحديثة.

[1] بن خالدي فوضيل ، مرجع سابق ص56 .

[2] بودلال علي ، العجز الموازيني في الجزائر (الاسباب ، النتائج ن الحلول) مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ،جامعة المسيلة المجلد 03 العدد 02 ،جوان 2018 .ص 455 .

– الضغوط التضخمية من جهة وانخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى.

– ارتفاع الأسعار العالمية على مواد الإنتاج الأولية.

– ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخاراتهم.

وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسين هما: زيادة الإنفاق الحكومي، مقابل نقص موارد الدولة العامة .

المطلب الثالث : أهم آليات تمويل عجز الموازنة العامة:

هناك عدة آليات لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ويختلف أسلوب تمويل العجز من دولة لأخرى، حسب الوضع الاقتصادي .ومن أهم هذه الأساليب أو الآليات نجد[1]:

✓ **الفرع الأول : القروض الخارجية** :تعتبر القروض بمختلف أشكالها، من الإيرادات المؤقتة التي تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها .ولهذا الأسلوب أي التمويل عن طريق القروض بعض الانعكاسات السلبية على الاقتصاد، كزيادة الأعباء المالية واستنزاف العملة (الصعبة بالنسبة للقروض الخارجية التي تعتبر عبئا على ميزان المدفوعات ، و الاقتراض من القطاع المصرفي أي البنك المركزي أو البنوك التجارية من خلال بيعها

[1] محفوظي فؤاد . شليحي الطاهر . مختاري مصطفى. العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015–2018) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة مسيلة المجلد12 العدد 02 ، صفحة 655 .

السندات الحكومية .وكذلك القطاع غير المصرفي كمؤسسات التأمين واللجوء إلى الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية .

الفرع الثاني زيادة الضرائب :تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات العامة للدولة، لذلك تلجأ الدولة في بعض الحالات إلى زيادة الضرائب أو زيادة نسب بعض الضرائب من أجل تغطية النفقات المتزايدة، ومن ثم تقليل نسبة العجز في الموازنة العامة .مع أنه في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي هذا الأسلوب إلى ضرر في الاقتصاد الوطني، عند عزوف المستثمرين في النشاطات التي تشهد ارتفاعا في الضرائب من جهة، وإلى زيادة التهرب الضريبي من جهة أخرى .بالإضافة إلى إمكانية ارتفاع في المستوى العام للأسعار جراء تحويل التكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص إلى المستهكلين.

الفرع الثالث : الإصدار النقدي :تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى أسلوب استثنائي وهو الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، غير أن هذا الأسلوب الذي يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية في السوق يساهم في زيادة معدل التضخم..

خلاصة الفصل الثاني :

إن مصطلح السياسة المالية كان و لا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها احد أدوات الدولة لتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة ، ولقد توصلنا من خلال الفصل الثاني أن السياسة المالية هي تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإراداتها لإنشاء أثار مرغوبة وتجنب أثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج و التوظيف و تطرقنا إلى أهداف السياسة المالية و تطور مفهومها في مختلف المدارس الاقتصادية و فصلنا الأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الاتفاقية و السياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة .

قد تتعدد أهداف السياسة المالية بين مختلف الأنظمة الاقتصادية لا كن القاسم المشترك في كل ما سبق هو استخدام الدولة السياسة المالية بهدف الوصول إلى التوازنات الاقتصادية.

الفصل الثّالث:

واقع النمو لاقتصادي من خلال السياسة المالية خلال الفترة (2020/1975)

مقدمة الفصل الثالث :

عرف الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات كلية منذ الاستقلال بعد أزمة سنة 1986 انتقل من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الأمر الذي فضح وضعية المزرية التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني كارتفاع المديونية الخارجية وانخفاض قيمة العملة و ارتفاع معدلات البطالة دون أن ننسى التضخم و هكذا حتى بعد سنة 1999 عرفت أسعار البترول ارتفاعا و تحسنت مداخيل الدولة .

و سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1975-2020 و حجم النمو المحقق من خلال تحليل أدوات السياسة المالية الإنفاق العام الإيرادات و عجز الموازنة و القيمة المضافة المحققة و برامج و خطط التنمية التي أطلقتها الدولة ، ولقد جاءت محتويات هذا الفصل في المباحث الرئيسة التالية :

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة1980 إلى2020 .

المبحث الثاني : تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1975-2020.

المبحث الثالث: تطور رصيد الموازنة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1975-2020 .

المبحث الرابع: السياسة المالية و مخططات التنمية .

المبحث الخامس : توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) .

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة1980 إلى2020 :

يعتبر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية بمثابة المرجع الذي يحدد إطار ومحتوى قوانين المالية الجزائرية، حيث نجد النفقات العامة في الجزائر قسمت إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

لقد شهدت السياسة الإنفاقية تغيرا جذريا عما كانت عليه في الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، فبعدما كانت تقشفية أصبحت سياسة توسعية جراء المداخيل الكبيرة من وراء ارتفاع البترول بحيث ارتفعت و انتعشت النفقات العامة مقارنة بفترة بداية الدراسة فتبنت الجزائر مشاريع تنموية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية الهادفة لدفع عجلة التنمية و تحسين مستوى المعيشي للمواطن ،سوف نقوم بمحاولة معرفة طبيعة تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة و من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة1980إلى2020.

السنة	النفقات العامة	معدل النمو	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مساهمة(2)/(1)	مساهمة(2)/(1)	سعر النفط
1980	44016		26789	17227	60,86	39,14	35,52
1981	57655	30,99	34205	23450	59,33	40,67	34
1982	72445	25,65	37996	34449	52,45	47,55	32,38

29,04	47,67	52,33	40434	44391	17,09	84825	1983
28,2	45,12	54,88	41326	50272	7,98	91598	1984
27,01	45,25	54,75	45181	54660	9,00	99841	1985
13,53	39,94	60,06	40663	61154	2,03	101871	1986
17,73	38,68	61,32	40216	63761	2,07	103977	1987
14,24	36,34	63,66	43500	76200	15,12	119700	1988
17,31	35,58	64,42	44300	80200	4,01	124500	1989
22,36	34,95	65,05	47700	88800	9,64	136500	1990
18,62	27,49	72,51	58300	153800	55,38	212100	1991
18,44	34,28	65,72	144000	276131	98,08	420131	1992
16,33	38,86	61,14	185210	291417	13,45	476627	1993
15,53	41,66	58,34	235926	330403	18,82	566329	1994
16,86	37,64	62,36	285923	473694	34,13	759617	1995
20,29	24,01	75,99	174013	550596	-4,61	724609	1996
18,86	23,86	76,14	201641	643555	16,64	845196	1997
12,28	24,19	75,81	211884	663855	3,61	875739	1998

17,44	19,44	80,56	186987	774695	9,81	961682	1999
27,6	27,33	72,67	321929	856193	22,51	1178122	2000
23,12	27,05	72,95	357395	963633	12,13	1321028	2001
24,36	29,21	70,79	452930	1097716	17,38	1550646	2002
28,1	31,51	68,49	516504	1122761	5,71	1639265	2003
36,05	33,78	66,22	638036	1250894	15,23	1888930	2004
50,59	39,32	60,68	806905	1245132	8,63	2052037	2005
61	41,38	58,62	1015144	1437870	19,54	2453014	2006
69,04	46,15	53,85	1434638	1674031	26,73	3108669	2007
94,1	47,08	52,92	1973278	2217775	34,82	4191053	2008
60,86	45,84	54,16	1946311	2300023	1,32	4246334	2009
77,38	40,47	59,53	1807862	2659078	5,20	4466940	2010
107,46	33,75	66,25	1934155	3797252	28,31	5731407	2011
109,45	32,24	67,76	2275600	4782600	23,15	7058200	2012
105,87	31,42	68,58	1892600	4131500	-14,65	6024100	2013
96,29	35,76	64,24	2501500	4494300	16,13	6995800	2014

49,49	39,70	60,30	3039300	4617000	9,44	7656300	2015
40,68	37,16	62,84	2711900	4585600	-4,69	7297500	2016
51,85	35,78	64,22	2605400	4677200	-0,20	7282600	2017
69,78	46.86	53.14	4043316	4584462	18,47	8627778	2018
64,04	42.11	57.89	3602681	4954536	0,81-	8557217	2019
23,25	37.45	62.55	2929673	4893439	8,57-	7823112	2020

المصدر : **الديوان الوطني** للإحصائيات

-النسب ومعدلات النمو من حساب الطالبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

المطلب الأول : تطور إجمالي النفقات العامة :

خلال الفترة (1980 -2018) عكس تطور الإنفاق العام دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق التنمية .

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التغير الحاصل في نمو النفقات خلال فترة الدراسة بحيث يلاحظ تصاعد في حجم النفقات العامة حيث سجلت سنة 1980 44016 أما سنة 2017 فسجلت 7282600 هذا التزايد يعبر عنه ظاهرة تزايد النفقات العامة و من

جهة أخرى بسياسة اتفاقية توسعية حيث يرتبط تصاعد حجم النفقات العامة ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و لسياسية و الاجتماعية التي مرت بها دولة الجزائر في فترة الدراسة و يمكن توضيح هذا التطور من خلال المنحنى التالي :

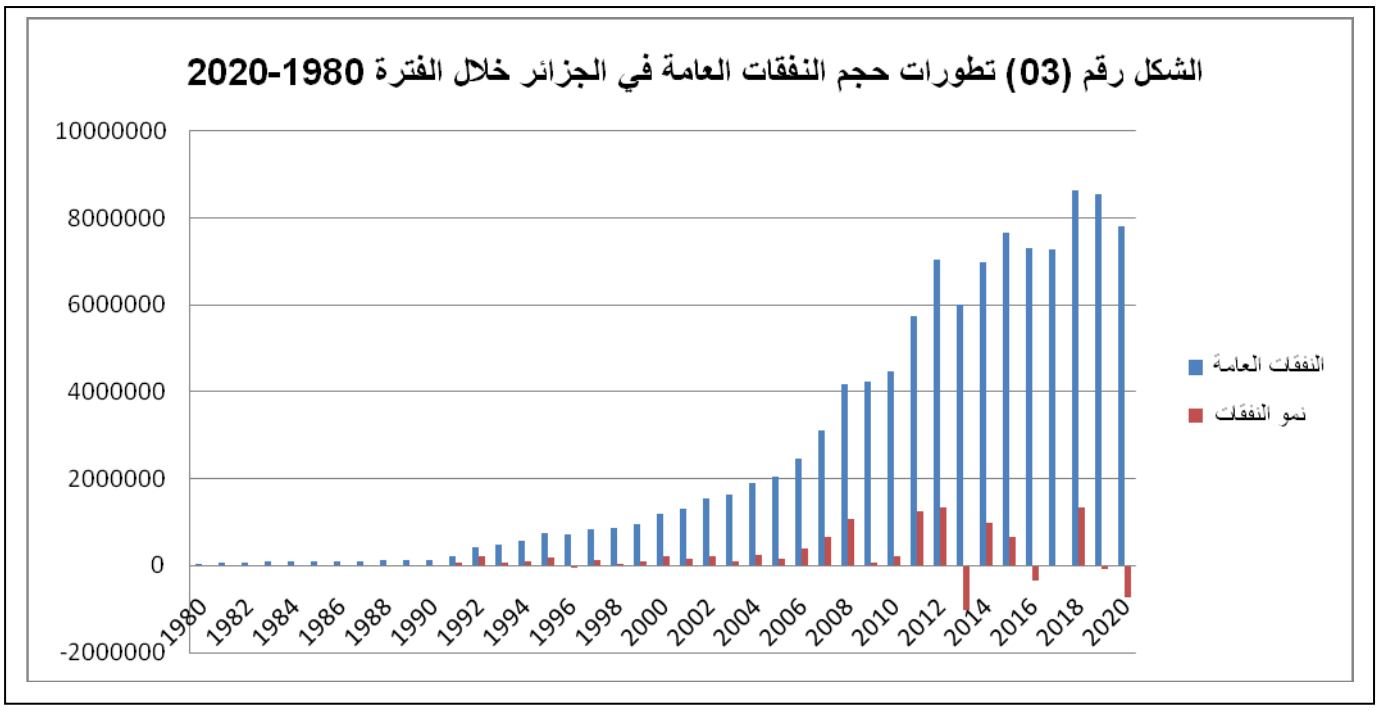

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم :02.

من خلال المنحنى يتضح ان النفقات العامة في تزايد مستمر ، غير أن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى فنجدها ترتفع و أحيانا تنخفض و هذا التغير نتيجة التطورات الاقتصادية الحاصلة و السائدة في تلك السنوات فمثلا الزيادة المسجلة من سنة 1996 الى 1997 هي 16,64%و رصيد بلغ 845196 دج ليتواصل هذا الارتفاع في النفقات مع توالي السنين و يحقق سنة 2008 مبلغ 4191053 دج محققا نموا قدره 34,82%

مقارنة مع 2007 و يحقق معدل ضعيف في سنة الموالية 2009 ب 1,32 % أما في سنة 2018 فسجلت النفقات مبلغ 8627778 مليار دينار لتنخفض سنة 2020 و تسجل 7823112 م دج منخفضة ب 8,57 % مع سنة 2019 .

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير:

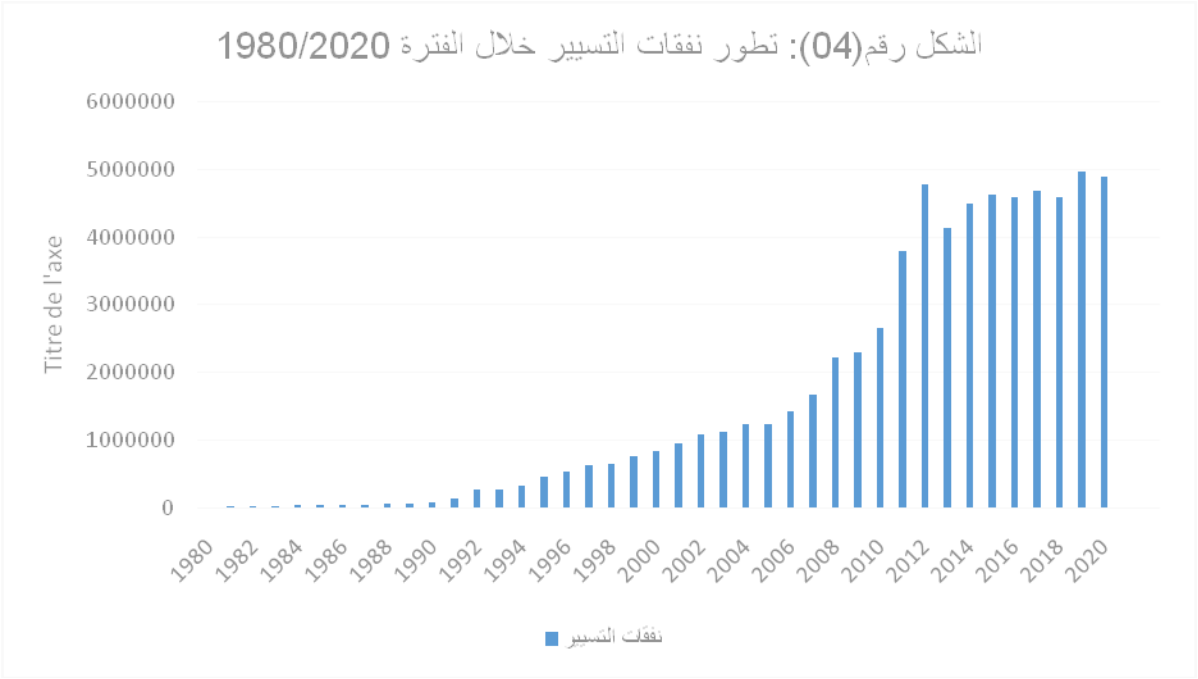

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم :02.

الملاحظ أن نفقات التسيير هي الأخرى في تزايد و نمو مستمر من اقل قيمة سنة 1980/ 26789 مليار دج لتصل لأكبر قيمة ب 8627778 لسنة 2018 كما يمكن تقسيم فترة الدراسة للمراحل التالية :

المرحلة الأولى الممتدة مابين (1980-1994):تميزت هذه الفترة بمحاولة خفض من نفقات التسيير تماشيا مع سياسة التخلي عن سياسة الدعم الموجه لأسعار المواد الأكثر

استهلاكا و تجميد الأجور بسبب تصريح عدد كبير من العمال في الشركات الوطنية و تنفيذ سياسة الخصخصة هذا ما أدى إلى انخفاض في نفقات التسيير ، هذه المرحلة كانت فترة صعبة على الفئة أصحاب الدخول الضعيفة بدون ان نتحدث على طبقة الفقراء

المرحلة الثانية الممتدة ما بين (1994-1999) : تميزت هذه المرحلة باستمرار فترة التقشف المالي جعل الفئة الفقيرة و ذوي الأجور المنخفضة تتضرر جعل الدولة تتدخل و ترفع من الأجور لحماية هذه الفئة مما سجل نمو في نفقات التسيير تسجل نسبة زيادة سنة 1999 مقارنة بسنة 1994 قدرها 234% .

المرحلة الممتدة ما بين (1999-2008) هذي الفترة عرفت تحسن في الوضعية المالية للجزائر بسبب ارتفاع المحقق في أسعار النفط حيث وقع تحول جذري في سياسة الإنفاق العام للدولة شهدت هذه الفترة تزايدا واضحا و مستمرا في نفقات التسيير .

المرحلة الممتدة ما بين 2008-2018 أهم ميزة لهذه المرحلة و هو النمو الكبير المحقق في نفقات التسيير هذا راجع إلى ارتفاع نفقات أجور و رواتب المستخدمين نتيجة العمل النقابي و الإضرابات و احتجاجات في مختلف القطاعات.

المطلب الثالث: تطور نفقات التجهيز :

نفقات التجهيز تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، ألفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول-ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها

بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف

برنامج الاستثمار، حيثث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على[1]:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛

- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛

- الفصل 242.....الصلب؛ -

المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد[2].

الشكل رقم (5): يوضح تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1980/2020

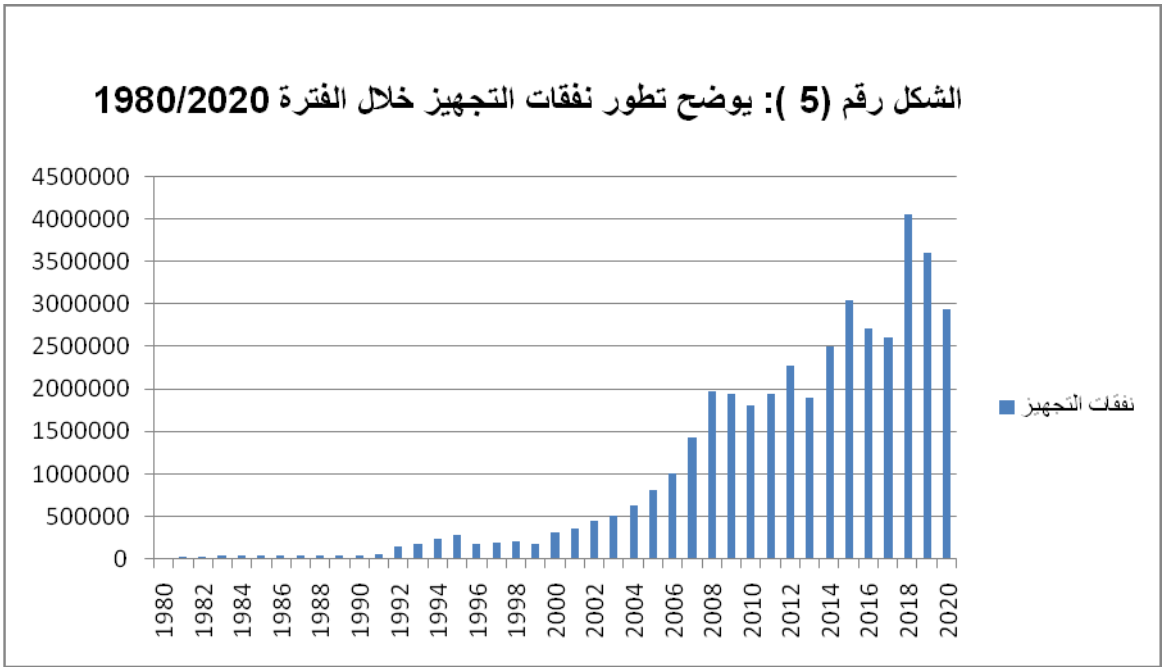

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم :02.

[1] قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية معدل ومتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم28 المؤرخ في 10-07-1984، المادة 35.

[2] أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية .

من خلال الشكل البياني نلاحظ آن نفقات التجهيز شهدت هي كذلك ارتفاعا خلال فترة الدراسة قامت الجزائر خلال الفترة الدراسة بتيني أسلوب الاشتراكي سنة 1971 و الذي ركز على المخططات المركزية لتحقيق التنمية الاقتصادية فكانت الدولة المحرك و المتدخل في الحياة الاقتصادية و في سنة 1977 لوحظنا ارتفاع في نفقات التجهيز بإتباع الجزائر إستراتيجية الصناعة المصنعة باستثمار الصناعات الثقيلة و مع انطلاق خطط التنمية المتلاحقة حيث بلغت حجم نفقات التجهيز عام 1995 285923 مليون دج لتقفز و تحقق سنة 2008 1973278ملبون دج لتحقق اعلي نسبة سنة 2018 ب4043316 مليون دج هذا عكس سياسة الدولة في تنشيط الاستثمار و تشجيع البنية التحتية و تنفيذ مخططات التنمية وبرامج دعم النمو الاقتصادي .

الهضاب العليا 2009/2006 بإضافة إلى برنامج الخماسي الخاص ب 2010-2014[1]

المبحث الثاني : تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1975-2020:

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يأتي عن طريق الإيرادات النفطية هدا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، و منه سنقوم بتحليل تطور الإيرادات

[1] عباس عبد الحفيظ ، مرجع سابق ص 135 .

العامة(REV)تبعا لتطورات أسعار النفط(OILP)خلال الفترة 1975-2020 كما سنبين أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020 الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات غير جبائية	الجباية البترولية / الإيرادات العامة %	سعر النفط (سعر البرميل) $
1975	25052	23194	13462	9732	1858	53.73	10,43
1976	26215	24976	14237	10739	1239	54.30	11,6
1977	33479	31279	18019	13260	2200	53.82	12,5
1978	36782	35379	17365	18014	1403	47.21	12,79
1979	46429	44844	26516	18328	1585	57.11	29,19
1980	59594	58020	37658	20362	1574	63.19	35,52
1981	79384	76714	50954	25760	2670	64.19	34

32,38	55.84	4789	27990	41458	69457	74246	1982
29,04	46.76	5792	37141	37711	74852	80644	1983
28,2	43.25	10556	46968	43841	90809	101365	1984
27,01	44.20	12072	46991	46787	93778	105850	1985
13,53	23.90	15595	52656	21394	74050	89690	1986
17,73	22.02	14290	58215	20479	78694	92984	1987
14,24	25.78	11300	58100	24100	82200	93500	1988
17,31	39.09	6400	64500	45500	110000	116400	1989
22,36	49.97	5200	71100	76200	174300	152500	1990
18,62	64.89	4700	82700	161500	244200	248900	1991
18,44	62.14	9200	108864	193800	302664	311864	1992
16,33	57.09	13262	121469	179218	300687	313949	1993
15,53	46.56	78831	176174	222176	398350	477181	1994

16,86	54.95	33591	241992	336148	578140	611731	1995
20,29	60.11	38557	290603	495997	786600	825157	1996
18,86	60.95	47890	314013	564765	878778	926668	1997
12,28	48.88	66127	329828	378556	708384	774511	1998
17,44	58.93	75608	314767	560121	591588	950496	1999
27,6	74.34	55422	349502	1173237	1522739	1578161	2000
23,12	63.53	150899	398238	956389	1354627	1505526	2001
24,36	58.81	177388	482896	942904	1425800	1603188	2002
28,1	65.08	164566	524925	1284975	1809900	1974466	2003
36,05	66.63	163789	580411	1485699	2066110	2229899	2004
50,59	73.56	174520	640472	2267836	2908308	3082828	2005
61	74.56	205041	720884	2714000	3434884	3639925	2006
69,04	73.53	209300	766750	2711850	3478600	3687900	2007

94,1	59.10	221759	965289	1715400	2680689	2902448	2008
60,86	58.83	201750	1146612	1927000	3073612	3275362	2009
77,38	48.84	275000	1297944	1501700	2799644	3074644	2010
107,46	44.94	424810	1448898	1529400	2978298	3403108	2011
109,45	39.93	376400	1908600	1519000	3427600	3804000	2012
105,87	41.48	248400	2031000	1615900	3646900	3895300	2013
96,29	40.17	258600	2091500	1577700	3669200	3927800	2014
49,49	37.85	47500	2782100	1722900	4505000	4552500	2015
40,68	33.57	846800	2482200	1682600	4164800	5011600	2016
51,85	35.17	1290900	2630000	2127000	4757000	6047900	2017
69,78	41.35	905020	3033027	2776218	5809245	6714265	2018
64,04	41.71	752020	3041418	2714469	5755887	6507907	2019
23,25	34.98	1042533	3046865	2200325	5247190	6289723	2020

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على :

_قانون المالية المنشور في الجريدة الرسمية لسنة 2020و2019.

-ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (http://www.ons.dz/),(

تاريخ الاطلاع(2020/04/10

- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2012-2018

- OPEC, https://www.statista.com/statistics/.../change-in-opec-crude-oil-price

- Algerieeco;https://www.algerie-eco.com.

الفترة الممتدة من 1975 إلى 1981: عرفت هذه الفترة ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية من 53.74% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1975الى 64.19% سنة 1981 وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط من 10.43$ للبرميل سنة 1975 إلى 34$ للبرميل سنة 1981.

الفترة الممتدة من1982 إلى 1988: تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط خلال سنة 1982 حيث وصل سعر البرميل إلى 32.34$ الشيء الذي أدى إلى تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية حيث انتقلت من 64.19% سنة 1981 إلى 55.84% سنة 1982 أي بنسبة انخفاض 8.35%، ولقد استمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الانخفاض حيث وصلت إلى 44.20% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1985، ومع ظهور أزمة النفط سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 13.53$ للبرميل أدى إلى انخفاض الجباية

البترولية من 44.20% سنة 1985 إلى 23.90% سنة 1986، أي بنسبة 20.3% وهذا ما نجم عنه انخفاض في الإيرادات العامة من 105.850 مليار دج سنة 1985 إلى مبلغ89.690 مليار دج سنة 1986، وهذا على الرغم من أن الجباية العادية قد شهدت ارتفاعا ملحوظا حيت بلغت قيمة 58.100مليار دج سنة 1988 مقارنة بما كانت علية سنة 1982 حين كانت قيمتها 27.990 مليار دج، وذلك لأن تدهور المداخيل البترولية خلال هذه الفترة طرح مشاكل لتمويل الاقتصاد الوطني ، واتجهت الأنظار إلى الجباية العادية نظرا للدور التي تلعبه هذه الأخيرة في تمويل ميزانية الدولة، وفي نفس الوقت نجد أن الدولة أخذت السياسة الضريبية كوسيلة لتوجيه الأشخاص الطبيعيين نحو النشاطات المنتجة ومن تم انتعاش النشاط الاقتصادي، ومن بين الإجراءات والتعديلات الضريبية التي شهدتها الفترة 1982-1986 نذكر ما يلي[1]:

-تخفيض معدل الضريبة التكميلية على الدخل (ICR) بحيث خفض معدل النمو الأقصى من 80% إلى 60%.

-تعديل معدل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية (IREEC) بحيث حدد ذلك المعدل 6% بعدما كان 4% من قبل.

-وضع جدول جديد للضريبة على الأجور والرواتب.

[1] ناصر مراد، "**تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص25.

الفترة من 1989 إلى 1991: تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع الإيرادات العامة وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت نسبتها من إجمالي الإيرادات الجبائية من 39.09% سنة 1989 إلى 64.89% سنة 1991 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة التي وصلت سنة 1990الى 22.36$ للبرميل. وفي نفس الفترة تم تسجيل ارتفاع في الجباية العادية من 64.500 مليار دج سنة 1989 إلى 82.700 مليار دج سنة 1991.

الفترة من 1992-2020:كانت هناك مجموعة من الاختلالات في الاقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار النفط سنة 1986، وتراجع معدل النمو، وزيادة المديونية الخارجية، دفعت الدولة إلى التفكير في إجراء إصلاح عميق من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق معالجة الفعالية في المؤسسة العمومية شرط أن تكون مركز لاتخاذ القرار ففي سنة 1987 قامت الدولة بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي والذي قدم تقرير مفصل خلال نفس السنة ودخل حيز التنفيذ سنة 1992[1]، ومن بين الأهداف التي تطرق لها الإصلاح الضريبي في الجزائر سنة 1992هي:

-تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته ومكوناته، كذلك تقليص تبعية الموازنة العامة لمتغيرات السوق العالمية للنفط.

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص181.

–تقييم سياسة الإيرادات العامة بعد تطبيق الإصلاحات وهو الهدف الأساسي الذي كان يطمح الوصول إليه الإصلاح الضريبي عن طريق السعي إلى تحسين مردودية الجباية العادية وفك الارتباط المفرط للموازنة العامة.

من الجدول أعلاه يمكن القول أن خلال هذه الفترة ارتفعت الإيرادات الجبائية من 302664مليار دج سنة 1992 إلى 3478600مليار دج سنة 2007، ومن جهة أخرى هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي انتقلت من 62.14% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1992 إلى 73.53% من هذا المجموع سنة 2007، أي زيادة قدرها حوالي 11.4%، في حين عرفت الجباية العادية ارتفاعا ملحوظا بمعدل نمو سنوي قدره 20.29%.

وفي سنة 2011 ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 10.68% حيث انتقلت من 3074.644 مليار دج سنة 2010 إلى 3403.108 مليار دج سنة 2011، وترجع هذه الزيادة إلى مساهمة قطاع المحروقات بنسب كبيرة، في حين ارتفعت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 1.84% متنقلة من 1501.700 مليار دج سنة 2010 إلى 1529.400 سنة 2011، في المقابل ارتفع سعر البرميل من 77.38$ سنة 2010 إلى 107.36$ سنة 2011 أي زيادة بنسبة 38.74%، وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة 3804.000 مليار دج مقابل 3403.108 مليار دج أي ارتفعت بنسبة

11.78%، في حين انخفضت نسبة الإيرادات الجباية البترولية من 44.94% سنة 2011 إلى 39.93% سنة 2012، بينما سجل سعر البرميل 109.45$ سنة 2012، في المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية بنسبة 36.95% سنة 2012 لتبلغ 1908.600 مليار دج مقابل ارتفاع قدره 11.63% سنة 2011، وترجع هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الحقوق الجمركية والدخل ، في حين بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات غير الجبائية فقد انخفضت سنة 2012 إلى 376.400 مليار دج مقارنة بسنة 2011 حين بلغت 424.810مليار دج. وفي سنة 2016 بلغت الإيرادات العامة 5011.600 مليار دج مقابل 4552.500مليار دج سنة 2015، أي انخفاض قدره 459.100 مليار دج، في المقابل انخفض سعر النفط ليصل الى 40.68$ للبرميل (49.49$ للبرميل سنة 2015، 96.29$سنة 2014)، انخفضت الإيرادات العامة من 6714.265 مليار دج سنة 2018 ثم 6507.907 مليار دج سنة 2019 إلى 6289.723 مليار دج سنة 2020 وهذا راجع إلى انخفاض سعر النفط بقيمة طفيفة خلال هذه السنوات حيث بلغ سعر النفط 69.78$ للبرميل سنة 2018 تم 64.04$ للبرميل سنة 2019، ومع مطلع سنة 2020 وتحديدا في 02جانفيبلغتقيمةبرميلخامبرنتالمرجعيللنفطالجزائري 66,25$، لكن مع ظهور أزمة مفاجئة المتمثلة في وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)[1] المستجد الذي أدى

[+] مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس

إلى تباطؤ الطلب على النفط عالميا إضافة للحجر الصحي الذي يعيشه أكثر من 2 مليار نسمة عبر العالم وتوقف حركة الطيران والسياحة وعدة قطاعات إنتاجية أدى ذلك إلى هبوط حاد في قيمة البرميل النفطي حيث بلغ 23.25$ يوم الإثنين 30 مارس2020

ومن خلال الشكل التالي سنحول جدول تطور الإيرادات العامة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط إلى اعمد بيانية:

الشكل (06):أعمدة بيانية لتطور الايرادات العامة للجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020.

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم :03.

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية ارتفاع تدريجي للإيرادات العامة خلال الفترة من 1975الى سنة 1980 وذلك راجع إلى الارتفاع الذي شهدنه أسعار النفط خلال نفس

وهذا الوباء المستجد قبل اندلاع الفاشية في مدينة يوهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019.

الفترة حيث وصل سعر البرميل إلى 35.59$ سنة 1980، ومن سنة 1982 إلى سنة 1988 انخفضت أسعار النفط خصوصا سنة 1986 (13.53$ للبرميل) مما نجم عنه انخفاض في الإيرادات العامة، ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع سنة 1989 عادت معه الإيرادات العامة إلى الارتفاع لتصل لذروة مستوياتها سنة 2018 بمبلغ 6714.265 مليار دج، ويرجع ذلك إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات خاصة سنة 2012 حيت وصل سعر النفط 109.45$ للبرميل، وفي سنتي 2019 و2020 عادت الإيرادات العامة للانخفاض نتيجة الانخفاض الطفيف في سعر النفط وهذا قبل انهيار هذا الأخير فيما بعد بسبب جائحة كورونا.

الجدول (4) : يمثل هيكل وتطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (1997-2018) (%) من الإيرادات العامة

السنة	الضريبة على القيمة المضافة	حقوق الدخول	إيرادات غير جبائية	تسجيلات وطوابع	الحقوق الجمركية	ضرائب أخرى	الضريبة على الأجور	الضريبة على المداخيل والارباح
1997	16,37	1,80	2,30	1,21	8,37	4,67	4,64	9,31
1999	15,81	1,79	4,72	1,38	8,69	4,29	3,53	7,82
2001	12,13	2,66	5,50	1,02	6,31	3,23	2,77	6,00
2003	14,25	2,91	5,30	1,05	7,85	3,44	3,48	6,91
2005	17,14	1,72	4,10	0,96	7,05	4,04	4,19	8,23

10,53	5,10	5,44	5,43	1,15	4,75	3,07	16,29	**2007**
11,58	4,60	6,98	4,27	0,90	2,93	1,69	13,68	**2009**
14,90	8,32	6,57	4,84	1,03	6,16	1,72	13,76	**2011**
16,98	10,88	6,10	6,66	1,10	4,85	1,53	14,56	**2012**
16,00	9,61	6,39	7,82	1,22	4,83	1,63	16,25	**2013**
16,61	11,16	6,58	6,99	1,33	4,87	1,43	16,42	**2014**
16,37	9,31	6,93	6,51	1,34	5,93	3,92	14,90	**2015**
15,27	8,74	6,53	5,36	1,32	11,66	2,44	13,85	**2016**
14,10	8,04	6,06	4,06	1,08	13,08	2,05	12,55	**2017**
0,00	11,52	1,53	5,22	1,43	0,00	0,00	19,25	**2018**

المصدر: - (وزارة المالية)،

-تقارير بنك الجزائر للسنوات 1997-2018.

من خلال الجدول أعلاه توزيعا للإيرادات العادية للخزينة العامة حسب نوع الاقتطاع، وفي سنة 2012 مثلت الضرائب المباشرة في صورة الضريبة على الأجور والضريبة على الأرباح و المداخيل 16,98% و10,88% على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة، و هي أعلى نسبة محققة في فترة الدراسة فيما بلغت الضريبة الغير المباشرة

في صورة الرسم على القيمة المضافة أعلى نسبة لها 19,25%في 2018 من إجمالي الإيرادات العامة.

نستنتج مما سبق أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، كما نستنتج أن غياب التنسيق و التدرج والمتابعة في الإصلاحات التي قامت بها الدولة يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية تنعكس فيما بعد على مستوى الإيرادات العامة وهذا ما حصل بالفعل حيث انه لم يحقق إلا نسبيا تغيير في هيكل الإيرادات، ولم يسجل زيادة معتبرة في حصة الجباية العادية بالنسبة المرجوة، مما يؤكد أن عدم الجدية في معالجة القصور في الجهاز الضريبي يعني المزيد من الضعف فيه من الناحية الفنية والكفاءة على حد سواء.

المبحث الثالث: تطور رصيد الموازنة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1975-2020:

إن تطور الموازنة العامة يتطور تبعا لتطور الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات البترولية الجزء الأعظم فيها، وهذا ما يظهر اثر العامل الخارجي في الموازنة العامة حيث يسجل رصيد الموازنة فائضا عندما ترتفع أسعار النفط وتزداد قيمة الإيرادات النفطية في حين تكون الموازنة في حالة عجز عند انخفاض أسعار النفط وكدا قيمة وحجم الجباية

النفطية، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في تمويل الميزانية العامة في الجزائر والتي بدورها تستعمل برامج الميزانية العامة في توليد الدخل لتحريك عملية التنمية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (05): تطور رصيد الموازنة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020. الوحدة مليار دج .

السنوات	1975	1976	1977	1978	1979
إجمالي الإيرادات العامة	25052	26215	33479	36782	46429
إجمالي النفقات العامة	19068	20118	25473	30106	35515
رصيد الموازنة العامة	5984	6097	8006	6676	10914
سعر النفط$	10.43	11.6	12.5	12.79	29.19
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
إجمالي الإيرادات العامة	59594	79384	74246	80644	101365
إجمالي النفقات العامة	44016	57655	72445	84825	91598
رصيد الموازنة العامة	15578	21729	1801	-4181	9767

سعر النفط$	35.52	34	32.38	29.04	28.2
السنوات	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
إجمالي الإيرادات العامة	105850	89690	92984	93500	116400
إجمالي النفقات العامة	99841	101817	103977	119700	124500
رصيد الموازنة العامة	6009	-12127	-10993	-26200	-8100
سعر النفط$	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
إجمالي الإيرادات العامة	152500	248900	311864	313949	477181
إجمالي النفقات العامة	136500	212100	420131	476627	566329
رصيد الموازنة العامة	16000	36800	-108267	-162678	-89148
سعر النفط$	22.36	18.62	18.44	16.33	15.53

السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
إجمالي الإيرادات العامة	611731	825157	926668	774511	950496

إجمالي النفقات العامة	759617	724609	845196	875739	961682
رصيد الموازنة العامة	-147886	100548	81472	-101228	-11186
سعر النفط$	16.86	20.29	18.86	12.28	17.44
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
إجمالي الإيرادات العامة	1578161	1505526	1603188	1974466	2229899
إجمالي النفقات العامة	1178122	1321028	1550646	1639265	1888930
رصيد الموازنة العامة	400039	184498	52542	335201	340969
سعر النفط$	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
إجمالي الإيرادات العامة	3082828	3639925	3687900	2902448	3275362
إجمالي النفقات العامة	2052037	2453014	3108669	4191053	4246336
رصيد الموازنة العامة	1030791	1186911	579231	1288605	-970972
سعر النفط$	50.59	61	69.04	94.1	60.86

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات العامة	3074644	3403108	3804000	3895300	3927800
إجمالي النفقات العامة	4466940	5731407	7058200	6024100	6995800
رصيد الموازنة العامة	-1392296	-2328299	-3254200	-2128800	-3068000
سعر النفط$	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الإيرادات العامة	4552500	5011600	6047900	6714265	6507907
إجمالي النفقات العامة	7656300	7297500	7282600	8627778	8557217
رصيد الموازنة العامة	-3103800	-2285900	-1234700	-1913513	-2049310
سعر النفط$	49.49	40.68	51.85	69.78	64.04
السنوات	**2020**				
إجمالي الإيرادات العامة	6289723				

إجمالي النفقات العامة	**7823112**
رصيد الموازنة العامة	**-1533389**
سعر النفط$	**23.25**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (02)، (03).

❖ **تطور رصيد الميزانية العامة من 1975 إلى 1989**:نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزانية من سنة 1975 إلى سنة 1982 سجل عدة فوائض، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والذي وصل سنة 1980الى 35.59$ للبرميل ويمكن من تغطية العجز، حيث تم تسجيل أعلى فائض خلال هذه الفترة سنة 1981 بمقدار 21.73 مليار دج، بينما في سنة 1983 سجل رصيد الميزانية عجز قدرت قيمته ب 3.78 مليار دج، سبب هذا العجز انخفاض في الجباية البترولية (29.04$ للبرميل سنة 1983)، أما في سنتي 1984 و1985 عاد رصيد الميزانية ليسجل فائض بمقدار 9.77 مليار دج، وابتداء من سنة 1986 ومع تراجع أسعار النفط (سعر البرميل 13.53$)، سجل رصيد الميزانية عجز بقيمة 12.13مليار دج، ليستمر هذا العجز إلى غاية 1988 حيث قدر ب 26.20 مليار دج، وذلك نتيجة ارتفاع النفقات مقابل الارتفاع الطفيف للإيرادات.

مع بداية سنة 1988 قامت الدولة بعدة إصلاحات اقتصادية تضمنت مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف التقليل من نفقات الميزانية العامة إلا أن كل هذا لم يساهم في

تغطية جزء من الميزانية العامة حيث تقلص العجز سنة 1989 ليصل إلى 8.1 مليار دج.

❖ **تطور رصيد الميزانية من 1990-1999**:نلاحظ من الجدول أن عند بداية التسعينات تحول رصيد الميزانية لتحقيق فائض كان ذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة، حيث بلغ هذا الفائض سنة 1990 مبلغ 16.00 مليار دج، وذلك راجع إلى زيادة الإيرادات الجبائية، وفي سنة 1991 سجل رصيد الميزانية أيضا فائض قدرت قيمته بمقدار 36.80 مليار دج ويعود ذلك أساسا لتضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث والتي انتقلت من 76.2 مليار دج سنة 1990 الى 161.5 مليار دج سنة 1991، لكن هذا الفائض لم يستمر طويلا حيث ظهر العجز مرة أخرى سنة 1992بمقدار 108.27 مليار دج ليتفاقم العجز سنة 1993 حيث وصل إلى مبلغ 162.68 مليار دج، ويرجع ذلك أساسا لانخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 16.33$ للبرميل سنة 1993 مقابل 22.36$ للبرميل سنة 1990، وفي سنة 1994 تقلص العجز إلى 89.15 مليار دج، ويرجع ذلك للإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، إلا سرعان ما تفاقم مرة أرى مسجلا قيمة 147.89 مليار دج سنة 1995 وذلك بتزايد حجم النفقات بوتيرة أسرع من تزايد حجم الإيرادات، وفي 1996 ومع عودة ارتفاع أسعار النفط إلى 20.29$ للبرميل حقق رصيد الميزانية فائض بقيمة 100.54 مليار دج، وفي سنة 1998 عاد رصيد

الموازنة ليحقق عجز مقداره 101.82 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط مجددا حيث وصل سعر البرميل 12.28$، واستمر أثر تراجع أسعار النفط إلى السداسي الأول من سنة 1999حيث سجلت أسعار النفط تحسنا إذ ارتفعت إلى 17.44$ للبرميل مما سمح بارتفاع إيرادات الجباية البترولية وبالتالي تقلص عجز الموازنة إلى 11.18 مليار دج.

❖ **تطور رصيد الموازنة من 2000-2020**: من خلال الجدول نلاحظ تحسن كبير خلال سنة2000، حيث ثم تسجيل فائض في رصيد الميزانية بمقدار 4000.03 مليار دج والتي تعتبر أكبر فائض في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2004 ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية ، ليستمر هذا الاستقرار في تحقيق الفوائض حيث تم تحقيق فائض سنة 2005 قدر ب 1030.79 مليار دج، وفي سنة 2006 تم تحقيق اكبر فائض حين وصلت قيمته إلى مبلغ 1188.60 مليار دج ويعود ذلك لارتفاع سعر النفط حين وصل إلى 61$ للبرميل ، وبعد تسجيل كل هذه الفوائض من 2000 إلى غاية 2007، شهدت السنوات الأخيرة (من سنة 2008 إلى سنة 2020) عجزا في رصيد الميزانية، حيث قدر أكبر عجز خلال هذه الفترة بمبلغ 3254.20 مليار دج كان ذلك سنة 2012 يعود سبب هذا العجز لانخفاض إيرادات الجباية البترولية رغم أن أسعار البترول كانت في المستوى خصوصا الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2013 أين وصل سعر البرميل سنة 2012 إلى 109.45$،كما سنحول الجدول السابق لأعمدة بيانية وذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (07):أعمدة بيانية لتطور رصيد الموازنة في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1975-2020.

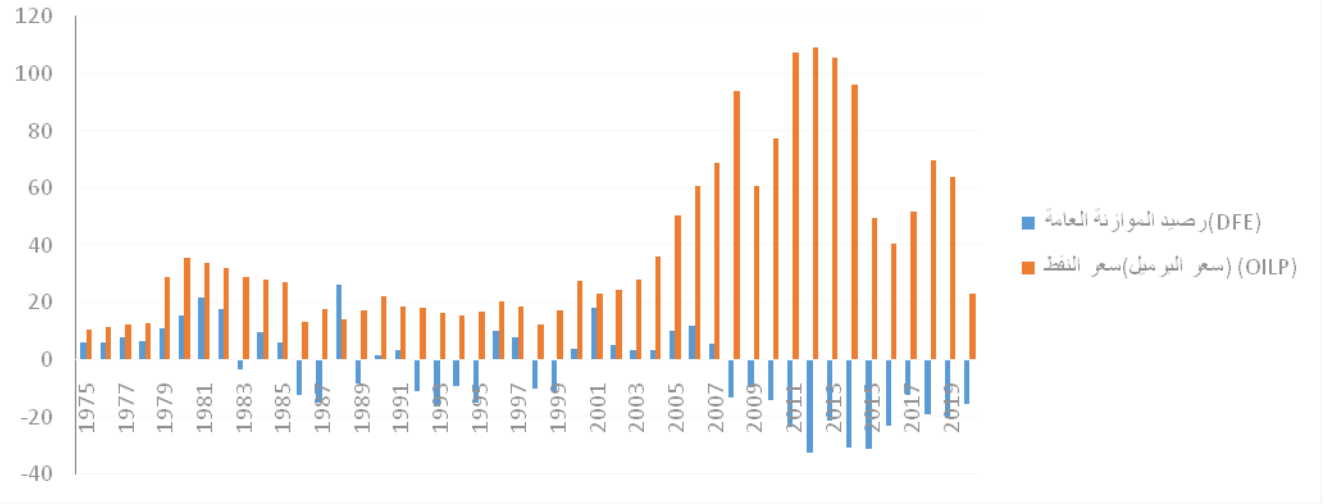

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (05)

نلاحظ من الشكل أن خلال الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى سنة 1982 حقق رصيد الميزانية فوائض ويرج ذلك للارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة (35.59$ للبرميل سنة 1980)، وفي سنة 1983 سجل رصيد الميزانية عجز بسبب انخفاض في الجباية البترولية (29.04$ للبرميل)، لكن سرعان ما عاد رصيد الميزانية ليحقق فائض في سنتي 1984و1985، ومع دخول سنة 1986 عاد رصيد الميزانية للانخفاض ليستمر هذا العجز إلى سنة 1988وذلك راجع لتراجع أسعار النفط (سعر البرميل 13.53$ سنة 1986) وزيادة النفقات مقابل الارتفاع الطفيف للإيرادات. ومع بداية التسعينات سجل رصيد الميزانية فائض بمقدار 16.000 مليار دج سنة 1990 بفضل

الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة وبفضل ارتفاع أسعار المحروقات، لكن في سنة 1992 سجل رصيد الميزانية عجز ليتفاقم هدا العجز سنة 1993نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 16.33$ للبرميل سنة 1993، ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع سنة 1996 عاد رصيد الميزانية ليسجل فائض، وفي سنة 1998 عاد رصيد الموازنة ليحقق عجز مقداره 101.82 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط مجددا حيث وصل سعر البرميل 12.28$، ومع بداية الألفية وخصوصا الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2007 تم تسجيل عدة فوائض (اكبر فائض سنة 2006 بمقدار 1188.60 مليار دج)، لكن من سنة 2008 إلى غاية سنة 2020 سجل رصيد الميزانية عجز ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية.

المبحث الرابع : السياسة المالية و مخططات التنمية :

لقد مرت السياسة المالية عبر مراحل متعدد منذ الاستقلال حيث خصصت أموال ضخمة من في إطار برامج ومخططات التنمية، منتهجة سياسات المخططات الثلاثية الرباعية والخماسية إلى غاية مطلع التسعينات، للتغير المعطيات والموازين الاقتصادية وتذبذب القدرات الوطنية الناجمة عن توالي الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وفي مطلع الألفية الجديدة التزمت الحكومة بتطبيق برامج إصلاحات شاملة، حيث كان الوضع المالي

المريح الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وتسجيل مداخل كبيرة من الجباية البترولية ، هذا ما نتج عنه دعم قوي لإطلاق برامج إنعاش الاقتصاد ودعم نموه.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2004/2001 :

خص لهذ االبرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة ،بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ، وجه هذا البرنامج أساس ألمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية ،و تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل :الري،النقل،الهياكل القاعدية ،تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية .وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[1] ، هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية لفترة 2004/2001 بميزانية أولية قدرت

[1] العالية مناد ، مزريق عاشور ، *مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019* ، مجلة مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف ، *المجلد الساد عشر ، العدد الاول ، سنة 2020 . ص 210* ،

525مليار دج أي تجاوز مبلغ 7 مليار دولار و الجدول التالي يوضح التوزيع المالي و حصة كل قطاع :

الجدول رقم (6): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	–	–	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر : تقرير حول الوضعية الاقتصادية و ألاجتماعية للجزائر السداسي الثاني 2001 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES ص 87 .

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البني التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض

وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي ، ويمكن بيان أهم المحاور التي ارتكز عليها البرنامج فيما يلي[1]:

- ✓ إعادة تنشيط وتحريك الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ تطهير بيئة المؤسسات والعمل على وإعادة تفعيل و تحفيز نشاطها؛
- ✓ استهداف تحسين القدرة الشرائية بواسطة سياسة إنفاقية حكومية فعالة.

كما تهدف مختلف العمليات المحدثة في إطار البرنامج إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة وتحسين قدرات التنمية الاجتماعية من جهة ثانية، حيث تقوم على معايير انتقاء محددة وهي كالتالي:

- ✓ إعادة تأهيل وصيانة المنشآت والهياكل القاعدية والأساسية؛
- ✓ إتمام وإنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز؛

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية ، الدورة العامة التاسعة، 2000، ص260.

✓توفير وسائل وقدرات الإنجاز ومتابعة مستوى نضج المشاريع؛

التركيز ومتابعة العمليات الجديدة المطابقة لأهداف البرنامج والقابلة للتشييد الفوري

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني ؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي؛

– رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم(7): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو و الاعتمادات المرصودة له 2005-2009.(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
تطوير تكنولوجيات الاتصال	**50**	**1.1**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ، بوابة الوزير الأول[1].

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية،الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي2010/2014:

بتاريخ 2010/05/24 سطر كل من مجلس الوزراء و رئيس الجمهورية البرنامج الخماسي الذي يعتبر برنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010و 2014،فهذا البرنامج استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية العمومية ضمن ديناميكية

[1] متاح على الرابط التالي :http://www.premier-ministre.gov.dz/

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

إعادة الاعمار الوطني ،و التي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الإنعاش و البرنامج التكميلي الذي تمت مباشرته سنة 2005 ،فانجاز البرامج الاستثمارية قد تطلب تخصيص مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار ، حيث يعتبر هذا المخطط أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال هذا نظرا للغلاف المالي الضخم الذي تم رصده له لتحقيق هدفين رئيسيين:

أ – مواصلة استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية و شبكة الطرق و المياه بميزانية 9700 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار.

ب – إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار .

والجدول التالي يبين كيفية توزيع المبالغ على المحاور الرئيسية للبرنامج:

الجدول رقم (8): مضمون البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014)

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشات الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1

التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجدية للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر : بوابة الوزير الأول[1].

المطلب الرابع :برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 :

– أطلاق البرنامج توطيد النمو الاقتصادي من أجل تحقيق نمو قوي ومتواصل، حيث تثمن العبر المستخلصة من البرامج والمخططات السابقة التي يعتبر هذا البرنامج مكمل لمسيرة النمو والتنمية المنتهجة خلال الخمسة عشرة سنة السابقة، وكان الهدف المتوخى منه هو تحقيق نسبة سنوية من النمو الاقتصادي تصل إلى 7%قصد مواصلة تقليص نسبة البطالة ورفع مستوى معيشة المواطنين، ولقد استكمال هذا البرنامج على محاور كبرى أساسية وهي[1]:

✓ ديمومة المكاسب التي حققتها المخططات والبرامج السابقة من خلال ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت التي تم استلامها؛

[1] متاح على الرابط التالي :http://www.premier-ministre.gov.dz/

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

✓ تحقيق قفزة نوعية في تهيئة الإقليم كإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا وخطوط للسكك الحديدية في الجنوب وتحويلات المياه من أجل توزيع أفضل لهذا المورد بين المناطق وتطوير النقل الجوي وغيرها من المشاريع الإستراتجية الكبرى الرامية لترسيخ قاعدة متينة لانطلاقة اقتصادية حقيقية وفعالة؛[1]

✓ حل مسألة السكن بصفة نهائية؛

✓ تسريع وتيرة الاستثمارات في الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية بما في ذلك تطوير عمليات شراكة عمومية خاصة على الصعيد الوطني ومع الخارج؛

✓ تثمين الرصيد البشري بشكل أمثل ضمن أفق التطور العلمي والتقني وولوج مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي.

كما هدف هذا البرنامج إلى مجموعة من الأهداف الأخرى التي تدخل ضمن هذه المحاور الكبرى نذكر منها[2]

✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في مختلف القطاعات كالسكن، التربية والتكوين، الصحة العمومية، وتزويد المساكن مختلف شبكات الماء والكهرباء والغاز وغيرها من الضروريات الحيوية، مع مراعاة ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة[3]

؛

✓ الاهتمام الكبير بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام المتواصل بالتنمية الفلاحية والريفية وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويع مصادره؛

✓ استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتحفيز الاستثمار المنتج الذي يخلق الثروة ومناصب الشغل؛

✓ العناية الخاصة والكبيرة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع ترقية تكوين الإطارات واليد العاملة الكفئة والمؤهلة.[4]:

[1] خطط عمل الحكومة، بوابة الوزير الأول، ماي 2014. http://www.cg.gov.dz/

[2] مضمون برنامج رئيس الجمهورية الفترة 2014-2019، مارس 2014.

[3] العالية مناد ، مزريق عاشور ، مرجع سابق ، ص 2012 .

[4] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2017، ص.ص 174-175.

المبحث الخامس : توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) [1]:

الجدول التالي يوضع توزيع القيمة المضافة لأهم القطاعات الكبرى خلال الفترة 1999-2017 .

الجدول(09) توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي (1999-2017)

الرقم	القطاعات الأساسية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	359,7	346,0	412,1	417,2	515,3	580,5	581,6	641,3	708,1	727,4
2	قطاع المحروقات	890,9	1 616,3	1 443,9	1 477,0	1 868,9	2 319,8	3 352,9	3 882,2	4 089,3	4 997,6
3	الصناعة	270,4	290,7	315,2	337,6	355,4	388,2	418,3	449,6	479,8	519,6
4	البناء والاشغال العمومية بما في ذلك الاشغال البترولية	307,7	335,0	358,9	409,9	445,2	508,0	564,4	674,3	825,1	956,7
5	الخدمات التجارية	770,3	842,7	921,8	1 004,2	1 112,2	1 303,2	1 518,9	1 684,8	1 919,6	2 113,7
	مجموع المجال الاقتصادي الحقيقي	2 599,0	3 430,9	3 452,0	3 645,9	4 297,0	5 099,7	6 436,1	7 332,3	8 021,8	9 315,0
	حـــقـــوق الجـــمـــارك	146,0	181,5	199,0	249,1	260,1	307,3	350,1	376,7	399,3	489,0
	الضـــريبة على القـــيمة المضافة	80,2	86,3	103,7	128,4	143,0	138,8	143,9	114,8	133,1	164,9
	الإنتاج الداخلي الخام	2 825,2	3 698,7	3 754,9	4 023,4	4 700,0	5 545,9	6 930,2	7 823,8	8 554,3	9 968,9
6	الخدمات غير التجارية	413,0	424,8	472,2	499,4	552,3	603,3	631,8	677,8	798,6	1 074,8
	النـــاتج الـــداخلي الخـــام	3 238,2	4 123,5	4 227,1	4 522,8	5 252,3	6 149,1	7 562,0	8 501,6	9 352,9	11 043,7

الرقم	القطاعات الأساسية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	931,3	1 015,3	1 183,2	1 421,7	1 640,0	1 771,5	1 935,0	2 140,0	2 281,9	2 426,9
2	قطاع المحروقات	3 109,1	4 180,4	5 242,5	5 536,4	4 968,0	4 657,8	3 134,2	3 025,6	3 660,0	4 547,8
3	الصناعة	570,7	617,4	663,8	728,6	765,4	837,0	919,4	989,7	1 062,0	1 128,0
4	البناء والاشغال العمومية بما في ذلك الاشغال البترولية	1 094,8	1 257,4	1 333,3	1 491,2	1 627,4	1 794,0	1 917,2	2 072,9	2 208,8	3 474,4
5	الخدمات التجارية	2 349,1	2 586,3	2 933,2	3 305,2	3 849,6	4 191,0	4 553,1	4 841,3	4 867,1	5 305,4
	مجموع المجال الاقتصادي الحقيقي	8 055,0	9 656,8	11 355,9	12 483,1	12 850,5	13 251,3	12 459,0	13 069,9	14 073,8	15 754,6
	حـــقـــوق الجـــمـــارك	545,6	565,8	632,3	739,3	838,4	869,2	942,6	1 006,2	1 099,9	1 184,5
	الضـــريبة على القـــيمة المضافة	170,2	181,9	222,4	338,2	403,8	369,2	411,2	389,4	365,0	313,5
	الإنتاج الداخلي الخام	8 770,8	10 404,5	12 210,6	13 560,6	14 092,6	14 489,7	13 812,8	14 465,5	15 529,6	17 252,6
6	الخدمات غير التجارية	1 197,2	1 587,1	2 378,0	2 648,1	2 551,2	2 715,4	2 899,9	3 059,6	3 064,5	8 600,5
	النـــاتج الـــداخلي الخـــام	9 968,0	11 991,6	14 588,5	16 208,7	16 643,8	17 205,1	16 712,7	17 525,1	18 594,1	25 853,1

[1] بن احمد جيلالي ، سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر – إشكاليات وآليات – رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وجامعة تلمسان سنة 2020/2019 ص 162 .

Source : La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, « Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014 » ; L'Algérie en Quelques Chiffres-Résultats 2015-2017 ; Office National des Statistiques, 2018

في سنة 2014 سنة عرفت فيها أسعار البترول تدهورا ملحوظا في الأسواق العالمية، حيث فقدت 40% من قيمتها في اقل من 06 أشهر، وانتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولار عام 2011 الى اقل 55 دولار أواخر ديسمبر 2014، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خارج المحروقات مساهمة قطاعات البناء والاشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة بنسبة قدرها 5,6% في عام 2014، بتراجع طفيف مقارنة بعام 2013 (5,9%)، وعلى الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، فقد تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015 وفي النصف الأول من عام 2016، ففي سنة 2015 ارتفع النمو الى 3,9% نتيجة الزيادة الأولى في انتاج المواد النفطية منذ عشر سنوات واستقرار النمو غير النفطي على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة هبوط أسعار النفط وخلال النصف الأول من عام 2016، وواصلت الجزائر معدل نمو جيد نوعا ما يبلغ 3,6% (مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية)، ساعد في تحقيقه التعافي المستمر في انتاج المواد البترولية مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات غير المواد البترولية فقد نما انتاج المواد البترولية بمعدل 3,2% في

النصف الأول من عام 2016، مقارنة بـ -0,8% في الفترة نفسها من عام 2015 [1]وتباطأ ناتج القطاعات غير البترولية الى 3,8% مقارنة بـ 5,1% في النصف الأول من سنة 2015، تصدر هذا التباطؤ ضعف النمو في الزراعة (نتيجة سوء الأحوال الجوية)، وفي المياه والطاقة، وفي قطاعات أخرى. وعلى جانب الطلب، زاد الاستهلاك الحكومي مساهمته في النمو في عام 2015 وفي النصف الأول من سنة 20106، فيما تراجعت مساهمة استهلاك القطاع الخاص والاستثمار [2].

وحسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، فقد سجل قطاعي الفلاحة و الصيد البحري سجلا نموا بنسبة 4،2% بينما بلغ نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 4،7%(بما في ذلك الخدمات و الأشغال العمومية المتعلقة بالقطاع البترولي التي بلغ نموها نسبة 2%) و أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف نموا بنسبة 4،1.%.[3]

بالمقابل، تميز الثلاثي الأول من 2018 بتراجع في النمو في قطاع المحروقات خلال هذه الفترة حيث سجل انخفاضا بنسبة 2% مقارنة بالثلاثي الأول من 2017.

---

[1] بن حمد جيلالي ، مرجع سابق ، ص 163 .

[2] البنك الدولي، احداث التطورات: الجزائر، من الرابط الالكتروني:
http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf

[3] تقرير وكالة الانباء الجزائرية، حول نمو الناتج المحلي الخام خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، من الرابط الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/59152-1-3-2018

المطلب الأول:تطور معدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-2020):

من خلال المنحنى رقم (07) نلاحظ أن هناك تذبذب في تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة و لو ركزنا التحليل في السنوات العشر الخيرة نلاحظ أن معدل النمو بدأ الانخفاض من سنة 2016 ليحقق نسب سالبة في السنة الأخيرة من الدراسة 2020 و السبب يعود إلى تأثر مداخيل الجزائر من البترول بسبب انخفاض أسعار هذا الأخير في الأسواق العالمية ليسجل سنة 2017 51,85 دولار أمريكي للبرميل ليصل حتى في متوسط سنة 2020 ب 23.25 دولار أمريكي للبرميل بسبب الجائحة العالمية (19covid) وهذا ما دفع الحكومة لتغيير في سياستها المالية من سياسة اتفاقية إلى سياسة تقشفية .

الشكل البياني رقم (08) تطور معدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-2020)

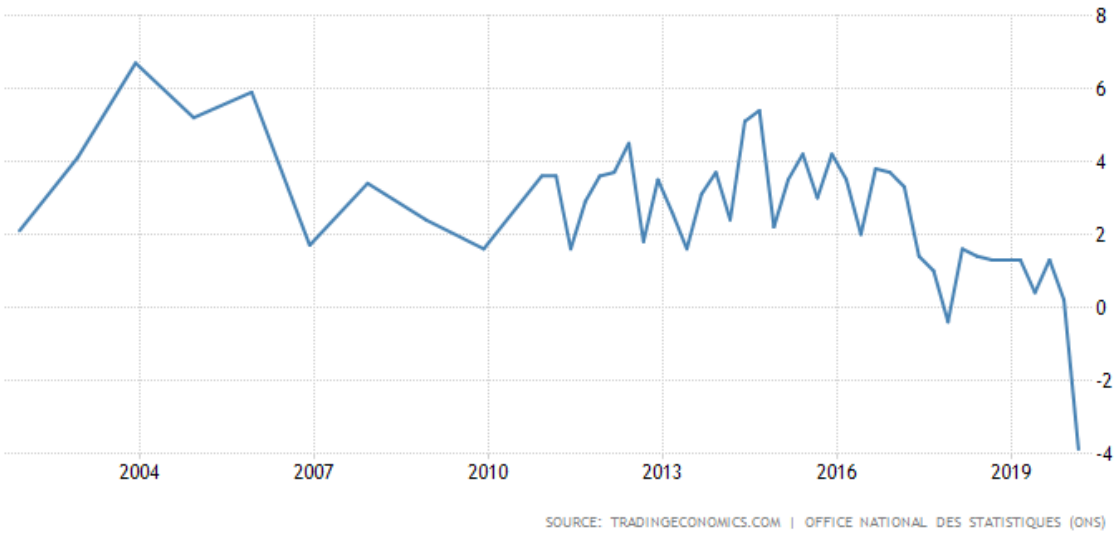

المصدر :متاح على الرابط https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth

المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال المخطط رقم 09نلاحظ زيادة مستمرة كل سنة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي رغم التذبذبات التي عرفها هذا لأخير(تم لتطرق إليه من قبل)، ورغم الزيادة المستمرة في نسبة السكان .وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على المساهمة الإيجابية للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ بداية 2000 على المستوى المعيشي للأفراد ،وهذا ماتنص عليه أهداف التنمية المستدامة.

الشكل البياني رقم:(09) :تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالدولار

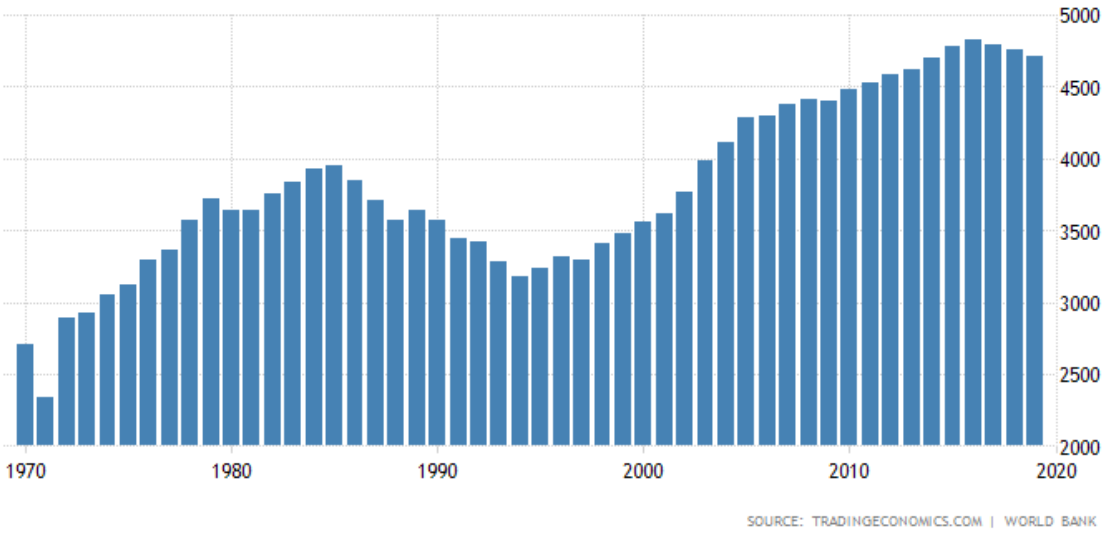

المصدر :متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-per-capita

المطلب الثلث : الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة :

اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بهذا القطاع في برامج النمو التي أطلقتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي و استقرار أسعار المنتجات الزراعية و تقليل من فاتورة الاستيراد الضخمة بالعملة الصعبة و يتكون قطاع الزراعي من قطاع الزراعة ، قطاع الغابات ، الثروة الحيوانية و إن هذا التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في السنوات الأخيرة من الدراسة يعكس السياسة و برامج النمو التي أطلقتها الدولة في السنوات الماضية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في 2019 حوالي 2429.4 مليار دج بعدما كان سنة 2010- 1015.3 مليار دج .

الشكل البياني رقم 10: تطور الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة 2010-2020

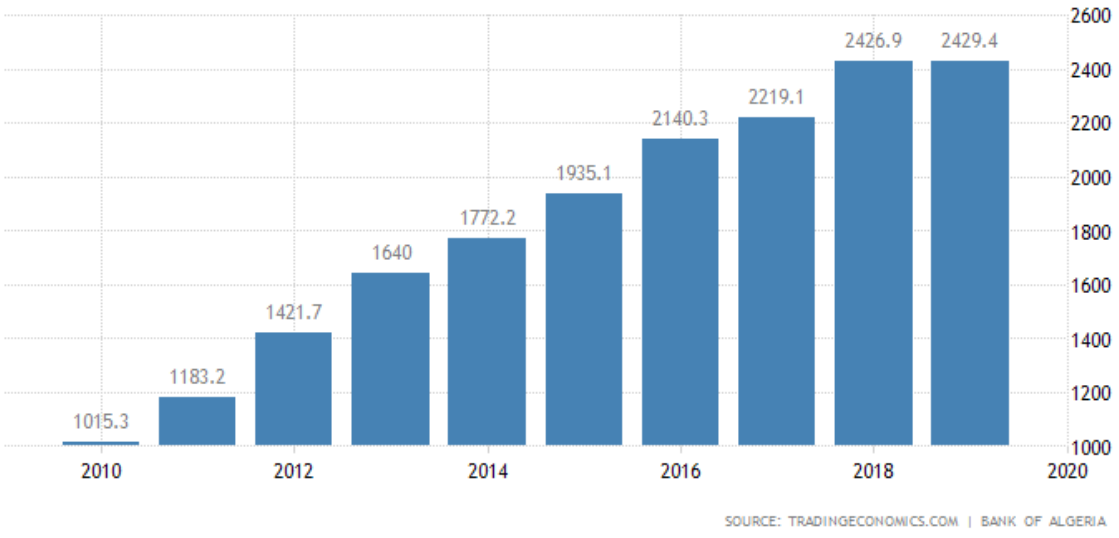

المصدر :متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture

المطلب الرابع: الناتج المحلي الإجمالي من البناء:

أصبح قطاع البناء والأشغال العمومية يشكل اليوم حلقة أساسية ضمن نشاطات الدولة

إذ يقوم بوظائف إستراتيجية في تطوير الاقتصاد وترقية الاستثمار المنتج للثروة

والشغل ، إن الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية خلال فترة سياسة الإنعاش الاقتصادي كان في خضم تنفيذ مشروعي الإنعاش الاقتصادي ومشروع دعم النمو ،وتوزعت هذه المشاريع على عديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية ،وكانت المشاريع الموجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية مهمة حيث كان تفي المرتبة الثانية من حيث توزيع هذه المشاريع بحصة تقدر نحو 9150مشروع م مجموع 11211 مشروع،أي ما يعادل 15 %من مجموع المشاريع الموزعة على مختلف القطاعات، ولخص صل مشاريع قطاع البناء والأشغال العمومية مبلغ بقيمة 112 مليار دينار من مجموع المبالغ المخصصة لجميع الاستثمارات 1595مليار دينار،أي بنسبة تقدر ب5% من مجموع المبالغ الاستثمارية،[1] و بعودة للشكل البياني أسفله نلاحظ سنة 2019 حققت أعلى نسبة ب 2386.8 مليار دج .

[1]عبد الحليم أوصالح ،الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بين جدلية تحقيق النمو والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. – دراسة حالة الجزائر ، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، المجلد 03 سنة 2014 ص 77 .

الشكل البياني رقم (11) : تطور الناتج المحلي الإجمالي من البناء 2010-2020

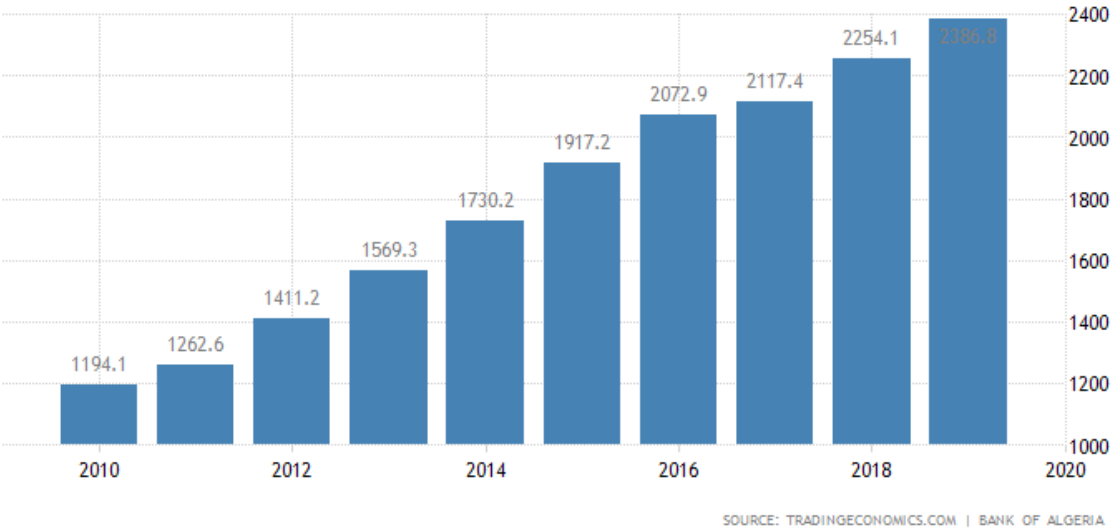

المصدر:متاح على الرابط https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-construction

المطلب السادس :الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات:

تعرف الخدمة" بأنها تغير في حالة الشخص أو السلعة ينشا عن نشاط إنتاجي لوحدة اقتصادية أخرى ،وهو ما يتحقق كنتيجة لنشاط إنتاج بعض الوحدات الاقتصادية باتفاق مسبق مع الشخص الذي يتلق بالخدمة [1]

يلعب قطاع الخدمات دوراها ما في الكثير من الاقتصاديات العالمية وخاصة المتقدمة من خلال حجم العمالة والتوظيف ضمن هذا القطاع فتشير الإحصائيات العالمية إلى ارتفاع معدل القوة العاملة في مجال الخدمات في الدول المتقدمة [2]من % 41 عام 1965 إلى

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، الجات و منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة في الخدمات المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، .ص14

[2] بن قري سمير ، أثار تحرير الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر و مصر .مذكرة مجستار ، 2014/2013 ص 36 .

% 67مابين 1989 إلى 1991 ،وتدل إحصاءات المصرف الدولي على أن معدل العاملين في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1980 يقدر بحوالي66% وازداد هذا المعدل ليبلغ % 80 من قوة العاملة عام 1990 وتعتبر هذه الأخيرة من اكبر الدول التي يوجد فيها اكبر قطاع خدمي [1] ،حيث حقق في سنة 2018 اعلي معدل ب 5581.9 مليار دج .

الشكل البيانيرقم (12) : تطور الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات 2010-2020

المصدر: متاح على الرابط https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-services

[1] فريدكورتل،تسويقالخدمات،ط1، داركنوزالمعرفة،عمان،الأردن،2009 ص 76 .

خلاصة الفصل الثالث :

إن الملاحظ للنتائج المحققة خلال فترة الدراسة و خاصة في الفترة الأخيرة يحكم بايجابية و فعالية على السياسة الكينزية التوسعية المحفزة للطلب الكلي في التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي .

و عند تحليل المعطيات الاقتصادية نجد آن هذه السياسة تتأثر بمختلف التوازنات الاقتصادية الخارجية فمداخيل الدولة من الجباية البترولية تخضع بشكل مباشر مع السوق النفطية العالمية فنجد ان برامج النمو و مخططات التنمية التي أطلقتها الدولة لها علاقة مباشرة مع انتعاش مستوى إيرادات المحروقات .

الفصل الرابع:
دراسة قياسية لتأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2019-1990

مقدمة الفصل الرابع:

بعدما استعرضنا لأهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسة المالية

و بعد قيامنا بدراسة تحليلية لواقع أداء السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال تقديم المعطيات الخاصة بمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية لمعرفة العلاقة التي تربط السياسة المالية

والنمو الاقتصادي م خلال المبحث التالي:

المبحث الأول: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

في الجزائر1990-2019.

المبحث الأول: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2019:

من اجل إثراء هذه الدراسة سوف نلجأ إلى استخدام المنهج القياسي بهدف التعرف على المتغيرات التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي والتأثير عليه من خلال سلسلة زمنية ممتدة من سنة 1990-2019 و باعتماد على مقاربة نماذج الأشعة الذاتية للانحدار التي تسمح بتحليل السياسة المالية ، و تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة انطلاقا من موقع ديوان الوطني للإحصاء (ons) والبنك العالمي و تقارير و منشورات وزارة المالية الجزائرية .

1-1-الأدوات المستعملة في الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاستعانة ببرنامج الEviews10 كأداة لتبيان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر الذي ساعدنا في تبيان النموذج المراد استعماله (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (RDL)و ذلك بتوظيف مجموعة من المتغيرات المتمثلة كآلاتي :

- المتغيرات المستقلة:

PE : النفقات العامة

G : الإنفاق الحكومي

R : الإيرادات

- المتغير التابع:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي

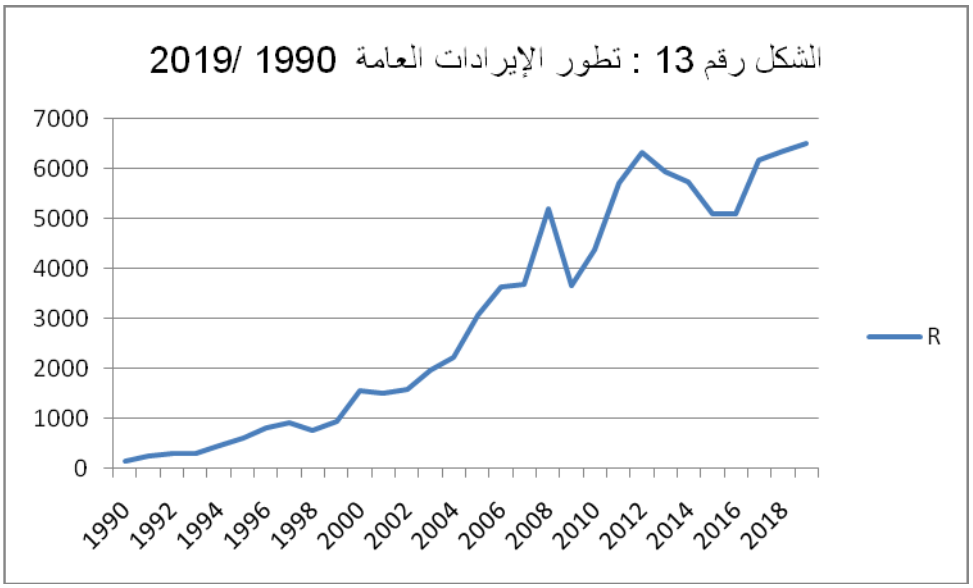

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال EXCEL

تشير البيانات أن الايرادات العامة للجزائر للفترة الممتدة من 1990-2019 شهدت ارتفاعا و يرجع هذا الارتفاع لزيادة الايرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر لميزانية الجزائر و كذلك ارتفاع الدخل الحكومي الاستثماري ، الذي ادى لتحسن الوضع المالي و زيادة احتياطي الدولة النفطية . و يلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الايرادات بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2008 و 2013 و بسبب تطبيق الدولة لمجموعة من الاصلاحات واصلت الايرادات العامة في الارتفاع .

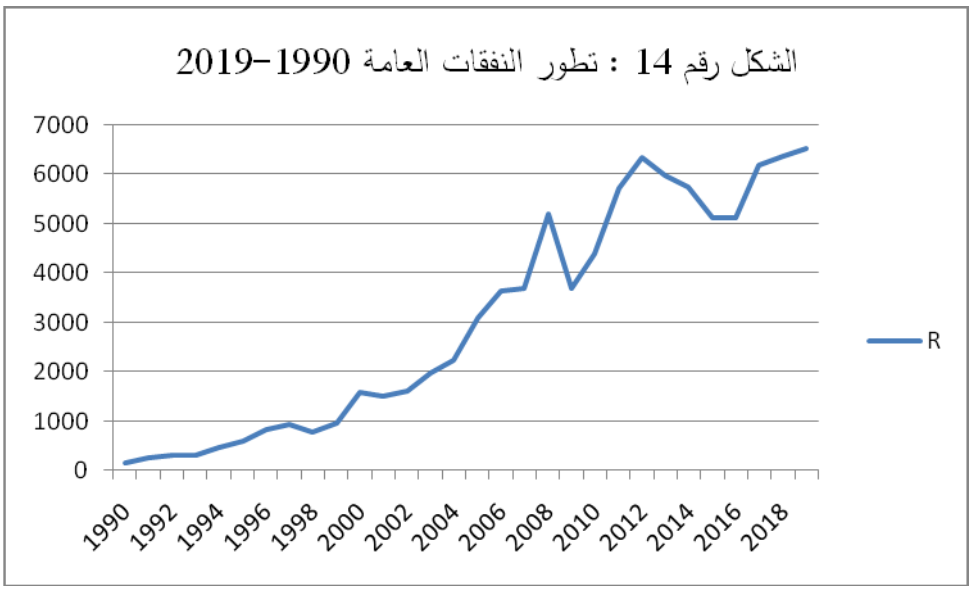

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال EXCEL

تشير البيانات أن النفقات العامة للجزائر للفترة الممتدة من 1990-2019 شهدت ارتفاعا و يعود لزيادة الإنفاق الجاري و الرأسمالي و تراجع عجز الميزانية المالية و ارتفاع الإيرادات العامة ، بمعنى ارتفاع الإنفاق على الخدمات العامة و نفقات التعليم و الصحة و كل من نفقات الأمن و الشؤون الاقتصادية ، و كذلك على القطاعات الاجتماعية بمحاربة الفقر و تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

و الانخفاض في قيمة النفقات العامة يعود لأزمة أسعار النفط حيث شهدت ميزانية الدولة عجزا مما أثر على مداخيلها .

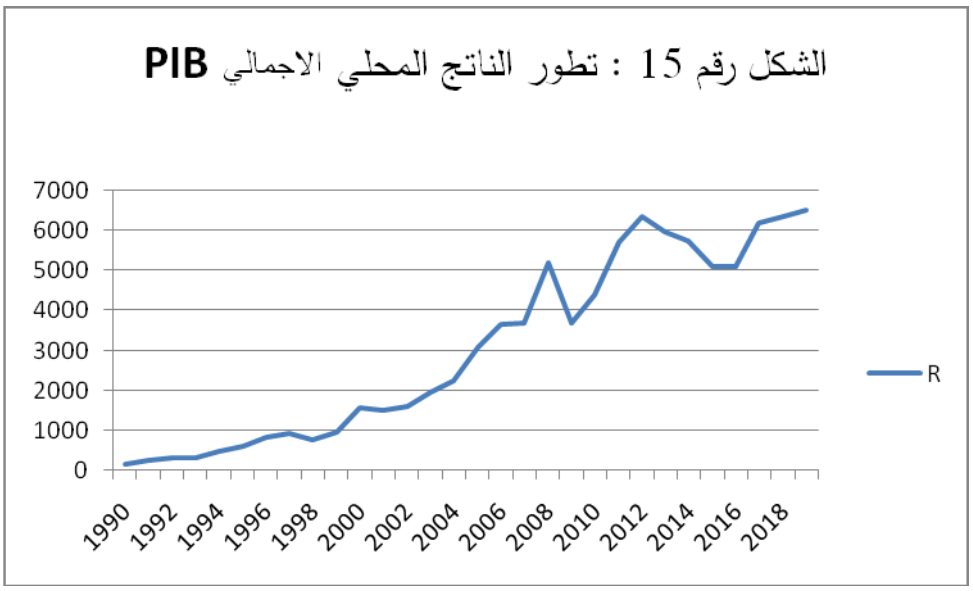

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال EXCEL

تشير البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 1990-2019 شهد ارتفاعا وهذا لتوفر المناخ الملائم للاستثمار و زيادة تدفق رأس المال للاقتصاد المحلي و يعود انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لتباطؤ الطلب المحلي على الخدمات و استمرار الاستقلالية المالية و الإدارية لعدد من المؤسسات العامة و التوقف عن تحويل مواردها للميزانية

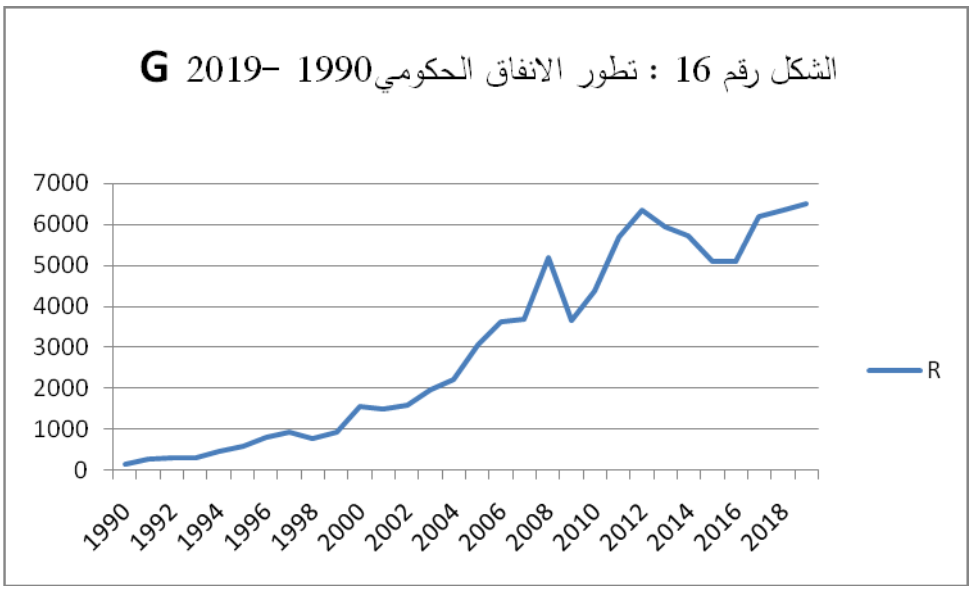

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال EXCEL

تشير البيانات أن الإنفاق الحكومي للفترة الممتدة من 1990-2019 شهد ارتفاعا و تطورا كبيرا .

1-2-النتائج و المناقشة :

1-2-1-نموذج الدراسة :

قد قام كل من Al Pesaran and (2001) و Shinand and Sun (1998) بدمج بين نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج الإبطاء

الموزعة المحدودة (Distributed Lag Models) (**السواعي، 2013**)[1] . حيث يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) (**دحماني و ناصور، 2013**) [2] .

يمكن تطبيق ال ARDL في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة. معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$PIB_t = \alpha 0 + \alpha 1\ R_t + \alpha 2\ G_t + \alpha 3\ PE_t + £_t$$

1-2-2-اختبار الاستقرارية :

من أجل التأكد من صحة تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدارسة، يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما ، لذا قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة و الجدول التالي يبين درجة

---

[1] خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق : باستخدام برنامج (EVIEUS 7) ، دار المسيرة عمان 2013 .ص 55 .

[2] دحماني محمد درويش، ناصور عبد القادر دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، مؤتمر دولي" تقييم الآثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها عمى تشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر" ، جامعة سطيف،2013.

تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة والتي حددت اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون (PP)

- $H0$: وجود جذر وحدة
- $H1$: عدم وجود جذر وحدة.

الجدول رقم 10: اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستعمال (pp) :

At Level عند المستوى					
		R	PIB	G	PE
With Constant	t-Statistic	-0.0585	0.6496	-1.6030	1.1686
	Prob.	0.9451	0.9887	0.4683	0.9971
		n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8911	-2.0883	-1.8558	-1.7157
	Prob.	0.1797	0.5305	0.6511	0.7183
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.9472	3.3640	0.0108	3.2094
	Prob.	0.9854	0.9995	0.6780	0.9993

		n0	n0	n0	n0
At First Difference عند الفروق الأولى					
		d(R)	d(PIB)	d(G)	d(PE)
With Constant	t-Statistic	-7.1217	-4.5644	-3.9001	-5.6883
	Prob.	*0.0000*	*0.0012*	*0.0060*	*0.0001*
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0686	-4.5836	-3.8093	-6.1794
	Prob.	*0.0000*	*0.0055*	*0.0311*	*0.0001*
		***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3816	-2.9571	-3.9680	-4.5256
	Prob.	*0.0000*	*0.0046*	*0.0003*	*0.0001*
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الـEviews10

من خلال الجدول (10) نلاحظ ما يلي :

عند المستوى : نلاحظ أن الاحتمال أكبر من درجة المعنوية (5%) عند كل المتغيرات ، هذا ما يعني قبول الفرضية العدمية H0 (وجود جذر وحدة) أي كل من سلسلة R. G . PE. PIB . غير مستقرة عند مستواها الصفري.

عند الفرق الأول : نلاحظ أن الاحتمال أصغر من درجة المعنوية (5%) عند كل المتغيرات ، هذا ما يعني رفض الفرضية العدمية H0 (لا يوجد جذر وحدة) أي كل من سلسلة R . G . .PIB .PE مستقرة عند الفرق الأول . (المصبح، 2006)و يمكن تلخيص اختبار الاستقرارية في الجدول التالي :

الجدول رقم 11: درجة تكامل متغيرات النموذج محل الدراسة

المتغيرات	R	PE	G	PIB
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الـEviews10

تظهر النتائج الإحصائية والقيم الحرجة عند 5% لاختبار فيليبس بيرون عند الفرق الأول، أن فرضية العدم تدعي وجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) لكل

متغير من متغيرات الدراسة . الواضح أن جميعها (الناتج المحلي الإجمالي ، النفقات العامة ، الانفاق الحكومي ، الايرادات) مستقرةً ولا تحتوي جذر وحدوياً حيث تم رفض الفرضية العدمية هذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) . وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبما أن كل المتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي تحقق شرط تطبيق اختبار ARDL. ويمكن كتابة نموذج ال ARDL على النحو التالي :

$$\Delta PIB_t = a_0 + \sum_{j=1}^{p1} \beta_j \, \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p2} \gamma_j \, \Delta R_{t-j} + \sum_{j=1}^{p3} \delta_j \, \Delta PE_{t-j} + \sum_{j=0}^{p4} \lambda_j \, \Delta G_{t-j} + \pi 1 \, PIB_{t-1} + \pi 2 \, R_{t-1} + \pi 3 \, RE_{t-1} + \pi 4 \, G_{t-1} + £_t$$

Δ :**الفرق الأول .**

a_0 : **ثابت .**

$\pi 1 \ldots . \pi 5$:**مقدرات المتغير المستقل بإبطاء لسنة واحدة في المستوى .**

1-2-3-اختبار يجود علاقة التكامل المشترك بالمدى الطويل :

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. وفقا للتكامل المشترك ل Al Pesaran and لنموذج ARDL يرتكز على اختبار الفرضية التالية:

$$H0 : \pi1 = \pi2 = \pi3 = \pi4 = \pi5 = 0$$

$H0$ لا يوجد علاقة طويلة الأجل

$$H1 : \pi1 \neq 0, \pi2 \neq 0, \pi3 \neq 0, \pi4 \neq 0, \pi5 \neq 0$$

H1 : توجد علاقة طويلة الأجل

يعتمد الاختبار على إحصائية F-statistics ، والقرار يكون على النحو التالي :

- ✓ إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.
- ✓ أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.

✓ أما إذا كانت القيمة المحسوبة الإحصائية F-stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and Al (2001) ، عندئذ لا يمكن أن نقرر .

القيمة الإحصائية للتكامل المشترك هي F=6.477358 وحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and Al (2001) هي موضحة في الجدول التالي بالاعتماد على الملحق (1) :

الجدول (12) اختبارات الحدود

F = 6.477358		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
10%	2.37	3. 2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الـEviews10

يوضح الجدول رقم (12) أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية، أي ان مجموع المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي ، النفقات العامة ، الانفاق الحكومي ، الايرادات) تفسر النمو الاقتصادي ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل .

1-2-4-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة :

اعتمادا على Akaike Info Criterion (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج ARDL (4.3.4.3) .هو النموذج الأمثل بالاعتماد على الملحق (2) و(3) .

الجدول(13) : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوا ت الزمنية الموزعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Short run : Dependent Variable :PIB				
CointEq(-1)*	-1.162740	0.172677	-6.733610	0.0001
Long-run : Dependent Variable :PIB				

G	19.5982	59.4977 1	3.220261	0.009 2
PE	- 0.12138 1	0.41968 3	-.289222	0.778 3
R	3.25023 4	0.56802 7	5.721970	0.000 2
C	-22.828	5.49543 3	- 2.629582	0.025 2
R-squared=0.976289 AdjustedR- squared=0.876849 S.E.=0.915198 SSR= 10.05104 Prob(F-statistic)= 0.000000 DW= 2.833039				

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الـEviews10

تشير النتائج الموضحة في الجدول أن حد تصحيح الخطأ الممثل في **1.162740-**= CointEq(-1) فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل . واحتمال الاختبار (0.0001) معنوي ، و هذا يعني أن 84 % من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (السنة) من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل .أي أنه عندما تنحرف كل من الناتج المحلي الإجمالي ، النفقات العامة ، الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي و الايرادات في المدى القصير(الفترة t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل 84 % من الانحراف في الفترة (t) وكذلك تبين النتائج ما يلي:

- تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، قدر ب (19.5982)

ويفسر هذا لتطبيق الدولة سياسة توسعية سواء في الخدمات الاجتماعية، الصحية و التعليمية قصد خلق المنفعة العامة، من خلال توسيع القدرة الانتاجية للإنتاج الوطني التي تخلق الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية و التي بدورها تحفز الاستثمار ، و هذا يؤثر في مستوى التشغيل مما يدفع الأفراد يضاعفون استهلاكهم بسبب توفر الدخل و هذا الاخير يرفع من الناتج الوطني . الذي يترجم بمعدلات نمو موجبة للدولة.

- تأثير سلبي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، الذي قدر ب (0.121381-) و يفسر اقتصاديا أن ايرادات كل الدولة مبنية على قطاع واحد فقط (قطاع المحروقات) . اذا اتبعنا تطور أسعار المحروقات العالمية سنجذ أنها تؤثر بصورة مباشرة على الايرادات العامة للجزائر من خلال الجباية البترولية وبالتالي على النفقات العامة وذلك لغياب تعديلات في هيكل الانفاق العام. و هذا ما تؤكده نفقات التجهيز التي هي مبرمجة للاستثمار المخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة قصد الوصول للتنمية المستدامة لكن في هذه الحالة –الجزائر– اغلبية استثماراتها مخصصة لقطاع واحد ألا و هو قطاع المحروقات
- تأثير ايجابي للإيرادات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، و قدر ب (3.2502) و هذا عائد لارتفاع الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للحكومة من حيث المساهمة في موارد الميزانية و كذلك زيادة حصيلة الايرادات الضريبية و هذا راجع للإصلاحات المالية التي تبنتها الجزائر التي ادت الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالتالي ارتفاع في معدلا النمو الاقتصادي .
- **و عليه المعادلة المقدرة تصبح كالاتي :**

$$PIB=19.5982*G-0.1214*PE+3.2502*R-22.828$$

1-2-5-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

H0 : لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

H1: يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

جدول(14) : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

F-statistic	0.021188	F-statistic	0. 9791
Obs*R-squared	0.136995	Probability	0.9338

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الـ Eviews 10

يظهر من خلال اختبار(LM-Stat) Breusch-Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار، بحيث تم قبول الفرضية العدمية وهذا راجع ال أن احتمال الاختبار هو أكبر من مختلف درجات المعنوية 5 %1. % و10.% .

1-2-6-اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء:

H0 : لا يوجد اخلاف تباين في حد الخطأ

H1 : يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

جدول(15) : اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء.

F-statistic	**3.236768**	F-statistic	**0.0851**
Obs*R-squared	**3.084191**	Probability	**0.0791**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews. 10

يظهر من خلال اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية هي أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%و 10 %، يعني قبول الفرضية العدمية ، بالتالي النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

1-2-7-اختبار استقرار النموذج (Stability Test) (Recursive Estimates **):**

ويستعمل هذا الاختبار لمعرفة خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيه ، وعليه سنستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) .

الشكل (17): اختبار CUSUM استقرار نموذج (4.3.4.3) ARDL

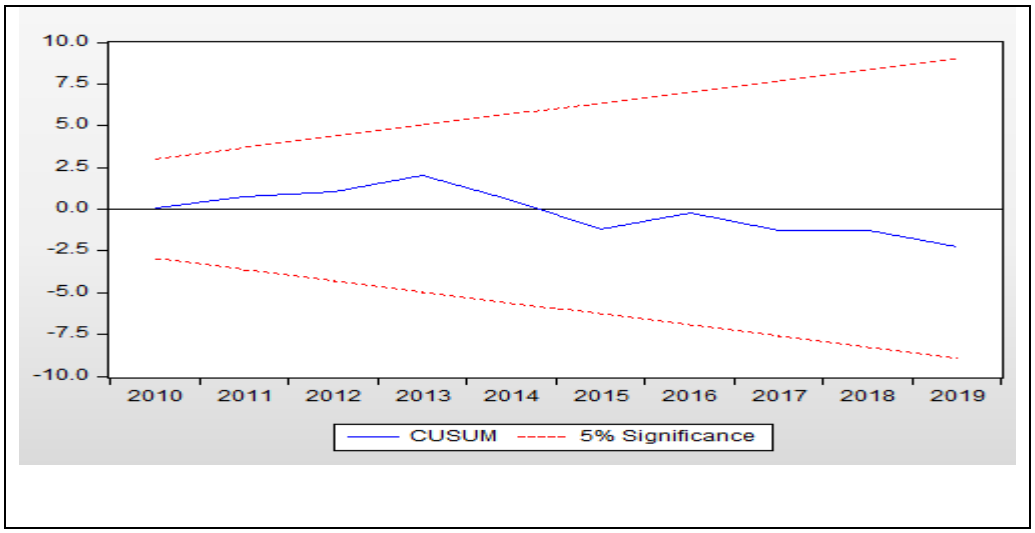

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الـEviews10

من خلال الشكل اتضح مدى استقرار المتغيرات عبر الزمن حيث ان القيم التجميعية التراكمية تقع داخل حدود الثقة (بين الخطين) اي المقدرات ثابتة عبر الفترة الزمنية 2019.-1990

1-2-8-اختبار السببية لـ Granger :

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية. و بالاعتماد على الملحق (4) النتائج كانت كالأتي :

- **نتائج السببية بين PIB و G :**

بما أن الاحتمال (0.5283) أكبر من درجة المعنوية (5%) يعني نقبل الفرضية العدمية ، أي أن النمو الاقتصادي تسبب في الإنفاق الحكومي ، و بما ان الاحتمال (0.4262) أكبر من درجة المعنوية (5%) نقبل الفرضية العدمية بمعنى الناتج المحلي الاجمالي يسبب في الانفاق الحكومي . وذلك أن الدولة تتدخل بالتوسع في الانفاق الحكومي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي

- **نتائج السببية بين PE و PIB :**

توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 10 % من متغير PE باتجاه معدل النمو الاقتصادي F stat اكبر من القيم الحرجة لفيشر الاجتماعية PIB

- **نتائج السببية بين R و PIB :**

توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 1 % و 5 % من متغير R باتحاه مؤشر PIB لان إحصائية F stat اكبر من القيم الحرجة لفيشر و القيمة الاحتمالية اصغر من 0,05 و كذلك 0,01

- **نتائج السببية بين R و G :**

توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 10 % من المتغير R باتجاه المتغير G .

- **نتائج السببية بين PE و R:**

توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 1 % من المتغير R باتجاه المتغير PE لان إحصائية Fstat اكبر من القيم الحرجة ليفشر و هذا يؤكد وجود سياسة مالية في الجزائر

خلاصة الفصل الرابع:

في هذا الفصل قمنا بتقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2019 باستعمال الطرق القياسية والإحصائية ولقد توصلنا الى نتائج اختبار السببية حسب مفهوم Granger:

- نتائج السببية بين PIB و G :

بما أن الاحتمال (0.5283) أكبر من درجة المعنوية (5%) يعني نقبل الفرضية العدمية ، أي أن النمو الاقتصادي تسبب في الإنفاق الحكومي ، و بما ان الاحتمال (0.4262) أكبر من درجة المعنوية (5%) نقبل الفرضية العدمية بمعنى الناتج المحلي الاجمالي يسبب في الانفاق الحكومي . وذلك أن الدولة تتدخل بالتوسع في الانفاق الحكومي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي

- نتائج السببية بين PE و PIB : توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 10 % من متغير PE باتجاه معدل النمو الاقتصادي F stat اكبر من القيم الحرجة لفيشر الاجتماعية PIB

- **نتائج السببية بين R و PIB :** توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 1 % و 5 % من متغير R باتجاه مؤشر PIB لان إحصائية F stat اكبر من القيم الحرجة لفيشر و القيمة الاحتمالية اصغر من 0,05 و كذلك 0,01
- **نتائج السببية بين R و G :** توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 10 % من المتغير R باتجاه المتغير G .
- **نتائج السببية بين PE و R:** توجد علاقة سببية معنوية عند مستوى 1 % من المتغير R باتجاه المتغير PE لان إحصائية Fstat اكبر من القيم الحرجة ليفشر و هذا يؤكد وجود سياسة مالية في الجزائر .

الخاتـــمة العامّـــة

الخاتمة العامّة

الخاتمة العامّة:

تبيّن لنا من خلال الدّراسة التّي قمنا بها الأهمّيّة البالغة التّي تكتسبها السياسة المالية، فهو بمثابة المحرّك الرّئيسي لتفعيل الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصاد و لقد حاولنا إظهار مدى تأثير السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1990-2019 ووضعنا هيكل للبحث للوصول لنتائجه تمثل في فصلين نظريين و فصل ثالث تحليلي و فصل رابع دراسة قياسية الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للنمو الاقتصادي و الفصل الثاني للسياسة المالية أما الفصل الثالث واقع النمو من خلال السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة فقمنا بتحليل أدوات السياسة المالية و تأثيرها على النمو في الجزائر أما في الفصل الرابع بتقدير نموذج قياسي حول تاثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي و خرجنا بعدة نتائج أهمها :

نتائج البحث :

-إن مصطلح النمو الاقتصادي ظهرا حديثا بسبب تطور الوسائل التي تتبعها الدول و كذلك توفر الإمكانيات لذلك ، إذ اعتبر بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني ،و البعض اعتبره الزيادة في حجم السلع و الخدمات و يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول مهما كانت متقدمة أو متخلفة على حد سواء .

الخاتمة العامة

-تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة للتأثير على النشاط الاقتصادي و تحفيز النمو في الدول النامية لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة و الإيرادات العامة فالجزائر بحكم أنها تعتمد على مداخيلها من الجباية البترولية فهي تركز على استخدام سياسة اتفاقية توسعية لتنفيذ برامج التنمية من خلال المنظور الكينيزي عن طريق المضاعف بتأثير على الطلب الفعال .

-إن تنفيذ السياسة المالية في الجزائر لازال مرتبطا ارتطابا وثيقا بقطاع المحروقات هذا الأخير المرتبط هو أخر بتقلبات الحاصلة على مستوى السوق العالمية للنفط ، هذا كشف حشاشة النظام الاقتصادي وتعرضه إلى صدمات عديدة أخرها الأزمة المنجمة على الجائحة ((covid 19) وما ترتب عليه من انهيار في أسعار البترول .

-إن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة بينت انه متذبذب و غير مستقر بحيث يتغير تبعا لتغيرات قطاع المحروقات ورغم مساهمات القطاعات الأخرى كزراعة ،الخدمات ، ..لا تزال منخفضة رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات .

-من خلال تتبعنا لتطور السياسة المالية خلال فترة 2020/1980 مرت بعدة مراحل :

- ❖ فبعد أزمة سنة 1986 انخفاض أسعار البترول طبقت الجزائر سياسة مالية تقشفية للقضاء على العجز في الموازنة بالإضافة إلى تصحيحات الهيكلية للاقتصاد و المبرمة مع صندوق التقد الدولي ابتداء من سنة 1992 بتقليص دور الدولة في النشاط

الخاتمة العامة

الاقتصادي خاصة الدور الاجتماعي كتدعيم الأسعار المواد الأساسية تحققت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الايجابية.

❖ بعد سنة 2000 تحسنت الوضعية المالية للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول أدى بالحكومة لإطلاق مشاريع تنمية وبرامج إنعاش النمو الاقتصادي ضخمة في مختلف القطاعات كما رأينا سابقا.

أثبتت الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حسب النموذج

وكذلك تبين النتائج ما يلي:

- تأثير سلبي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، الذي قدر ب (0.121381−) و يفسر اقتصاديا أن إيرادات كل الدولة مبنية على قطاع واحد فقط (قطاع المحروقات) . إذا اتبعنا تطور أسعار المحروقات العالمية سنجد أنها تؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للجزائر من خلال الجباية البترولية وبالتالي على النفقات العامة وذلك لغياب تعديلات في هيكل الإنفاق العام ، و هذا ما تؤكده نفقات التجهيز التي هي مبرمجة للاستثمار المخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة قصد الوصول للتنمية المستدامة لكن في هذه الحالة –الجزائر– أغلبية استثماراتها مخصصة لقطاع واحد ألا و هو قطاع المحروقات.

الخاتمة العامة

- تأثير ايجابي للإيرادات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، و قدر ب (3.2502) و هذا عائد لارتفاع الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للحكومة من حيث المساهمة في موارد الميزانية و كذلك زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية و هذا راجع للإصلاحات المالية التي تبنتها الجزائر التي أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالتالي ارتفاع في معدلا النمو الاقتصادي .
- تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، قدر ب (19.5982) ، ويفسر هذا لتطبيق الدولة سياسة توسعية سواء في الخدمات الاجتماعية، الصحية و التعليمية قصد خلق المنفعة العامة، من خلال توسيع القدرة الإنتاجية للإنتاج الوطني التي تخلق الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية و التي بدورها تحفز الاستثمار ، و هذا يؤثر في مستوى التشغيل مما يدفع الأفراد يضاعفون استهلاكهم بسبب توفر الدخل و هذا الأخير يرفع من الناتج الوطني . الذي يترجم بمعدلات نمو موجبة للدولة

مما سبق نجد أن كل من الإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و هذا ما **يثبت صحة الفرضية الموضوعة** .

الخاتـمة العامّـة

قائـــمة المراجـــع

قائمة المراجع:

أوّلا: المراجع باللّغة العربيّة

1. أعاد علي حمود،" موجز في المالية العامة و التشريع المالي"،مطابع جامعة الموصول ،العراق، 1989.
2. .سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008،.
3. طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009.
4. محمد غالي راهي الحسيني ، التوسع المالي و إتجاهات السياسة المالية :: دراسة تحليلية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2018.
5. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة ، مبادئ المالية العامة ،دار الصفاء للطباعة ، عمان،2000، .
6. اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية و النمو استراتيجيات التنمية دار هومة الطبعة الثانية الجزائر .
7. أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ،دار الراية للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان الأردن ،2013 .
8. اطوان زحلان و اخرون، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ، ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2013.
9. أعاد حمود القيسى ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة لنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2015
10. أعاد علي حمود،" المالية و التشريع المالي"،كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد ،بدون سنة النشر.
11. أعاد محمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، 2015 .
12. باسم أحمد عامر ،نظريّة الإنفاق في ضوء القرآن الكريم،) الأردن :دار النّفائس للنّشر والتّوزيع، 2010.
13. باهر محمد غتلم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، 1998، القاهرة.

14. برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي ترجمة عبدالأمير إبرهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.

15. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009.

16. بوعونب حباوب نصيرة ، الضرائب الوطنية و الدولية ، دروس و تطبيقات محلولة ،الجزائر 2010 .

17. تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دار مجدلاني للنشر، عمان 2004.

18. ثابت محمد ناصر العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي دار المناهج لنشر و التوزيع الاردن 2001،

19. حامد المجيد درازا ، مبادئ المالية العامة ، ، مصر 2000.

20. حامد نور الدين ،أثر إصلاح النظام الضريبي ، دار زهران لنشر و التوزيع ، الاردن ،2017 .

21. حبيبك ميلو البني حازم، دراسات في الإنماء و التطور، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس لبنان، 1997 .

22. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ،الجزائر ،طبعة 2001.

23. حمودي القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008.

24. خالد شحادة الحليب، أسس المالية العامة، دار وائل، عمان، الأردن، 2005..

25. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

26. خبابة عبد الله ، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر ،2009،

27. خديجة الأعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، 2016

29. خصاونة,جهاد سعيد ,علم المالية العامة والتشريع الضريبي, بين النظرية و التطبيق العلمي، دار وائل ، الاردن ، 2010،.
30. خضر عباس المهر،" التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية"،عمادة المكتبات، الرياض، 1981.
31. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990– 2004 ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ،
32. رضا خلاصي ، شذرات النظرية الجبائية ،دار هومة للطباعة والنشر الجزائر،2014
33. رفاه شهاب الحمداني ،نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنش، عمان، الأردن، 2014،ص 46
34. رفعت المحجوب، المالية العامة ،دار النهضة العربية ، مصر ، 1971
35. زكرياء محمد بيومي ، مبادئ المالية العامة ، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي ، القاهرة ،مصر ، 1978 .
36. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1971.
37. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،الطبعة الثانية، 1999.
38. سعيد عبد العزيز عثمان ، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 .
39. سعيد على العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة دار دجلة ناشرون و موزعون ،الطبعة الأولى، 2011.
40. سعيد علي محمد العبيدي إقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان، ط1
41. سوزي عدل يناشد،" الوجيز في المالية العامة"،الدار الجامعية الحديثة للنشر ، الإسكندرية، 2000. .
42. سوزي عدلي باشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، 2000.
43. سوزي عدلي ناشد ، المالية العام ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2006 .

44. سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،

45. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004..

46. السيد عطية عبد الواحد،" دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

47. السيد عطيه عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة

48. شعبان فهمي عبد العزيز ، السياسة المانية ودورها في إصلاح الاقتصاد الإسلامي ، المؤتمر الدولي حول التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري ، القاهرة: يوليو 1995م

49. صفوت عبدالسلام عوض الله، الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة في الخدمات المالية ،دار النهضة العربية، القاهرة.

50. صلاح نجي بالعمر،اقتصاديات المالية العامة ،جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982 .،

51. طارق الحاج المالية العامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع الأردن 1999 .

52. طالب محمد عوض ، مدخل الى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2006 .

53. طالب محمد عوض ن مدخل الى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2006 .

54. الطاهر جنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، بدون سنة نشر.

55. عادل عامر ، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي و في ظل الاقتصاد الحر ،دار حروف منثورة لنشر الالكتروني 2016 .

56. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2013.

57. عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل :دراسة مقارنة، ط 1،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2008 .

58. عبد الحميد محمد الثاني، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادى – دار الجامعات المصرية 1989 .

59. عبد الرحمن اسماعيل ،حربس عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 .

60. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاها تحديثة في التنمية ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2003.

a. عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الشراري: الاقتصاد المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ،.

61. عبد اللطيف ماجد، مأمون دقامسة، "الدين العام الداخلي و عجز الموازنة العامة للدولة "، الأردنية، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد 22، العد 87، الإمارات العربية، 2001.

62. عبد الله الحر تسيحميد ، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي ، دار زهران لنشر و التوزيع ،عمان ، 2012 ..

63. عبد المجيد قدي ،"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ، دراسة تحليلية تقييميه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

64. عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، دراير للنشر والتوزيع، الجزائر ،2011

65. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.

66. عبد المنعم فوزي ، النظم الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1973 .

67. عرفان تقي الحسيني , التمويل الدولي , دار ,مجد لاوي للنشر , عمان , 2002 , ص4 .

68. علي العربي ، و عبد المعطي عساف ، مقدمة لدراسة الادارة المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع عمان الاردن ، 1999 .

69. علي كنعان،" اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية" ،دار المعارف ،دمشق ،دون سنة النشر.

70. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001

71. على كنعان ، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية ، دار المعارف ، سوريا ، بدون سنة النشر .

72. غازي عناية ، "المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار السيارق ، بدون بلد النشر ،1998

73. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان – دار البيارق – جامعة جرش (1419هـ – 1998 م) .

74. فاروق عبد الحليم الغندور ، مدى حاجاتنا للضرائب في ظل الزكاة ، المجلة العلمية للتجارة الازهر، العدد 05 ، جوان 1982 ، مصر .

75. فاطمة محمد راشد علي ، السياسة المالية: ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعى مصر ، 2020 .

76. فريد كورتل ،تسويق الخدمات ،ط1، داركنوزالمعرفة،عمان،الأردن،2009 .

77. فلح حسين خلف المالية العامة الطبعة الأولى عالم الكتاب الحديث جدار للكتاب العلمي الأردن 2008 .

78. فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1 ،عالم الكتاب الحديث جدار للكتاب العلمي ،الأردن، 2008.

79. قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008.

80. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

81. لحسن الدردوري ، الاخضر لفليطي ، اساسيات المالية العامة ، دار حميد لنشر و التوزيع / مصر 2019 .

82. لحسن الدردوري ، الاخضر لفليطي ، اساسيات المالية العامة ، مرجع سابق

83. مايكل إبدجمان ،الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر ،الرياض،1999،

84. محمد الخصاونة المالية العامة: النظرية والتطبيق دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2014 .

85. محمد الخصاونة ،المالية العامة: النظرية والتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، إعمان (الأردن) ، 2014.

86. محمد العربي ساكر، الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

87. محمد حلمي مراد، مالية الدولة ،كتب دار المعرفة.

88. محمد خالد المهايني ،محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية ، 2013.

89. محمد سلمان سلامة ،الإدارة المالية العامة ، المعتز للنشر و التوزيع ، 2015 ،عمان ، الأردن.

90. محمد طاقة ، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الأردن، ط 2 ، 2010 .

91. محمد طاقة،" إقتصاديات المالية العامة "،دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007

92. محمد عباس محرزي: اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2008،

93. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها الدار الجامعية مصر سنة 2013 .

94. محمد مدحت مصطفي سهير عبد الظاهر احمد النماذج الرياضية التخطيط و النمية الاقتصادية مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية مصر 1999 .

95. محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة مصر ، 2001 .

96. محمود يونس محمد ، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، (بدون سنة نشر) .

97. مدحت القرشي :التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)ط 1 دار وائل للنشر، عمان 2007 .

98. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2007

99. مرسي السيد الحجازي، الضريبة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للطباعة والنشر، مصر ،1998.

100. نزار كاظم الخيكاني حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق الحالي و متغيرات الاقتصاد الكلي ،دار اليازوري لنشر و التوزيع ،عمان الاردن ، 2015 . .

101. نعمت عبداللطيف مشهور ،اقتصاديات المالية العامة الإسلامية و والوضعية .القاهرة : مطبعة العمرانية، .1988،..

102. نوزاد الهيتي، مقدمة في المالية العامة، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس، 1997،.

103. الهام وحيد دحام ، فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ،المركز القومي للإصدارات القانونية ، الطبعة الاولى ،2013 .

104. هشام مصطفى الجمل ،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر ،دار الفكر الجامعي، ط1 ،الإسكندرية، 2007

105. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت لبنان،.2010.

ثانيا الرسائل الجامعية :

1. بد الكريم بريشي ، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1988-2011 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2014/2013 .

2. بلوافي محمد ،اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2011/1970 اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان ،2012-2013 ،

3. بن احمد جيلالي ، سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر – إشكاليات وآليات – رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وجامعة تلمسان سنة 2020/2019.

4. بناي فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الافتصادي دراسة نظرية مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2008-2009 .

5. بودخدخ كريم، " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– حالة الجزائر "-،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، .2011- 2010 -،

6. بيداري محمد ،العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (2010/1991) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران ، 2014، ص 80 .
7. حسين عليّ سلطان، دور السياسة الماليّة في التقليل من حدّة التفاوت في توزيع الدخل) أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصريّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، 2002.
8. حسين ماجد ثامر الفتلاوي ، السياسة المالية و اثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990–2014) رسالة الماجستار في العلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، العراق ،2017 .
9. خرابشه عبد الحميد، الطاقة والعبء الضريبي، دراسة تحليله مع التطبيق على الاردن ، مجلة دراسات / العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 24، العدد 1997،01 .
10. دعيس، فائز عبد الله ناجي، دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن، 2008،
11. شليحي الطاهر ، غربيي سينسي لاخضر ظاهرة ازدياد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلالالفترة2000 – 2018 مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة المجلد 10العدد 01
12. شليل عبد الجليل ،التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،2019/2018 .
13. شيبي عبدالرحيم": الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام :حالة الجزائر)،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تلمسان،2013 .

14. ضيف احمد اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012 1989) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ، 2015

15. ضيف محمد ، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989—2012) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ، 2014 .

16. طالب دليلة ، الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (2013/1980) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان

17. عباس عبد الحفيظ ،تأثير الانفاق العام على معدلات البطالة دراسة اقتصادية قياسية لفترة الممتدة ما بين 2015-1975 اطروحة دكتوراه جامعة تلمسان -2018-2017 ص

18. عبد الجليل شليق ، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة 2012/2011 .

19. فوزية خلوط ، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير جامعة بسكرة ،2005،

20. قريجي جبن علي ،جدلية العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في الجزائر، *نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ*أطروحة للحصول عل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة وهران 02 ، 2018/2017 .

21. كبداني سدي احمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2012 .

22. لحسن دردوري ،سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ،2014/2013 .

23. لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017) رسالة دكتوراه نظام ل.م.د في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية العامة ، جامعة تلمسان ، 2020 ،.

24. لعمرية لعجال، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1970-2014 اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ، 2017/2016

25. لنابي فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة نظرية مذكرة مجيستار في العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس الجزائر 2008.

26. معط الله امال ، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2014 .

27. مناصرية خولة ، اثر السياسة المالية على أداء الأسواق المالية دراسة حالة الاردن (خلال الفترة 1990-2014) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2016-2015

28. هالة فهد عبد الله عبد العزيز عجز الموازنة العامة في دولة الكوي والسياسات المالية لمواجهتها، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بجامعة عين شمس،- القاهرة، 2002.

ثالثا : المجلات العلمية

قائمة المراجع

1. أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2017، .
2. احمد عبد الصور الدلجاوي ، دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث ، مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 07، ديسمبر 2018 .
3. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين بيروت، ط2 1979.
4. بودلال علي ، العجز الموازيني في الجزائر (الاسباب ، النتائج ن الحلول) مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ،جامعة المسيلة المجلد 03 العدد 02 ،جوان 2018 ..
5. سحاب الصمادي* أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016.
6. العالية مناد ،مزريق عاشور ، *مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف ، المجلد الساد عشر ، العدد الاول ، سنة 2020 .*
7. *عبد الحليم أوصالح* ،الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بين جدلية تحقيق النمو والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. – دراسة حالة الجزائر ، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، المجلد 03 سنة 2014 .
8. عبد القادر شلالي ، محمد هاني ، العجز ألموازيني كآلية لتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2000-2015 ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،جامعة جيجل ، العدد 03 جوان 2018 ،
9. محفوظي فؤاد . شليحي الطاهر . مختاري مصطفى. العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير
10. ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009.

رابعا: الملتقيات العلمية :

1. أحمد زكان ،رابح بلعباس ، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر – (1973 – 2008) ، مداخلة في ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة 2011 .
2. يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية). مداخلة في ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م.

خامسا : التّقارير والمنشورات الوطنيّة والدوليّة :

1 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية ، الدورة العامة التاسعة، 2000، ص260. متاح على الرابط التالي :

/http://www.premier-ministre.gov.dz

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf.

2 - البنك الدولي، أحداث التطورات: الجزائر، من الرابط الالكتروني:
http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf

3 - تقرير وكالة الأنباء الجزائرية، حول نمو الناتج المحلي الخام خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، من الرابط الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/59152-1-3-2018.

2/ المراجع باللّغات الأجنبيّة

A. **Les ouvrages :**

1.

2. DIEMER « Economie Générale » IUFM,Auvergne, sans date,.
3. Dominick Salvatore ; " DevelopmentEconomics" ; Schaum'sOutlineSeries ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 .
4. G.Tournier,la politique fiscale dans la 5 Eme république ;Privat,1985.
5. Gouvernement du Québec, dépenses fiscales, Bibliothèque et Archives nationales du Québec, Mars 2016.
6. Michael Albert,Comment retrouver croissance et emploi editionpublisud,pris 2008,
7. ncan K. Foley, Thomas R. Michl ; " The Classical Theory of Growth and Distribution" ; in Mark Setterfield (eds.) ; Handbook of Alternative Theories of Economic Growth ; Edward Elgar Publishing ; Cheltenham, UK and Northampton, MA. ; USA ; 2010.
8. Paul Massé ; "Histoire économique et sociale du mondede l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1;Editionsl'harmattan ; Paris ; 2011 .

B. Les Revues et les séminaires ;

1. Baumol, William J.; Bowen, William G. (1966). Performing Arts, The Economic Dilemma :astudy of problems common to theater, opera, music, and dance. Cambridge, Mass.: M.I.T. Press. ISBN 0262520117.

2. R.J .BARRO " Government Spending in a simple model of endogenous growth", Journal of Political economy, vol 98, n°5,1990.

C. Sites Internet:

1. The Organization of the Petroleum Exporting Countries, sur le site: www.opec.org.
2. World Bank Group [US] ,sur le site: https://donnees.banquemondiale.org.

3. Office National des Statistiques, sur le site : www.ons.dz.

4. OPEC, https://www.statista.com/statistics change-in-opec-crude-oil-price

5. Algerie eco www.algerie-eco.com.

6. tradingeconomics.com.

1.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 :اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج محل الدراسة

باستعمال اختبار فيليبس بيرون)(PP):

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level				
	R	PIB	G	PE
t-Statistic	-0.0585	0.6496	-1.6030	1.1686
Prob.	***0.9451***	***0.9887***	***0.4683***	***0.9971***
	n0	n0	n0	n0
t-Statistic	-2.8911	-2.0883	-1.8558	-1.7157
Prob.	***0.1797***	***0.5305***	***0.6511***	***0.7183***
	n0	n0	n0	n0
t-Statistic	1.9472	3.3640	0.0108	3.2094
Prob.	***0.9854***	***0.9995***	***0.6780***	***0.9993***
	n0	n0	n0	n0
At First Difference				
	d(R)	d(PIB)	d(G)	d(PE)
t-Statistic	-7.1217	-4.5644	-3.9001	-5.6883
Prob.	***0.0000***	***0.0012***	***0.0060***	***0.0001***
	***	***	***	***
t-Statistic	-7.0686	-4.5836	-3.8093	-6.1794
Prob.	***0.0000***	***0.0055***	***0.0311***	***0.0001***
	***	***	**	***
t-Statistic	-5.3816	-2.9571	-3.9680	-4.5256
Prob.	***0.0000***	***0.0046***	***0.0003***	***0.0001***
	***	***	***	***

الملحق 02 :نموذج الانحدار الذاتي للفجوا ت الزمنية الموزعة:

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	28.30534	27.46706	1.030520	0.3270
D(G(-1))	-35.62743	32.38760	-1.100033	0.2971
D(G(-2))	-27.64312	32.92678	-0.839533	0.4208
D(G(-3))	79.84900	26.19887	3.047804	0.0123
D(PE)	-0.887909	0.198771	-4.466998	0.0012
D(PE(-1))	-1.343089	0.273473	-4.911222	0.0006
D(PE(-2))	-1.447595	0.306769	-4.718843	0.0008
D(PE(-3))	-1.133054	0.253785	-4.464631	0.0012
D(R)	1.698820	0.104320	16.28470	0.0000
D(R(-1))	-1.121911	0.188899	-5.939214	0.0001
D(R(-2))	-0.437073	0.116421	-3.754255	0.0038
CointEq(-1)*	-1.162740	0.172677	-6.733610	0.0001

R-squared	0.976289	Mean dependent var	692.7046
Adjusted R-squared	0.957660	S.D. dependent var	770.0578
S.E. of regression	158.4529	Akaike info criterion	13.27283
Sum squared resid	351502.5	Schwarz criterion	13.85349
Log likelihood	-160.5468	Hannan-Quinn criter.	13.44004
Durbin-Watson stat	2.002459		

الملحق رقم 03 اختبار Boundstest :

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.477358	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم 04 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.021188	Prob. F(2,8)	0.9791
Obs*R-squared	0.136995	Prob. Chi-Square(2)	0.9338

الملحق رقم 05 اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.236768	Prob. F(1,23)	0.0851
Obs*R-squared	3.084191	Prob. Chi-Square(1)	0.0791

الملحق رقم 06 اختبار السببية :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/27/20 Time: 17:20
Sample: 1990 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause PIB	28	0.65614	0.5283
PIB does not Granger Cause G		0.88534	0.4262
PE does not Granger Cause PIB	28	0.24345	0.7859
PIB does not Granger Cause PE		11.2763	0.0004
R does not Granger Cause PIB	28	8.99757	0.0013
PIB does not Granger Cause R		7.21109	0.0037
PE does not Granger Cause G	28	1.17384	0.3270
G does not Granger Cause PE		1.60688	0.2222
R does not Granger Cause G	28	1.01097	0.3795
G does not Granger Cause R		0.11521	0.8917
R does not Granger Cause PE	28	6.73078	0.0050
PE does not Granger Cause R		0.27770	0.7600

الملخّص:

تهتم هذه الدراسة بالتعرف على إمكانية تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة مابين 1990–2019 من اجل محاولة تفسير العلاقة الاقتصادية بين متغيرات أدوات السياسة المالية و الناتج المحلي باستخدام اختبار السببية GRANGER و أشعة الذاتية الانحدار VAR) و توصلت الدراسة في مسعاها إلى تأثير ايجابي لكل من أللإنفاق العمومي و الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر .

الكلمات المفتاحيّة:

السياسة المالية ، الإنفاق العام ، الجباية العادية ، النمو الاقتصادي ،أشعة الذاتية الانحدار VAR الجزائر.

Résumé :

Cette étude porte sur la possibilité d'appliquer un modèle standard de relation économique entre les instruments de politique budgétaire et de croissance économique au cours de la période 1990-2019 afin d'essayer d'expliquer la relation économique entre les variables des instruments de politique budgétaire et la production intérieure à l'aide de la causalité de Granger et le model des vecteur autorégressives VAR et de l'étude trouvée un Impact positif des dépenses publiques et des recettes publiques sur la croissance économique à long terme en Algérie.

Mots-clés : **dépenses publiques. recettes fiscale ordinaire . croissance économique , vectour autorégressives (VAR) , Algérie.**

Abstract:

This study focuses on the possibility of applying a standard model of the economic relationship between fiscal policy instruments and economic growth instruments over the period 1990-2019 in order to try to explain the economic relationship between the variables of fiscal policy instruments and domestic production using Granger's causality and the VAR self-regulatory vector model and the study found a positive impact of public spending and public revenues on long-term economic growth in Algeria.

Key words:, public **spending. ordinary tax revenue . economic growth, autoregressive vectors (VAR). Algeria.**